الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر –بسكرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال

(حالة دول المغرب العربي)

إشكالية مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص نقود وتمويل

من اعدد الطالب:

لطيف وليد

تحت إشراف :

د/ رحماني موسى

لجنـــــــة المنـــــــاقشة:

د.بن عيشي بشير. أستاذ محاضر– جامعة بسكرة.....رئيسا

د.رحماني موسى. أستاذ محاضر– جامعة بسكرة.....مقررا

د.خنشور جمال. أستاذ محاضر– جامعة بسكرة.....عضوا

د.عمرعزاوي. أستاذ محاضر– جامعة ورقلة..... عضوا

2011/2010

ملخـــــــص:

هذا العمل الذي بين أيدينا يقدم دراسة لظاهرة الهجرة الدولية للعمالة وتأثيرها في أسواق العمل المحلية من جهة، وتأثير العائد المباشر لها المتمثل في التحويلات المالية للعمال المهاجرين في الاقتصاديات المحلية من جهة أخرى، وبالتالي فإن البحث يركز على مفهوم الهجرة الدولية، ويخلص إلى أن الهجرة الدولية للعملة هي هجرة عبر الحدود ولأفراد وجماعات بهدف البحث عن فرصة عمل محتملة أو للعمل مباشر لفترة لا تقل عن سنة، كما يظهر أن هذه الظاهرة تتأثر بمجموعة من المحددات تتمثل أساسا في الفوارق في مستويات المعيشة (الفوارق في مستويات الدخل) والتي تعد باعثا أساسيا للهجرة الدولية للعمالة، في حين تنصب الآثار المباشرة لهذه التدفقات من اليد العاملة الدولية على أسواق العمل في الدولتين المستقبلة والأصل وبالتالي على مستويات العمال والأجور والأرباح حسب وضعية سوق العمل خصوصا في الدولة المستقبلة. كما يقدم البحث تحليلا لتحويلات العمال المهاجرين في الاقتصاد، ويعرفها على أنها تحويلات نقدية مرسلة من طرف العمال المهاجرين في البلاد التي يعملون بها على أساس الإقامة لمدة سنة أو أكثر، إلى أشخاص من البلاد التي جاؤا منها(نموذجيا الأسرة)، وذلك في شكل مدفوعات صغيرة ومتكررة، مع إبراز التأثيرات المحتملة لهذه التحويلات في الاقتصاد خاصة من ناحية كونها مصدرا للعملة الصعبة في ميزان المدفوعات، بينما شمل الجزء التطبيقي دراسة حالة كل من الجزائر، المغرب وتونس كدول تمتلك رصيدا من الهاجرين في الخارج ، ويخلص إلى ضعف مساهمة الهجرة في التخفيف من الضغط على أسواق العمل لهذه البلدان، مع أهمية تأثير تحويلات المهاجرين في الاقتصاد المغربي و التونسي، الأمر الذي تعكسه سياسات البلدين اتجاه تطوير مساهمة جاليتها في التنمية، على خلاف الجزائر التي تظل عوائد المحروقات عائقا أمام تثمين هذا المورد.

الكلمات المفتاحية:

Résumé:

Ce travail à la main présente une étude du phénomène des migrations internationales pour l'emploi et son impact sur les marchés du travail locaux, d'une part, et l'impact du rendement direct son but dans les envois de fonds des travailleurs migrants dans les économies locales, d'autre part, de sorte que la recherche se concentre sur le concept de la migration internationale, et conclut que les migrations internationales de la médaille est la migration à travers la frontière, les individus et les groupes à la recherche d'emploi ou de possibilité de travailler directement pour une période inférieure à un an, comme il apparaît que ce phénomène est influencé par un ensemble de déterminants est principalement dans les différences de niveau de vie (les différences de niveaux de revenu), qui est une cause centrale à l'emploi des migrations internationales, tandis que l'accent sur les effets directs de ces flux de travail international sur la marchés du travail dans les pays d'origine et d'accueil et donc sur les niveaux des travailleurs, les salaires et les bénéfices selon le statut du marché du travail, en particulier dans l'Etat de résidence. Il fournit également des analyses de recherche de l'envois de fonds des travailleurs migrants dans l'économie, connu sous le nom envois de fonds des travailleurs migrants dans le pays dans lequel elles opèrent sur la base de la résidence pour une année ou plus, les gens du pays qu'ils venaient de (généralement la famille), sous la forme de paiements de petit et fréquent, tout en soulignant l'impact potentiel des envois de fonds dans l'économie, surtout en termes d'être une source de devises dans la balance des paiements, tout inclus l'étude de cas pratiques de l'Algérie, le Maroc et la Tunisie comme pays ont une balance des migrants à l'étranger, et conclut à la faiblesse de la contribution des migrations à alléger la pression sur les marchés du travail de ces pays, avec l'importance de l'impact des transferts des migrants dans l'économie marocaine et tunisienne, qui se reflète dans les politiques des deux pays vers le développement de la contribution de sa communauté au développement, à la différence des revenus de carburant Algérie, qui restent un obstacle à la valorisation de cette ressource

Abstract:

This work at hand presents a study of the phenomenon of international migration for employment and its impact on local labor markets on the one hand, and the impact of yield direct her goal in the remittances of migrant workers in the local economies on the other hand, so the research focuses on the concept of international migration, and concludes that international migration of the coin is the migration across the border, individuals and groups to search for jobs or potential to work directly for a period not less than one year, as it appears that this phenomenon is influenced by a set of determinants is mainly in the differences in living standards (differences in income levels), which is a cause central to international migration employment, while the focus of the direct effects of these flows of international labor on the labor markets in both countries of origin and receiving and thus on the levels of workers, wages and profits according to the status of the labor market, especially in the receiving State. It also provides research analysis of the remittances of migrant workers in the economy, known as remittances sent by migrant workers in the country in which they operate on the basis of residence for a year or more, to the people of the country that they came from (typically family), in the form of payments of small and frequent, while highlighting the potential impacts of remittances in the economy especially in terms of being a source of foreign currency in the balance of payments, while included the practical case study of Algeria, Morocco and Tunisia as countries have a balance of Migrant abroad, and concludes to the weakness of the contribution of migration to alleviate the pressure on the labor markets of these countries, with the importance of the impact of migrant remittances in the Moroccan and Tunisian economy, which is reflected in the policies of the two countries towards the development of her community's contribution to development, unlike Algeria fuel revenues, which remain an obstacle to the valuation of this resource.

الإهـــــــــــداء:

يشرفني أن اهدي هذا العمل المتواضع الذي تم بحول الله إلى أقرب الناس إلي أمي وأبي العزيزين راجيا من الله أن يحفظهما، والى إخوتي وأخواتي وفقهم الله إلى صالح الأعمال، إلى جميع أساتذتي الكرام، والى جميع الزملاء والطلبة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة بسكرة، إلى جميع الأصدقاء والأحباب.

تشكر وعرفان

أتوجه بالشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي رحماني موسى، الذي اشرف على هذا البحث، والذي بفضل من الله توصلت بمساعدته و رحابة صدره إلى إتمام هذا البحث راجيا له المزيد من التوفيق، كما لا يفتون توجيه شكري الخاص إلى أستاذي الكريمين بن عيشي بشير ومفتاح صالح، و إلى زملائي و إخوتي فريد مشري ، إلياس غقال وعقون فتيحة، والى الصديقين حمزة جرادي وياسين صادقي وفقهما الله في عملهما.

فهرس المحتويات

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: الهجرات وسوق العمل..... 1

تمهيد..... **2**

المبحث الأول: الهجـــرات والهجـــرات العمالية مفاهيـــم وخصائـــص..... **3**

المطلب الأول: **مفهـــوم الهجرة وأنواعـــها.....** **3**

المطلب الثاني: **خصائص وعلاقات هجرة العمالة الدولية.....** **11**

المبحث الثاني: نظريـــات الهجـــرة الدوليـــة وعواملـــها. **15**

المطلب الأول: **نظريـــات هجـــرة العمـــالة الدوليـــة.....** **15**

المطلب الثاني : **عوامـــل الهجـــرة الدوليـــة.....** **20**

المطلب الثالث: **قرار الهجرة الدولية والسمات الشخصية للمهاجرين.....** **27**

المبحث الثالث : أثار اليد العاملة المهاجرة على سوق العمل..... **29**

المطلب الأول: **الآثار حسب عنصر العمل المستخدم .....** **29**

المطلب الثاني: **الهجرة غير الشرعية وسوق العمل.....** **34**

المطلب الثالث: **تحليل الأرباح والخسائر.....** **36**

خاتمة الفصل **38**

الفصل الثاني: تأثير تحويلات المهاجرين في الاقتصاد..... 39

تمهيد..... 40

المبحث الأول: مفهـــوم التحويـــلات الماليـــة وآلـــياتها..... 41

المطلب الأول: **مصـــادر وتعريـــف التحويلات المالية..... 41**

المطلب الثاني: **مصـــادر وتعريـــف التحويلات المالية..... 45**

المبحث الثاني: محـــددات وأثـــار تحويـــلات المهـــاجرين..... 52

المطلب الأول: **محددات تحويلات المهاجرين..... 52**

المطلب الثاني: **أثار تحويلات المهاجرين على المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان الأصل.. 57**

خاتمة الفصل 73

الفصل الثالث :الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين في تونس و المغرب..... 74

تمهيد..... 75

المبحث الأول: الهجـــرة والتحويـــلات في المغـــرب..... 76

المطلب الأول: **الهجرة المغربية الدولية..... 76**

المطلب الثاني: **المطلـــب الثـــاني: تحويـــلات المهاجريـــن المغربيين..... 83**

المبحث الثاني: : الهجرة والتحويلات في تونس..... 89

المطلب الأول : **الهجرة الدولية التونسية..... 90**

المطلب الثاني: **تحويلات المهاجرين في تونس..... ..... 96**

خاتمة الفصل..... 107

الفصل الرابع:الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين في الجزائر..... 108

تمهيد..... 109

المبحث الأول : تطور الهجـــرة الدوليـــة الجزائرية وأثرها في سوق العمل المحلية..... 110

المطلب الأول: **تطـــور الهجـــرة الدوليـــة الجزائريـــة**..... 110

المطلب الثاني: **تأثير الهجرة الدولية في سوق العمل المحلية**..... 118

المبحث الثاني: تحويلات العمال المهاجرين وتأثيرها في الاقتصاد الجزائري..... 123

المطلب الأول: **مصادر وتطور تحويلات المهاجرين إلى الجزائر**..... 123

المطلب الثاني: **التأثير الاقتصادي لتحويلات المهاجرين الجزائريين**..... 126

خاتمة الفصل 132

الخاتمة العامة 133

قائمة المراجع..... 138

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنـــــــوان	الصفحة
(1-I)	مستويات الهجرة الدولية الصافية في بعض البلدان	10
(2-I)	نسبة النساء المهاجرات من العدد الجمالي للمهاجرين الدوليين% 1960-2000	13
(1-II)	المكونات المتعلقة بالهجرة في ميزان المدفوعات	44
(2-II)	القنوات الرسمية للتحويل	46
(3-II)	القنوات الغير الرسمية للتحويل	47
(4-II)	تحويلات عبر نظم المستندات الورقية	50
(5-II)	تحويلات عبر النظم الالكترونية	51
(6-II)	نتاج الصدمة الإنتاجية على الاقتصاد المتلقي للتحويلات المالية (دولار)	67
(1-III)	عدد المهاجرين المغربيين (بالآلاف) في الدول الرئيسية المستقبلة في الاتحاد الأوروبي	77
(2-III)	تطور الجاليات الأجنبية من جنوب المتوسط باسبانيا 1998-2005 (فرد)	78
(3-III)	السكان الأجانب الإناث في اسبانيا (فرد)	80
(4-III)	توزيع المهاجرين المغربيين في اسبانيا حسب الفئات العمرية (فرد)	81
(5-III)	عمليات تسوية الوضعية للمهاجرين المغربيين 1991- 2005 (فرد)	82
(6-III)	توزيع العمال المغربيين حسب القطاعات في اسبانيا 1992%-1999.	83
(7-III)	تطور تحويلات المهاجرين في المغرب 1970-2005. (مليون درهم)	84
(8-III)	نسبة تحويلات المهاجرين إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الرسمية في المغرب1996-2002 (مليون دولار).	86

(9-III)	**الودائع البنكية للمهاجرين(مليون درهم)**	88
(10-III)	**توزيع الاستثمارات المنجزة في المغرب وبلدان الإقامة 2000(%)**	88
(11-III)	**تطور عدد المهاجرين التونسيين 1970-1994 (فرد)**	92
(12-III)	**التركيب الحالي للهجرة التونسية 2006 (فرد)**	93
(13-III)	**): مساهمة التوظيف بالخارج في إشباع الطلب الإضافي على العمل في تونس 1962-1992 (فرد)**	94
(14-III)	**مساهمة المهاجرين في خلق مواطن العمل في تونس(1987-2008) (وظيفة)**	95
(15-III)	**مصادر تحويلات المهاجرين في تونس**	97
(16-III)	**مساهمة سعر الصرف ،حجم الجالية التونسية ومعدل التحويل في نمو تحويلات المهاجرين للفترة (1976-1993%.).(**	98
(17-III)	**صافي تطور تحويلات العمال المهاجرين في تونس 1966-2008 (مليون دينار)**	99
(18-III)	**تطور حجم التحويلات العينية في تونس (مليون اورو)**	101
(19-III)	**التحويلات، الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الرسمية في تونس (1996-2002) مليون دولار.**	102
(20-III)	**نسبة تحويلات العاملين التونسيين إلى إجمالي الصادرات والواردات1990-2007 مليون دينار**	103
(21-III)	**نسبة مساهمة تحويلات العاملين في خفض عجز (-) أو رفع فائض (+) الحساب الجاري من ميزان المدفوعات التونسي1990-2007**	104
(22-III)	**المشاريع المنجزة من خلال المهاجرين التونسيين 1987-2005**	106

(1-VI)	تطور عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا ما بين 1963- 1972 (بالآلاف)	114
(2-IV)	تطور عدد الجزائريين والتونسيين والمغربيين المقيمين في فرنسا 1973- 1974 (شخص)	115
(3-IV)	هجرة العائلات والأشخاص إلى فرنسا خلال الفترة 1971-1979	116
(4-IV)	السكان الأجانب و المهاجرون في فرنسا (1982، 1990، 1999) بالآلاف	117
(5-IV)	تطور التدفقات الجزائرية نحو فرنسا 1994-1999 (فرد).	118
(6-IV)	تطور حجم الفئات النشطة والبطالة في الجزائر1989-1999(فرد)	118
(7-IV)	تأثير هجرة الفئة النشطة على معدلات البطالة في الجزائر	120
(8-IV)	تأثير هجرة العمل الدائمة على نسبة التوظيف الدائم في الجزائر 1994-2001 (فرد)	122
(9-IV)	مصادر تحويلات المهاجرين في الجزائر	124
(10-IV)	تطور حجم تحويلات المهاجرين الجزائريين 1990- 2007 (مليون دولار)	124
(11-IV)	تأثير تحويلات المهاجرين في ميزان المدفوعات والحساب الجاري الجزائري 1996-2006 (مليون دولار)	127
(12-IV)	توزيع استثمارات المهاجرين الجزائريين حسب القطاعات في الجزائر 2002-2006 (مليون دينار)	131
(13-IV)	تطور حجم الاستثمار في الجزائر 2002-2006 (مليون دينار)	131

فهرس الاشكال

رقم الشكل	العنـــــــوان	الصفحة
(1-I)	الآلية النيوكلاسيكة للتوازن	16
(2-I)	الهجرة للحصول على دخل أعلى في دولة الاستقبال	21
(3-I)	أثار الضرائب على الأجور	25
(4-I)	توازن سوق العمل حالة دولتين	30
(5-I)	تأثير هجرة العمالة في حالة وجود فائض العمالة و البطالة	32
(6-I)	نتائج التمييز بين أجور العمال	33
(7-I)	العرض الكلي بعد الهجرة	34
(8-I)	طلب وعرض العمل في حالة الحد الأدنى للأجور	35
(9-I)	تأثير المهاجرين على منحنى الطلب	37
(1-II)	قيد تحويلات مهاجرين رأسمالية في البلد الأصل	43
(2-II)	قيد تحويلات مهاجرين رأسمالية في البلد المستقبل	43
(3-II)	قيد ميزانية المستهلك في حالة سعر الفائدة معدوم	60
(4-II)	توازن المستهلك في حالة سعر الفائدة أكبر من الصفر	61
(1-III)	تطور تحويلات المهاجرين في المغرب (مليون درهم)	85
(2-III)	تحويلات المهاجرين ،الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية في المغرب1996-2002 (مليون دولار)	86
(3-III)	صافي تطور تحويلات للعمال المهاجرين في تونس 1966-2008	100
(4-III)	حجم التحويلات إلى الاستثمار الاحنبي المباشر و المساعدات الرسمية، تونس،(1996-2002) مليون دولار.	102
(1-IV)	تقسيم السكان الأجانب والسكان المهاجرين في فرنسا	111
(2- IV)	تقسيم السكان الأجانب والسكان المهاجرين في فرنسا	111

	إحصاء 1999 (شخص)	
(3-IV)	**معدل البطالة في الجزائر1994_2004%**	121
(4-IV)	**نسبة التوظيف الدائم في الجزائر بعد الهجرة 1994-2001%**	122
(5-IV)	**تطور حجم تحويلات المهاجرين إلى الجزائر 1990-2007 (مليون دولار)**	125
(6-IV)	**تطور حجم التحويلات إلى الصادرات والميزان التجاري في الجزائر 1996-2006 (مليون دولار)**	128
(7-IV)	**تطور تحويلات المهاجرين والصادرات خارج المحروقات في الجزائر 1996-2005 (مليون دولار)**	129
(8-IV)	**تطور حجم تحويلات المهاجرين إلى الحساب الجاري في الجزائر 1996-2006 (مليون دولار)**	130

المقدمة العامة

المـــقدمـــة العـــامة:

إن مسالة تنقل الأفراد من مكان إلى أخر ومن قطر إلى أخر، تعد أمرا مألوفا في حياة السكان حيث ضمنت المواثيق الدولية هذا الحق وبشكل شرعي بنص المادة أن لكل فرد حرية التنقل والحرية في اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة، ولكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده و العودة إليه.

تحصي المنظمة العالمية للهجرة (IOM) أكثر من 150 مليون شخص يعشون خارج أوطانهم حتى سنة 2000، أي بنسبة 2,5 في المائة من سكان العالم. وقد أصبح موضوع الهجرة الدولية أحد اهتمامات العديد من الدول وسياساتها نظرا للآثار السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي يحملها سواء على دول الاستقبال أو دول الأصل، وتبقى الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية أو اليد العاملة المهاجرة أحد أبرز النتائج التي هي محل دراسات لإمكانية ربطها بالتنمية الاقتصادية في دول الأصل، ويظهر بشكل واضح أهمية التحويلات المالية التي يقوم العمال المهاجرون بتحويلها نحو أوطانهم خصوصا مع كبر حجمها في السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت تحويلات المهاجرين الدولية المسجلة رسميا سنة 2005 ما قيمته 232 مليار دولار، بلغ نصيب الدول النامية منها 127 مليار دولار، وتشير التقارير إلى أن مجموع التحويلات غير المسجلة تزيد بنسبة 50 في المائة عن التحويلات الرسمية، وكذلك الدور البارز الذي تلعبه أسواق العمل في دول الاستقبال في تغطية جزء من الطلب على العمل في دول الأصل، كما تتجه التحويلات إلى أن تكون أكثر التدفقات الرأسمالية استقرارا والمضادة للتقلبات الدورية فهي تزيد خلال فترات الركود الاقتصادي والأزمات .

إن سعي الدول النامية المستمر لتحقيق التنمية الاقتصادية يجعلها ملزمة بالبحث عن وتوفير مصادر التمويل الكافي سواء كان داخلي أو خارجي، وأمام تصاعد حجم التحويلات المالية التي يقوم بها العمال المهاجرون، والتي تمثل مصدرا مهما للعملة الصعبة و تشكل جزءا كبيرا من دخل العديد من العائلات في الوطن الأصل, باشرت حكوماتها سياسات تولي أهمية لليد العاملة المهاجرة قصد إشراكها في عملية التنمية المحلية، وتعتبر دول المغرب العربي(الجزائر, تونس, المغرب) من أكبر الدول الموفدة للهجرة نحو الدول الأوروبية. وذلك منذ فترة الاحتلال وبعد الحرب العالمية الثانية حيث تشكل جاليتها رابطا هاما في العلاقة بين الضفة الجنوبية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط خاصة التحويلات التي تقوم بها هذه الجاليات، والتي تمثل وجها اقتصادي مهم لهذه العلاقة.

إشكالية البحث:

- **كيف تساهم اليد العاملة المهاجرة في تمويل التنمية المحلية لدول الأصل وما تأثيرها على دول الاستقبال؟**

الأسئلة الفرعية:

- كيف توظف التحويلات المالية للمهاجرين في عملية التنمية ؟
- كيف تؤثر اليد العاملة المهاجرة في سوق العمل المحلية في دول الأصل والاستقبال؟

الفرضيات:

- تحويلات العمال المهاجرين مصدر تمويل خارجي مستقر ومضاد للتقلبات الدورية.

أهمية الموضوع:

- محاولة دراسة نسيج اليد العاملة المهاجرة.
- محاولة إبراز كيفية توظيف الهجرة العالمية لإحداث التوازن في سوق العمل لدول الأصل و الاستقبال.
- محاولة إبراز أهمية التحويلات المالية لدول الأصل.

أسباب اختيار البحث :

- موضوع البحث مرتبط بالاختصاص .
- البحث عن مصادر تمويل مكملة لدول الأصل.

أهداف البحث:

- توضيح أهمية تحويلات العمال المهاجرين كمصدر خارجي يمكن أن يساهم في تمويل التنمية.
- الإشارة إلى أن اليد العاملة المهاجرة تخفض الضغط عن سوق العمل في الدول الموفدة.
- توضيح أهمية التحويلات المالية في دعم احتياطيات الدولة من العملة الأجنبية.

- **منهج البحث:**

- منهج وصفي تحليلي يصف الشق النظري لظاهرة الهجرة العالمية وأسبابها بصورة مطلقة، ثم المنهج المقارن الذي ينصب إلى تحليل أوضاع المغرب العربي هذا لتشابه نسيج هجرتها, كونها تقريبا كلها تتجه إلي الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

هيكل الدراسة:

الجزء الأول : يتناول موضوع الدراسة الهجرات العالمية وأسبابها وتأثيرها على سوق العمل في كل من دول الأصل والاستقبال, وأثارها المالية المتمثلة في التحويلات, إلى جانب الأثر التي تحدثه التحويلات المالية على التنمية في دول الأصل, بوصفها أداة للتراكم و الموازنة و تأثيرها على الطلب الكلي من جانبي الاستهلاك و الاستثمار.

الجزء الثاني :يمثل الدراسة الميدانية للهجرات العالمية متمثلة في حالة دول المغرب العربي(الجزائر, تونس, المغرب) مع تبني التحليل والتفسير والتوصيات.

خطة البحث:

الفصل الأول :الهجرات وسوق العمل

المبحث الأول: الهجرات والهجرات العمالية مفاهيم وخصائص

المبحث الثاني : المبحث الثاني: نظريات الهجرة الدولية وعواملها

المبحث الثاني: أثار اليد العاملة المهاجرة على سوق العمل.

الفصل الثاني :تأثير التحويلات المالية علي الاقتصاد .

المبحث الأول: : مفهوم التحويلات المالية وآلياتها .

المبحث الثاني: : محـــددات وأثـــار تحويـــلات المهـــاجرين

الفصل الثالث :الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين في تونس والمغرب

المبحث الأول: الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين في المغرب.

المبحث الثاني: الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين في تونس.

الفصل الرابع :الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين في الجزائر.

<u>الدراسات السابقة:</u>

تناولت دراسات سابقة موضوع الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين، ومدى تأثيرها على تمويل التنمية في البلدان الأصل، و بذا الصدد نجد الدراسات التالية:

–دراسة لمحمد فارس الأمين تحت عنوان" **تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية الآثار والسمات**" وهي ورقة بحث تناولت تزايد أهمية التحويلات دوليا ، بالإضافة إلى التحويلات من المنطقة العربية وإليها، معتمدة على إحصائيات التحويلات الرسمية وغير الرسمية، ثم تم التطرق إلى أهمية و أثار تحويلات المهاجرين من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية، وتتوصل الدراسة إلى أن سبل الاستفادة من هذه التحويلات و زيادة حجم تدفقها يرتبط بتحسين ظروف الاستثمار من الناحية التأطيرية والقانونية للحكومات المعنية، لكنها تبقى دراسة وصفية مختصرة، لا تتناول التحليل الاقتصادي لأسباب تطور حجم التحويلات عبر ربطها بالمغيرات المعنية بها.

دراسة لمحمد الخشاني" **تحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي"** على غرار السابقة فهي ورقة بحث تضم المغرب، تونس و الجزائر، إلى أن تقييم هذا البحث يظهر انه اقتصر على دراسة حالة المغرب و تونس،ولم يغطي الجزائر إلا بشكل يسير، لا من ناحية المعطيات ولا من ناحية النتائج، تركز الدراسة في البداية على تعريف تحويلات المهاجرين ومقارنة حجمها إلى بعض التدفقات الدولية الأخرى، وتتفق مع الدراسة السابقة على الجوانب القانونية هي التي ستحفز هذه التحويلات.

المشاكل والعراقيل:

-طوال فترة البحث عانينا كثيرا من ندرة حادة للمصادر والمراجع على اختلاف درجتها التي تهتم أو تعالج ضمن محتوياتها موضوع تحويلات المهاجرين سواء من جهة التحليل النظري أو المعطيات ، بالإضافة إلى غياب تحليل اقتصادي كلي واضح لها، بسبب اعتمادها على متغيرات مختلفة عن التدفقات الأخرى، هذه الندرة كان لها تأثير كبير في أداء الموضوع.

الفصل الأول

الهجـــرات وســـوق العمل

تمهيـــد:

حديثا أصبحت الحاجة إلى تسليط البحث على ظاهرة الهجرة الدولية التي تربط السكان عبر الحدود، تعنى بأهمية بالغة نظرا للانعكاسات المختلفة التي تحملها سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، وذلك على كل بلد بشكل منفرد، وخاصة في الوقت الذي يشهد فيه العالم تنامي التقدم التقني والاتصال وحجم التبادل الدولي، وما يرافق ذلك من زيادة عدد الأفراد الذين يعيشون خارج الأوطان التي ولدوا بها، واستمرار هذا النوع من التدفق البشري على اختلاف تطور أحجامه من سنة إلى أخرى، الأمر الذي يلمح إلى استمرار دوافعه وتأثيراته المتبادلة في مختلف المجالات. في هذا الفصل سنحاول التقديم لظاهرة الهجرة والهجرة الدولية وتخصيص هجرة العمالة الدولية ونظرياتها في الشق الاقتصادي منها وتأثيراتها على أسواق العمل والأجور.

المبحـــث الأول: الهجـــرات والهجـــرات العمالية مفاهيـــم وخصائـــص

تقدم النظرية الاقتصادية على غرار النظرية الاجتماعية والجغرافية تحليلا لظاهرة الهجرة لما لها من ارتباط وثيق بالظروف والتقلبات الاقتصادية، والتي تنتشر في كل من دول الاستقبال والأصل للمهاجرين، وكذلك للآثار التي يمكن أن تحدثها تدفقات الهجرة على توازنات اقتصاديات هذه الدول. ومن هنا تبرز أهمية حصر هذه الظاهرة من خلال المفاهيم المتعلقة بها والعوامل التي تؤثر في حجمها وتوجهاتها، وكذلك النظريات الاقتصادية المفسرة لها وأثارها المتبادلة على سوق العمل.

المطلـــب الأول: مفهـــوم الهجرة وأنواعـــها

– تتعدد تعريفات الهجرة وتتباين باختلاف الزوايا التي يتم معالجتها من خلالها، رغم إن هذا المصطلح "الهجرة" ذو دلالات مفهومة عموما، كما تتعدد أنواع الهجرة فهي تصنف إما على أساس تاريخي أو على أساس المكان الذي يتم الانتقال إليه أو الوقت الذي ستغرقه وحتى على أساس رغبة القائمين بها.

1) تعريف وتقدير الهجرة

1-1)تعريف الهجرة: ((تعرف بأنها انتقال أو تحول أو تغير لفرد أو لجماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو إلى منطقة خارج حدود هذا البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الجماعة أو بغير إرادتهم، وقد تكون على نحو مؤقت أو دائم))[1]. بينما تعرف الهجرة في المعجم الجغرافي الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم المتحدة على أنها:((شكل من أشكال انتقال السكان من ارض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى ارض أخرى تدعى ارض الوصول أو المكان المقصود، للاستقرار فيه بصفة مؤقتة أو دائمة))[2]. ومن خلال التعريفات السابقة يبرز معيارين رئيسيين في تعريف الهجرة هما المعيار المكاني والمعيار الزماني:

فبالنسبة للمعيار المكاني فإن الهجرة تشير إلى تغيير موطن الإقامة، وتعني الانتقال من بلد أو موطن الإقامة إلى موطن أو بلد إقامة أخر، أي انه إذا تضمن الانتقال حراكا من مكان إلى أخر في نفس المنطقة والتي تحمل ذات المسمى فمهما طالت المسافة التي تفصل بين الموضعين، فهذا الانتقال لا يعد هجرة، أما إذا تضمن الانتقال الخروج إلى بلد أخر يحمل مسمى أخر فان هذه تعتبر هجرة بالمعيار المكاني.

أما المعيار الزماني فيتعلق بمدة الهجرة، وهذا المعيار هام جدا في تمييز الهجرة باعتبارها نقلة دائمة وبين بعض الحراك إلى أماكن أخرى، ذلك انه ثمة انتقال عبر المكان لكنه يفتقد إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة، فانتقال احدهم إلى مدينة أخرى لبضعة أيام للزيارة يفتقد إلى استهداف الإقامة الدائمة.

[1] د.عبد الرزاق حلبي, علم اجتماع السكان, دار المعرفة, مصر, طبعة 2007, ص252.
[2] عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، طبعة2002، ص17.

إن المعيار الزماني هام جدا لأنه يقدم شرطا أساسيا في تمييز الهجرة عبر تمييز الهجرة التي يمكن أن يطلق عليها هجرة من غيرها من التنقلات المكانية.

ولاشك أن الاكتفاء بإعمال المعيار المكاني والزماني وحدهما في تحديد مفهوم الهجرة قد يؤدي إلى خلط شديد في تفهم مضمون الهجرة، فليس مجرد انتقال الشخص إلى الموطن الأخر شرط كافيا لجعل هذا الانتقال هجرة، بل إن الهجرة التي تستهدف البقاء ولفترة نسبيا طويلا ليست كافية لجعل هذه النقلة هجرة. بل لابد من إضافة شروط أخرى مثل هدف الشخص المتنقل, فالمستهدف لسياحة أو تعليم ليس مهاجرا، ولذلك نميل إلى تعريف الهجرة على ((أنها انتقال الشخص وحده أو مع من يرافقه من الأفراد الذين يعولهم في موطنه بهدف الإقامة مع التكسب والاعتماد الاقتصادي التام على الموطن الجديد))[1].

1-2) تقدير الهجرة: تستخدم العديد من الدول سجلات خاصة بالمهاجرين إليها، حيث يتم تصنيفهم فيها حسب أجناسهم وأعمارهم، إضافة إلى القطاعات التي يشغلونها ومستويات تأهيلهم وذلك فيما يتعلق بالمهاجرين القانونيين، بينما تظل أعداد كبيرة منهم لا يتم تسجيلها بسبب وفودها بطرق غير قانونية، أضف إلى ذلك أن البلدان التي تكون حركة الهجرة منها واليها ضعيفة نادرا ما تؤسس سجلات للهجرة. يعتمد تقدير حالات الهجرة على الدراسات الميدانية وتقديم الاستبيانات سواء في مناطق الوفود أو الإرسال ويتم ذلك عادة في فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة. كذلك إجراء عملية التقدير في بداية السنة أو نهايتها لا يسمح بإعطاء التقدير الدقيق خاصة أن الأفراد يقدمون على تغيير مقرات إقامتهم في مدة لا تتجاوز السنة أو تزيد عن السنة[2]،ويتم قياس الهجرة بإتباع عدد من المقاييس أهمها[3]:

- معدل الهجرة الوافدة: ويحسب بالقانون الآتي:

$$i = \frac{I}{P} 1000$$

المصدر: إبراهيم احمد سعيد ، نفس المرجع،ص 88.

حيث: i: معدل الهجرة الوافدة.

I: عدد الوافدين من خارج البلاد.

P: عدد سكان البلاد ذاتها.

1000: لكل ألف من السكان

[1]

[2] د.حسين عبد الحميد احمد رشوان, السكان من منظور علم الاجتماع, المكتبة الاجتماعية, الإسكندرية, طبعة 2001, ص30

[3] د. إبراهيم احمد سعيد، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب-سوريا، 1994، ص88.

- 2- معدل الهجرة المغادرة ويحسب بالقانون الآتي:

$$e = \frac{E}{P} 1000$$

المصدر: إبراهيم احمد سعيد ، نفس المرجع،ص 88.

حيث: **e:** معدل الهجرة المغادرة.

E: عدد المغادرين من البلاد.

P: عدد سكان البلاد ذاتها.

و النتيجة تكون نسبة ألفية من المغادرين إلى أعداد السكان المحليين.

- 3- معدل صافي الهجرة: ويحسب هذا المعدل وفقا للقانون التالي:

$$S = \frac{I - E}{P} 1000$$

المصدر: إبراهيم احمد سعيد ، نفس المرجع،ص 89.

S: معدل الهجرة الصافية.

I: عدد الوافدين من خارج البلاد. 1000: لكل ألف من السكان

E: عدد المغادرين من البلاد. P: عدد سكان البلاد ذاتها.

- 4-عدد السكان الكلي الصافي للمهاجرين: ويحسب بالقانون التالي :

$$Y = S_2 - S_1 + M_s$$

المصدر: إبراهيم احمد سعيد ، نفس المرجع،ص 89.

حيث: Y: عدد المهاجرين الكلي الصافي.

S_2: عدد السكان المقيمين في بلد ما أثناء وقت التعداد، وليسوا من مواليد هذا البلد في التعداد الثاني.

S_1:عدد السكان المقيمين في البلد نفسه وقت التعداد، وليسوا من مواليد هذا البلد في التعداد الأول.

M_s: عدد الوفيات بينهم خلال الفترة الممتدة بين التعدادين الثاني والأول[1].

[1] إبراهيم احمد سعيد ، مرجع سابق، ص88.

ويعكس هذا المعدل تأثير الهجرة على إجمالي عدد سكان من المنطقة، ويحسب عن طريق طرح عدد السكان الذين انتقلوا إلى الخارج من عدد الذين من عدد الذين وفدوا إليها على إجمالي السكان، ويشير المعدل الايجابي إلى زيادة عدد الوافدين إلى المنطقة عن عدد النازحين منها ن بينما يشير المعدل السلبي إلى عكس ذلك بمعنى أن المنطقة فقدت نسبة من سكانها تفوق نسبة ما تلقته بسبب الهجرة[1].

- 5-المتوسط السنوي الصافي للهجرة : ويحسب بالقانون الأتي:

$$s' = P_2 - P_1 - (N - M)t$$

المصدر: إبراهيم احمد سعيد ، نفس المرجع،ص 90.

حيث: s': المتوسط السنوي الصافي للهجرة.

P_1: عدد السكان في التعداد الأول.

P_2: عدد السكان في التعداد الثاني.

(N-M): حاصل طرح الوفيات من الولادات أي الزيادات الطبيعية.

t: عدد السينين بين التعدادين.

6- المعدل السنوي الصافي للهجرة : ويحسب بالقانون الأتي:

$$S'' = \frac{P_2 - P_1 - (N - M)t}{P'} 1000$$

المصدر: إبراهيم احمد سعيد ، نفس المرجع،ص 90.

حيث s'': المعدل السنوي الصافي للهجرة.

P_1, P_2: عدد السكان بين التعدادين.

P': متوسط مجموع السكان بين التعدادين.

2)أنــواع الهجرة: إن للهجرة أنماط متعددة يمكن تقسيمها كما يلي :

2-1) تصنف الهجرة حسب تاريخها [2]: إلى هجرات قديمة وهجرات حديثة.

[1] حسين عبد الحميد رشوان مرجع سابق، ص30.
[2] إبراهيم احمد سعيد، مرجع سابق، ص81،82.

2-1-1) الهجرات القديمة: لقد شهد التاريخ الإنساني تيارات كبيرة من الهجرة خلال مراحل متعددة وبأشكال مختلفة، ولو أخذنا شبه الجزيرة العربية على سبيل المثال فقد كانت على مر العصور مركز طرد سكاني، وخاصة أن مناخها تغير من المناخ الرطب إلى أن أصبح جاف، ومن الطبيعي أن يبدأ سكان أي منطقة تشهد تغيرات نحو الأسوأ بالبحث عن أماكن جديدة ملائمة للسكن وتأمين أسباب العيش، وأهم ما يغلب على هذا النمط من الهجرات هو الطابع الجماعي، حيث كانت على شكل جماعات كبيرة تهاجر مع بعضها أو تبعا ولم تكن هجرات فردية، وقد كانت في مجملها لأسباب اقتصادية لأن مناطق استقرارها الأولى لم تعد مواردها الاقتصادية تكفي أمام الحاجات المتزايدة للسكان.

2-1-2) الهجرات الحديثة: لقد بدأت هذه الهجرات الحديثة مع تاريخ اكتشاف العالم الجديد"الأمريكتين" في نهاية القرن الخامس عشر، ولكن الهجرات الحقيقية إلى تلك المناطق لم تكن إلا في القرون الأربعة الماضية، وقد تركز تيار الهجرة بالدرجة الأولى من أوروبا وبشكل خاص من الدول الأنجلو سكسونية إلى أمريكا الشمالية، ومن الدول الناطقة باللغات ذات الأصل اللاتيني إلى أمريكا الجنوبية والوسطى. وبعد اكتشاف استراليا بدأت إليها الهجرة من أوروبا وبشكل خاص من انجلترا، وقد استمرت الهجرات الحديثة حتى القرن العشرين ، ولكن الدول بدأت تقوم بتنظيميها، وتحديد الدول التي تسمح بدخول المهاجرين منها وكذلك تحديد قومياتها، فقد قامت الولايات المتحدة وكندا واستراليا بتحديد نسبة المهاجرين إليها، ونسب قوميات المهاجرين, وقد عرف في الولايات المتحدة الأمريكية باسم "قانون الكوتا" أو نظام الحصص، وتقوم الدول الأوروبية بتحديد شروط الدخول إليها وكذلك كندا.

2-2) تصنف الهجرة حسب إرادة القائمين بها[1]: إلى هجرة قصريه وهجرة إرادية .

2-2-1) الهجرة الإرادية(الطوعية): هذه الهجرة تكون بمحض الإرادة وبدون أي مساندة أو إكراه مهما يكن نوعه، وهي إما فردية أو جماعية، وتعرف على أنها حركة الناس أفرادا أو عائلات تصرفوا على مسؤولياتهم بدون أي دعم أو إجبار حكومي من بلد إلى بلد أخر، بينما إذا عدنا إلى الهجرة التي تحدث من الدول النامية فهي في معظمها تعود بالدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية.

2-2-2)الهجرة القصريه(الجبرية): هذا النوع من الهجرة يكون خارج إرادة الفرد ورغباته أي أن هنالك قوى إما خفية أو ظاهرة تدفع بالأفراد أو الجماعات إلى ترك أوطانهم والاتجاه نحو أوطان أخرى للاستقرار بها، وتختلف هذه القوى بين الظروف الاقتصادية كانخفاض المستوى المعيشي، الفقر وتدني فرص العمل، بالإضافة الى الظروف السياسة كالحروب وعمليات الترحيل القصري للسكان، وحتى الظروف الطبيعية التي تسهم في تحويل بعض المناطق إلى مناطق غير صالحة للعيش، كالتصحر والفيضانات.

[1] الهاشمي مقراني, علي غريب, فضيل ديلو, الهجرة و العنصرية, مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة, الجزائر, طبعة 2003, ص43 .

2-2-3) الهجرة المقيدة: برز هذا النوع من الهجرة في القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما بلغ التدفق السنوي للمهاجرين أزيد من 1% من مجموع السكان في الولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأول من القرن العشرين، اصدر الكونغرس سنة 1921 قانون القيود الكمية الذي وضع حدودا على عدد المهاجرين من كل جنسية، وقد كان لهذه القيود تأثيرها على خفض عدد المهاجرين من أوروبا الشرقية والجنوبية. وقد صدرت قوانين أخرى في عامي 1924 و1929 حددت من عدد المهاجرين من أوروبا الشرقية والجنوبية بدرجة اكبر. وكان أحد الدوافع وراء هذه السياسة المقيدة للهجرة هو التخوف من الآثار العكسية لوصول العمال غير المهرة على فرص العمل المتاحة للمواطنين.[1]

2-3) تصنيف الهجرة حسب الوقت الذي تستغرقه: تصنف إلى هجرة مؤقتة وهجرة دائمة.

2-3-1)الهجرة الدائمة: وتمثل الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتادة إلى منطقة أخرى، وما يصاحبه من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين، الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائيا ولا يعودون إليه مرة أخرى.[2] ويمكن تقسيم الهجرة الدائمة إلى هجرة قارية أي أن الهجرة تكون ضمن القارة نفسها، كهجرة السكان من موزنبيق وزمبابوي وزمبيا إلى جمهورية جنوب إفريقيا أو هجرة الصينيين إلى جنوب شرق آسيا وهجرة الأتراك إلى غرب أوروبا، والنوع الأخر هو الهجرة إلى ما وراء البحار أي من العالم القديم إلى العالم الجديد من أوروبا واسيا وإفريقيا نحو الأمريكتين واستراليا، وللهجرة الدائمة مخاطر عديدة إذا كانت خارج الدولة حيث تخسر الدولة التي يهاجر بعض سكانها للأبد، لأن معظمهم يكونون من الشباب، ومن ذوي الخبرات التي كلفت مجتمعاتهم أموالا وجهودا حتى أصبحوا في مرحلة الإنتاج.

2-3-2)الهجرة المؤقتة: وهي تشتمل على نوعين من الهجرة هجرة مؤقتة طويلة وهجرة موسمية، بينما ترتبط الهجرة المؤقتة الطويلة بمغادرة بعض المهاجرين لمواطنهم الأصلية في دولهم للعمل فترة من الزمن في دولة أخرى، ثم ما إن يلبثوا أن يعدوا لدولهم مرة أخرى بعد أن يكونوا قد كونوا ثروة تساعدهم على العيش في مستوى أعلى مما كانوا عليه قبل الهجرة، ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم المهاجرين العائدين، والذين يترددون من على موطنهم الأصلي نظرا لارتباطاتهم الاجتماعية والاقتصادية.[3] وتستغرق من سنة إلى عدة سنوات ومثل هذه الهجرة ما يتم بين الأقطار العربية كهجرة العمال من سوريا ومصر إلى ليبيا ودول الخليج العربي، وهجرة بعض السكان المغاربة إلى أوروبا والعودة بعد مرور سنوات. بينما الهجرة الموسمية تتم داخل أو خارج الدولة فتكون هجرة موسمية خارجية.

2-4) تصنيف الهجرة حسب المكان:[4] تصنف إلى هجرة داخلية وهجرة خارجية أو دولية.

---

[1] رونالد ايرنبرج, روبرت سميث, تر: فريد بشير الطاهر, اقتصاديات العمل, المملكة العربية السعودية, دار المريخ,طبعة 1994 , ص437 .
[2] د.عبد الرزاق حلبي, مرجع سابق, ص260 .
[3] فتحي ابو عيانة, جغرافية السكان, دار العرفة الجامعية, الاسكندرية, طبعة 2007 , ص243.
[4] الهاشمي مقراني, علي غريب, فضيل ديلو, نفس المرجع, ص34 .

2-4-1)الهجرة الداخلية: وهي التي تتم داخل حدود البلد الواحد كما هو الحال بالنسبة لانتقال أبناء الريف إلى المدن الصناعية أو إلى العاصمة، أو تلك الهجرات التي تتم بالنسبة إلى المجتمعات الجديدة داخل حدود الوطن الواحد. فالهجرة تبعا لما سبق، هي انتقال السكان من منطقة إلى أخرى داخل حدود القطر الواحد.

2-4-2)الهجرة الخارجية(الدولية): وهي تشمل حركة السكان بين دولة وأخرى بمعنى أنها تتعدى الحدود الجغرافية والسياسية للبلد الواحد لتنتقل إلى غيره، ويعتبرها البعض بأنها النقل الدولي للموارد البشرية، وقد تكون هجرة تلقائية عفوية أو منظمة، كما قد تكون مؤقتة وفي هذا السياق يمكن أن تتحول الهجرة الدائمة إلى مؤقتة برجوع المهاجر إلى موطنه الأم، وفي المقابل قد يحدث العكس نتيجة لإغراءات الحياة الاجتماعية والاقتصادية المتوفرة في هذا البلد والتي يفتقدها البلد الأصلي. كذلك قد تتحول الهجرة غير المشروعة إلى هجرة مشروعة إذا تمت تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين وذلك عادة بشروط أهمها أن يكون المعني يمارس عملا، ولم يرتكب مخالفات قانونية. وخلال 45 سنة الماضية بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج البلدان التي ولدوا بها بأكثر من الضعف، وذلك من 75 مليون شخص سنة 1960 إلى حوالي 191 مليون شخص في 2005 حسب هيئة الأمم المتحدة، أي بمعدل مهاجر لكل واحد من 35 شخص. على الرغم من هذا يجب الأخذ بعين الاعتبار انه في نفس الفترة نما عدد السكان إلى الضعفين، ونسبة المهاجرين في العدد الإجمالي لسكان العالم ظلت 3% حسب منظمة الهجرة الدولية 2003. وتشير التقديرات إلى أن عدد العمال المهاجرين يفوق 86 مليون، وبالرغم من أن هناك زيادة في عددهم، فالعمال المهاجرون لم يمثلوا سوى نسبة 4,2% في الدول الصناعية سنة 1998 بينما أغلبية المهاجرين الدوليين ينطلقون من الدول النامية، وليس في شكل ظاهرة(شمال-جنوب) أو (شرق-غرب) حيث أن نصف المهاجرين تقريبا المخبر عنهم يتحركون من دولة نامية إلى أخرى[1]، وفي الجدول التالي يوضح أعداد المهاجرين في عدد من الدول المستقبلة و المصدرة للهجرة خلال فترات معينة:

[1] ILO, IOM, OCSE Publications, " establishing effective labor migration labor policies countries of origin and destination", press and public information, Austria, 2006, p18.

الجدول رقم(I-1): مستويات الهجرة الدولية الصافية في بعض البلدان (ألف فرد)

البلد	1960-1950	2000-1990	2010-2000	2050-2040*
و.م.ا	2908	11400	11550	11000
كندا	1120	1375	2050	2000
ألمانيا	996	3822	2200	2000
ايطاليا	1010-	1173	1200	1200
استراليا	793	643	1000	1000
اسبانيا	777-	1376	2625	600
الهند	/	2807-	2740-	2400-
الصين	/	3231-	3700-	3200-
المكسيك	/	3800-	3800-	2800-

المصدر: قسم الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان83، نظرة على سكان العالم، الطبعة الثالثة، 2004، ص 90.

*: معطيات مقدرة : حجم الهجرة الوافدة مطروح منها حجم الهجرة الصادرة .

3) مشكلة تقدير هجرة العمالة الدولية و تعريفها: إن غياب إجماع دولي حول تعريف العمال المهاجرين و الاختلاف بين أنظمة جمع البيانات الوطنية لإحصائيات العمال الهاجرين بين مختلف البلدان، ولد ما يعرف بمشاكل قابلية المقارنة لإحصائيات الهجرة الدولية. ويكمن سبب فقدان الإجماع الدولي حول تعريف المهاجرين الدوليين بسبب أن قضايا الهجرة الوافدة والصادرة ترتبط أصلا بخصائص وظروف كل دولة منفردة، أي أن كل دولة تعرف المهاجر الدولي بناءا على برامجها الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى أن تعريف العمال المهاجرين لا يحدد بالأدوات القانونية ولكن بوجود أنظمة جمع البيانات الوطنية التي تعتمد على مصادر إدارية وإحصائية، تقوم بجمع أنواع مختلفة من البيانات وهذا حتما يؤدي إلى اختلافات في التعريفات المستعملة في تحصيل البيانات التي جمعت من طرف كل دولة، يضاف إلى ذلك سبب ثالث يرتبط بمفهومي " الأجنبي" و"أجنبي المولد" فعندما يتم معالجة بيانات الهجرة الدولية تستخدم البلدان إما مفهوم الأجنبي(غير مواطن) أو مفهوم أجنبي المولد (مكان الولادة) كعامل محدد للأشخاص الذين سيعتبرون مهاجرين، في حين تتضمن بيانات أجنبي المولد كل الأفراد الأجانب المولد في السكان وغير المواطنين، بينما تشير بيانات الأجنبي إلى أي شخص غير مواطن أو ليس من أصل وطني، تظهر مشكلة أخرى على مستوى إحصائيات العمالة الدولية هي مسالة النشاط الاقتصادي أو بمعنى أخر من يشارك في قوة العمل، ففي الاتفاقية 97 و143 تعرف" منظمة العمل الدولية العامل المهاجر بالشخص الذي يهجر أو هاجر من بلد إلى

أخر بهدف أن يكون موظفا بناءا على تقديره الشخصي"، هذا التعريف يغطي الأشكال التقليدية والمألوفة لهجرة العمل في حين أن مجموعات من الأجانب والأشخاص أجانب المولد تظل مستثناة بشكل منظم من إحصائيات الهجرة الدولية، وتشمل هذه المجموعات الطلبة الدوليين النشيطين اقتصاديا، والمتدربين الذين يهاجرون للمشاركة في البرامج التدريبية الدولية، بينما على عكس من ذلك فإن اللاجئين وطالبي اللجوء النشيطين اقتصاديا غير مستثنون من اتفاقيات منظمة العمل الدولية كعمال مهاجرين، بينما في العديد من المصادر الوطنية للإحصاء لا يعتبرون عمالا مهاجرين بالرغم من إن هذه المجموعات من المهاجرين النشيطين اقتصاديا [1]. ونخلص إلى أن هجرة العمالة الدولية هي((انتقال عبر الحدود السياسية لأفراد أو جماعات بناءا على قرار إرادي بهدف البحث عن فرصة عمل محتملة أو للعمل، من اجل تحسين الوضع المعيشي والاجتماعي للمهاجر وأسرته وذلك لفترة لا تقل عن سنة))[2].

المطلب الثاني: خصائص وعلاقات هجرة العمالة الدولية

– إن تنامي أعداد العمال المهاجرين وظهور مناطق طرد وجذب عالمية لهم وهيئات نظامية أو غير نظامية تسير تدفقاتهم، أصبحت أهم خصائص هجرة العمالة الدولية في السنوات الأخيرة، يضاف لهذا تلك العلاقات التي تنشأ على مستويات مختلفة بين جاليات العمال المهاجرين في البلدان المستقبلة وبلدانهم الأصلية.

1)خصائص هجرة العمالة الدولية: اتصفت هجرة العمالة الدولية في الأربعين سنة الأخيرة بمجموعة من الخصائص هي: التطورات السريعة في تيارات هجرة العمالة، عولمة هجرة العمالة، التغير في التركيب السكاني، التأثير الواضح للنظم المؤسسية في هجرة العمالة الدولية، استنزاف العقول وصعوبة الانتقال الدولي للعمالة.

1–1)التطورات السريعة في تيارات هجرة العمالة الدولية: فقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلى إن عدد المهاجرين الذين يعيشون خارج الدول التي ولدوا بها بلغ حوالي 100 مليون شخص. ويكون الذين هاجروا لأسباب اقتصادية ثلثي هذا العدد ولأسباب تتعلق بتدهور البيئة حوالي الخمس تقريبا ولأسباب سياسية 17 بالمائة.

1–2)عولمة هجرة العمالة الدولية: يقصد بها أن هناك دولا معينة تستقبل اكبر عدد من المهاجرين من دول أخرى، وتختلف الدول المستقبلة للمهاجرين فيما بينها، إذ يمكن التمييز بين عدة أنماط منها فهناك دول صناعية قديمة كما في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى استراليا واليابان، حيث يتجاوز عدد العمال المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ثمانية ملايين. أما النمط الثاني من الدول المستقبلة للعمال المهاجرين فهي الدول الحديثة العهد بالتصنيع مثل سنغافورة، كوريا الجنوبية وتايوان

[1] Otoe Yoda, measuring global labor migration" global estimates of international migrants workers", working paper, International Labor Office ILO, Geneva, 2006.

[2]-من إستنتاج الطالب.

بالإضافة إلى إقليم هونج كونج الصيني وهي الدول التي وصفت بالنمور الآسيوية، ومنذ أوائل السبعينيات جذبت دول الخليج العربي النفطية عددا كبيرا من العمال الوافدين من دول جنوب شرق آسيا يتركز معظمهم في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية والكويت، وفي شرق آسيا وجنوبها أمكن رصد نمط من هجرة العمالة تتم بين الدول التي لديها فائض في العمال مثل الفيليبين والهند وبنغلادش وباكستان واندونيسيا إلى الدول التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل القومي، وتعاني نقصا من العمالة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان.

1-3)دور النظم المؤسسية في هجرة العمالة الدولية: يبدو ذلك واضحا من خلال القوانين التي تسنها حكومات الدول المستقبلة للمهاجرين بغرض تنظيم تيارات الهجرة، كما حدث من جانب بعض دول الاتحاد الأوروبي وكان من بينها القرارات التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي في يونيو 2002, وتلجا دول إرسال المهاجرين إلى التعاون مع بعض شركات القطاع الخاص في تربية وتنظيم هجرة العمالة إلى دول الاستقبال، ويعبر عن هذه الحالة أحيانا بصناعة هجرة العمالة الدولية.[1]

1-4)التغير في التركيب السكاني: تؤثر الهجرة على تركيب السكان من حيث النوع والعمر، إذ انه غالبا ما يكون المهاجرون من الذكور الأمر الذي تزيد معه هذه النسبة في البلاد المستقبلة، وتنخفض في البلاد المرسلة للمهاجرين ففي بلد مثل الأرجنتين واستراليا باعتبارهما مستقبلة للمهاجرين زادت نسبة الذكور عن الإناث. أما في بلاد مثل ألمانيا وبريطانيا باعتبارهما مرسلتين للمهاجرين، فإن نسبة الذكور تنخفض عن الإناث. كما تشير الإحصائيات إلى زيادة إسهام المرأة في هجرة العمالة الدولية، وقدر عدد المهاجرين من بلد مصدر للمهاجرين مثل الفيليبين بحوالي نصف مليون شخص بلغت حصة الإناث حوالي 50% يعملن في دول المهجر في قطاع الخدمات والأعمال المنزلية، كما في دول الخليج العربي[2]. وتقدر الإحصائيات أن نصف الـــ 191 مليون مهاجر في العالم اليوم هم نساء، فبينما هاجرت النساء دائما كأزواج وأعضاء من العائلة أصبحن يهاجرن بشكل مستقل وعلى نحو متزايد. النساء المهجرات يرفعن من حجم كل من العمالة الماهرة وغير الماهرة في البلدان المستقبلة، بالرغم من انه في كلتا الحالتين يوجد نوع محدد من الوظائف أو قطاعات معينة يمكن أن تهمين فيه النساء، فعلى اعتبارهن عاملات ماهرات فهن يعملن في المجالات الاجتماعية كالتعليم، موظفات الخدمات الاجتماعية، التمريض، بينما كعاملات أقل مهارة يستخدمن في الأعمال المنزلية وبدرجة اقل في الزراعة، وفي عدد من دول الاتحاد الأوروبي (خصوصا فرنسا وايطاليا واسبانيا)،الدول الخليجية وفي بعض بلدان الشرق الأوسط مثل لبنان والأردن تظل قطاعات الخدمات المنزلية الأكثر أهمية في توظيف النساء المهاجرات[3]. والجدول التالي يوضح النسبة المئوية للنساء المهاجرات في العالم:

[1] محمد الفتحي الكبير محمد,الجغرافية الاقتصادية أسس وتطبيقات, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, طبعة 2004, ص99, 100.
[2] د.عبد الرزاق حلبي, مرجع سابق, ص 276.
[3] ILO, IOM, OCSE, opi.cit, p19.

الجدول(I-2): نسبة النساء المهاجرات من العدد الجمالي للمهاجرين الدوليين 1960-2000 (%)

المناطق الكبرى	1960	1970	1980	1990	2000
العالم	46.6	47.2	47.4	47.9	48.8
المناطق الأكثر تقدما	47.9	48.2	49.4	50.8	50.9
المناطق الأقل تقدما	45.7	46.3	45.5	44.7	45.7
أوروبا	48.5	48.0	48.5	51.7	52.4
أمريكا الشمالية	49.8	51.1	52.6	51.0	51.0
المنطقة الاقيانوسية	44.4	46.5	47.9	49.1	50.5
شمال إفريقيا	49.5	47.7	45.8	44.9	42.8
إفريقيا جنوب الصحراء	40.6	42.1	43.8	46.0	47.2
جنوب آسيا	46.3	46.9	45.9	44.4	44.4
شرق وجنوب شرق آسيا	46.1	47.6	47.0	48.5	50.1
غرب آسيا	45.2	46.6	47.2	47.9	48.3
الكاريبي	45.3	46.1	46.5	47.7	48.9
أمريكا اللاتينية	44.7	46.9	48.4	50.2	50.5

المصدر: ILO, IOM, OCSE, op.cit, p19.

ومن خلال الجدول(I-2) يظهر أن نسبة النساء المهاجرات منذ 1960 وهي تقارب 50% من إجمالي المهاجرين في العالم، ويرجع هذا إلى تطور الخصائص الاجتماعية للمرأة كالتعاليم والحرفية، بالإضافة إلى مرونة القوانين اتجاه الهجرة الدولية للنساء، كما أن إمكانية استغلال المرأة في النشاط الاقتصادي عبر دفع مستويات أجر أقل وساعات عمل أكثر يشجع الطلب عليها كنوع من اليد العاملة الرخيصة. من جهة أخرى يظهر اثر الهجرة الدولية في تركيب السكان من حيث السن ما لاحظه علماء السكان في فرنسا من ارتفاع نسبة متوسط السن وانخفاض نسبة صغار السن، وذلك نتيجة للهجرات المختلفة التي استقبلتها فرنسا في الفترة ما بين الحربين العالميتين وبعدها، حيث كان المهاجرون عادة من متوسطي السن. وبشكل عام ينتج عن الاختلاف في البناء العمري اثر اقتصادي يتمثل في فائض العمالة الذي يؤثر بدوره في معدلات الأجور والمرتبات، فقد انخفضت نسبة الأفراد في فئة ما بين 20-29 سنة في عام 1950 بالولايات المتحدة الأمريكية وهم جزء كبير من القوى العاملة وقد أدى ذلك لارتفاع أجورهم. وحين تزايد عدد هذه الفئة في 1960 أدى ذلك إلى انخفاض مستويات الأجور[1].

1-5)الهجرة الدولية للعمالة وظاهرة استنزاف العقول: أصبح ما يميز الهجرة الدولية بالإضافة إلى الهجرة التقليدية المتمثلة في هجرة العمالة غيرة الماهرة المتنقلة إلى الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة هجرة اليد العاملة الماهرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، هي العمالة المتعلمة مما يشكل نوعا من استنزاف

[1] د.حسين عبد الحميد احمد رشوان, مرجع سابق, ص 172.

العقول"**brain drain**" ، وبالتالي يسهم في عرقلة وإبطاء التنمية في دولهم الأصلية، وفي نفس الوقت يساهمون في دعم النمو في الدول المهاجر إليها، فعلى سبيل المثال في الفترة مابين 1960 و1990 أكثر من مليون من المتعلمين تعليم عالي هاجروا من الدول النامية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمملكة المتحدة فقط. بينما فقدت إفريقيا ما يقرب ثلث عمالتها الماهرة أي حوالي 60 ألف ما بين متعلمين تعليم متوسط وعالي نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1985–1990[1].

1–6) صعوبة الانتقال الدولي للعمالة : تزداد صعوبة انتقال عوامل الإنتاج والسلع والخدمات عبر الحدود السياسية للبلدان، وخاصة بالذات ما يصل بعنصر العمل، إضافة إلى حركات رؤوس الأموال والسلع و الخدمات، إذ أن عنصر العمل يواجه في حركته قيودا عديدة تنشأ في كثير من الحالات من المحددات التي يضعها البلد التي يتم الانتقال منه متمثلة في الحصول على موافقات السفر من جهات عديدة أو بالمحددات التي تضعها البلدان التي يتم الانتقال إليها[2].

2) العلاقات بين مناطق الأصل ومناطق الاستقبال: تصنع هجرة العمالة الدولية علاقات متباينة بين مناطق الأصل ومناطق الاستقبال، وتوضع هذه العلاقة على مستويين، الأول منها وهو الأصغر يتمثل في العلاقات الاقتصادية بين العمال المهاجرين ومواطنهم الجغرافية (الأصلية)، والأخر وهو الأكبر ويتمثل في الإجراءات الاقتصادية والسياسية العالمية للحد من تيارات الهجرة النازحة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

2–1) العلاقة بين المهاجرين ودول الأصل: على المستوى الأول فقد أظهرت دراسات عديدة احتفاظ الوافدين بعلاقات قوية تربطهم بمواطنهم الأصلية، ومن قبيل ذلك الصينيون المقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا حيث تجمعهم رابطة خاص بهم يتم عن طريقها استثمار رؤوس أموالهم في الوطن الأم بمعاونة عدد من المؤسسات الاقتصادية، ويدعم كل ذلك توافر العمالة الرخيصة والماهرة واتساع السوق في الصين، ويتكرر نفس الأمر مع الهنود في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وإقليم الشرق الأوسط، حيث تكونت بينهم مجموعة من رجال الأعمال يستثمرون أموالهم في وطنهم الأم بمعاونة عدد من البنوك الهندية وترتبط هذه الظاهرة بالسياسة التي أقرتها الحكومة الهندية في بداية الثمانينات والخاصة بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية أو تلك التي تخص العاملين الهنود في الخارج بالاستثمار في أراضيها وذلك من خلال عدد من التسهيلات وأهمها الإعفاءات الضريبية، ولا يقتصر دور المهاجرين الهنود على ذلك بل يمتد إلى نقل الخبرات والتكنولوجيا، وشبيه بتلك السياسة ما قامت به الحكومة المصرية من إصدار عدة قوانين لجذب الاستثمار الأجنبي و رؤوس أموال المصريين العاملين في الخارج[3].

[1] ميشال تودارو، تر محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية،دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1993، ص187.
[2] فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان- الأردن، ط 2000، ص20.
[3] حسن عبد الحميد احمد رشوان،نس لمرجع، 103.

2-2) العلاقة بين المهاجرين ودول الاستقبال: على المستوى الثاني للعلاقة بين مناطق نزوح العمالة ووفودها، فأبرز نتائج هذه العلاقة الدور الذي تلعبه هجرة العمالة في رفع الناتج القومي بين الدولة النامية وذلك من خلال انتقال رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية إما في شكل تحويلات للعمال المهاجرين أو الاستثمار الأجنبي المباشر. وتسعى الدول المتقدمة إلى اتخاذ عدة إجراءات ايجابية لوقف تيارات الهجرة الوافدة إليها من الدول النامية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الدولية وحرية التجارة الدولية، غير أن المدقق لهذه الإجراءات يلاحظ أنها لم تؤتي ثمارها في الدول النامية، وربما يحدث ذلك على المدى الطويل. رغم كل ذلك فانه ثمة بعض الملاحظات عن هذه الإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة أهمها:

- تناقص نسبة إسهام الاستثمار الأجنبي من 31% إلى 18% وهو ما يعني استمرار نزوح اليد لعاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.
- رغم ن الهدف الرئيسي الذي قامت من اجله منظمة التجارة العالمية هو حرية التجارة، فان عددا من الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تضع قيودا على حركة بعض السلع من الدول النامية والتي يتطلب إنتاجها عمالة كثيفة تساعد على الحد من تيارات الهجرة من هذه الدول.
- تناقص المساعدات الأجنبية من الناتج المحلي للدول المتقدمة من 44% سنة 1960 إلى 35% سنة 1992 رغم الزيادة الكلية في حجم هذه المساعدات، وتضع الدول المانحة شروطا قياسية على الدول النامية في طريقة إنفاق هذه المساعدات. ويعني ذلك في نهاية الأمر استمرار تيارات الهجرة، وأحسن الأمثلة على ذلك استمرار نزوح أعداد كبيرة من المكسيكيين نحو الولايات المتحدة الأمريكية رغم ما تقدمه هذه الأخيرة من مساعدات للمكسيك.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة الدولية وعواملها

تعرض النظرية الاقتصادية تفسير لجزء كبير من الخلفية النظرية للهجرة الدولية، وتعالج أسباب الهجرة و دوافعها النظرية في كل من بلدان الأصل والاستقبال، ومحددات قرار الهجرة على مستوى الفردي أي التحليل الاقتصادي الجزئي أو العوامل المتعلقة بالاقتصاديات الوطنية من منظور الاقتصاد الكلي .

المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة هجرة العمالة الدولية

إن النظريات الاقتصادية لهجرة العمل الدولية كباقي النظريات الاقتصادية فهي عموما تتبع المنهج الكلي أو الجزئي على المستوى النظري، وتعكس تنوع النماذج النظرية التي تواجدت خلال فترات زمنية مختلف[1].

[1] CERFM (Centre European Forum For Migration Research), forecasting international migration: selected theories, models, and methods, Poland, 2006, P 08.

1)النظريات الكلية النيوكلاسكية:

1-2)النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية (Lewis* 1954) [1]: ثبت أن البلدان التي تهيأ مخصصات مرتفعة لعنصر العمل مقارنة بعنصر رأس المال ستمتلك على الأرجح سوق عمل بتوازن عند مستوى أجور منخفض، بينما البلدان التي تهيأ مخصصات ضعيفة لعنصر العمل مقارنة ستمتلك سوق عمل بتوازن عند مستوى مرتفع للأجور، وحسب النظرية النيوكلاسكية فان الفوارق بين الأجور الحقيقية بين البلدان ستنمي نوعين من التدفقات، فالتدفق الأول هو تدفق اليد العاملة من البلدان المنخفضة الأجور إلى البلدان المرتفعة الأجور، وتكون النتيجة أن عرض العمل سينخفض ومستوى الأجور سيرتفع في دول الأصل، وعرض العمل سيرتفع وتنخفض الأجور في دول الاستقبال. والتدفق الثاني هو تدفق رأس المال من البلدان ذات الأجور المرتفعة نحو البلدان المنخفضة الأجور، وينتج مستوى جديد للتوازن عندما يكون صافي التدفقات الرأسمالية وصافي هجرة اليد العاملة مساويا للصفر، أي عندما يكون الفرق بينهما لا يعكس إلا تكلفة مشروع الهجرة حيث تظهر الآلية النيوكلاسيكية للتوازن كما يلي:

الشكل(I-1): الآلية النيوكلاسيكة للتوازن

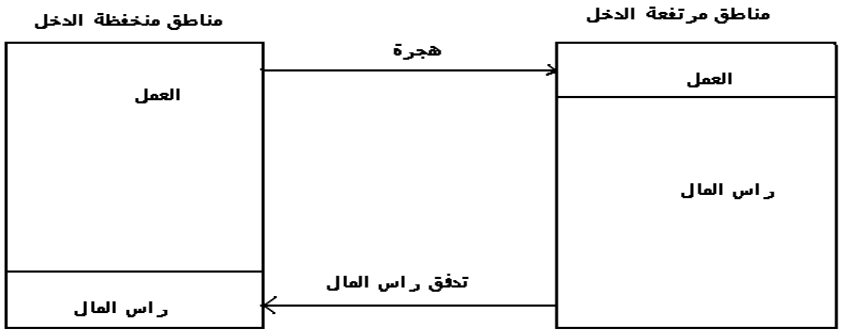

المصدر: CEFRM , p 8

وهكذا حسب هذه الآلية فان الهجرة تتوقف من تلقاء نفسها. أما النظرية الكنزية فقد مثلت انتقادا للرؤية النيوكلاسيكة للهجرة الدولية، حيث ترى أن عرض العمل يتوقف على الأجور الاسمية وليس على الأجور

*آرثر لويس ولد في 23 جاني 1915، درس ادارة الاعمال وحصل على شهادة الدكتورة في 1938 من جامعة مانشستر ، ونشر عدة كتب من اهمها: (labour in West indies 1939)، (Economic problems of to day 1940)، (Economic development with unlimited supplies of labor).

[1] Jennissen Roel Peter Wilhelmina, Macro-economic determinants of international In Europe migration, Thesis for obtaining the doctorate in Spatial Sciences, University of Groningen Netherlands, 2004, p31.

الحقيقية فقط وهذا التمييز نابع من وجهات نظر مختلفة بشان دور النقود في الاقتصاد، فمن وجهة نظر نيوكلاسكية النقود هي وسيلة للتبادل.

النظرية الكنزية (Hart 1975):أما من وجهة النظر الكنزية فالنقود ليست وسيلة للتبادل ولكن أيضا وسيلة للادخار. وبسبب هذه الوظيفة الأخيرة فان المهاجرين المحتملين ينجذبون إلى المناطق ذات الأجور المرتفعة بالإضافة إلى ذلك تزيد الرغبة في إعادة الهجرة وإرسال التحويلات من أهمية الأجور الاسمية مقارنة بمستوى الأجور الحقيقة، وتعتقد الرؤية الكنزية أن الهجرة تدفع التغيرات إلى التوازن الاقتصادي من خلال إزالة الفوارق في البطالة وليس الفوارق في الأجور الحقيقية.

1-3)نظرية السوق المزدوجة(1979* piore): تقسم نظرية السوق المزدوجة سوق العمل إلى قطاعين أولي وأخر ثانوي، وحسب هذه النظرية فالقطاع الأولي يتميز بكثافة رأس المال في عملية الإنتاج، والقطاع الثانوي يتميز بكثافة العمل، ووفقا لهذه النظرية فإن الهجرة الدولية لا تنبع من عوامل العرض في دول المنشأ ولكن من الطلب الدائم والمتأصل في الهيكل الاقتصادي للدول الصناعية، وقد أعطى بيور ثلاثة أسباب رئيسية للطلب على العمالة الأجنبية في المجتمعات الصناعية الحديثة:

– النقص العام لليد العاملة و الحاجة إلى ملء مناصب العمل في أسفل التسلسل الهرمي للوظائف.

– نقص اليد العاملة في الجزء الثانوي من السوق المزدوجة، أما التفسير الأخير فهو مشمول في التفسير الأول والثاني فالنقص العام في اليد العاملة يؤدي إلى وجود وظائف شاغرة في المراتب السفلى من الهرم الوظيفي، بالإضافة إلى النقص الذي ينتج عن المشاكل والمتغيرات الاجتماعية والديمغرافية، فالمشاكل التحفيزية تحدث لأن الوظائف في أسفل الهرم الوظيفي عادة ما تقترن بالمكانة الاجتماعية المتدنية كما أن فرص الحراك نحو الأعلى تبقى متدنية، أما المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة (انخفاض نسبة المواليد وارتفاع المستوى العلمي) تؤدي إلى تدفق صغير للشباب الذين سيأخذون وظائف في أسفل الهرم الوظيفي من اجل كسب المال وبعض الخبرة في مجال العمل. وبالإضافة إلى أن الأجور لا تعكس فقط عرض وطلب العمل ولكن تحدد الحالة الاجتماعية للعمال، وبالتالي لمواجهة العجز في اليد العاملة غير المؤهلة من غير الممكن زيادة الأجور والحفاظ في نفس الوقت على التسلسل الهرمي للوظائف وتجنب تضخم قطاعي أو هيكلي وفي هذه الحالة يكون استيراد العمال ملائما[1].

*ميشال جوزف بيور: ولد في 14 أوت 1940، اقتصادي أمريكي وأستاذ دكتور في الاقتصاد تركزت بحوثه في اقتصاديات العمل و الهجرة، من كتبه: (employment relations in world economy)،(Working in America :a blueprint for new labor market)

[1]سرج فيلد، Approches économiques des émigrations international ، أوراق عمل،(GRESP) مجموعة البحوث الاقتصادية و الاجتماعية على السكان، جامعة لياج، بلجيكا، 2004، ص 03.

1-4)نظرية الأنظمة العالمية (ولارستاين 1977*): في محاولة لتعميم النظرية الاقتصادية الكلية تفترض نظرية الأنظمة العالمية أن الهجرة مرتبطة بالأنظمة الرأسمالية السابقة والأسواق العالمية، وليس في مركز الاقتصاد العالمي بل يشمل أيضا المناطق الهامشية وشبه الهامشية، حيث أن تدفق السلع ورؤوس الأموال من المركز إلى المناطق الهامشية بحثا عن المواد الخام، اليد العاملة والأسواق الاستهلاكية الجديدة قابلها تدفق اليد العاملة في الاتجاه المعاكس، وتبرز العوامل الدافعة وراء هذه العملية فمن جهة هناك تزايد للطلب على اليد العاملة غير الماهرة في المناطق الأساسية حيث فرص العمل تصبح اقل من المرغوب فيه بالنسبة للسكان المحليين في أعقاب التحول الى الاقتصاد القائم على الخدمات، ومن جهة أخرى تسويق الإنتاج الزراعي في المناطق الهامشية بسبب تدفقات رأس المال التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، مما ينتج عنها من خفض للطلب على العمالة المحلية. هذه العوامل تحرض على الهجرة في فائض القوة العاملة الزراعية التي تنزح من المناطق الهامشية بحثا عن فرص عمل في الأجزاء المنخفضة الأجور من القطاعات الصناعية والخدمية. وتعترف نظرية الأنظمة العالمية بوجود العديد من الروابط الأخرى بين دول المنشأ ودول الأصل والتي تؤثر على تدفقات الهجرة(عوامل تاريخية، ثقافية..) هذه العوامل تعد سببا في عدم تصنيف كامل النظرية كنظرية اقتصادية كلية[1].

2)النظريات الجزئية النيوكلاسكية:

2-1)النظرية الاقتصادية النيوكلاسكية:(sgaastad 1962 ،borjas 1989 ،massey 1993):إن قرار الهجرة على المستوى الفردي تم تفسيره من النظرية الاقتصادية النيوكلاسكية لـــ sjaastad 1962، الذي يعالج الهجرة باعتبارها استثمارا في رأس المال البشري، ونتيجة للتحليل المنطقي للتكاليف والأرباح، وفقا لهذه لنظرية فإن المهاجرين المحتملين يختارون الوجهات التي تزيد من القيمة الصافية للمداخيل المتوقعة إلى حدها الأقصى بينما تكون مختلف التكاليف المباشرة وغير المباشرة في حدها الأدنى. وفي إطار أكثر شمولية قام *borjas 1989 بصياغة دالة تعكس الوقت الذي تكون فيه الهجرة استثمار في رأس المال البشري كاف للتحريض على الهجرة:

$$I = \log \left[\frac{w_1}{w_0 + C} \right]$$

*مانوال موريس ولارستاين: ولد في 28 سبتمبر 1930 نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، عالم اجتماع تاريخي، ومحلل للنظام العالمي التجاري.

[1] Jennissen Roel Peter Wilhelmina, op.cit, p48.

*جورج جوسيس بورجاس: اقتصادي أمريكي ولد 15 اكتوبر 1950، أستاذ السياسات الاقتصادية و الاجتماعية بجامعة هارفارد، وهو احد الأساتذة البارزين في مجال الهجرة و الهجرة العائدة .من كتبه:(friends or strangers: the impact of immigrants on U.S economy) ، (labor economics، (haven's doors: Immigration policy and the American economy)

- w_0 : الأجر المتراكم في منطقة الأصل.

- W_1 :الأجر المتراكم في منطقة الاستقبال المحتملة.

- C : تكلفة قابلية الحركة من منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال.

- اذا كان المؤشر المتغير I موجبا يميل الأفراد إلى الهجرة، أما إذا كان سالب يميل الأفراد إلى البقاء[1]. وفي نموذج مشابه قام ضمن Massey* 1993 احتمال تجنب الإبعاد من منطقة الاستقبال، احتمال كل من التوظيف في منطقة الاستقبال والأصل وعنصر الزمن:

$$ER(0) = \int_0^n [p_1(t)p_2(t)Y_d(t) - p_3(t)Y_o(t)] \cdot e^{-rt}dt - C(0).$$

- ER(0):العائد الصافي المتوقع من الهجرة قبل المغادرة عند الزمن 0.

- $P_1(0)$:احتمال عدم الإبعاد من منطقة الاستقبال.

- $P_3(0)$،$P_2(0)$:احتمال التوظيف في منطقة الاستقبال وفي منطقة الأصل على الترتيب.

- r : يمثل معدل الخصم.

- C(0) : يمثل مجموع التكاليف من الناحية الاجتماعية(التكاليف النفسية) و الاقتصادية. وبشكل عام يصعب تقدير هذا الأخير.

- إذا كان العائد الصافي المتوقع من الهجرة موجبا، فان الفرد العقلاني المفترض يهاجر، أما إذا كان سالبا سيقرر البقاء بدلا من الهجرة. وإذا كان العائد الصافي التوقع من الهجرة موجبا وفي عدة اتجاهات (مناطق استقبال محتملة)، فان الفرد المفترض سوف يهاجر إلى حيث يكون العائد الصافي المتوقع الأعلى، كما أن إضافة التكاليف النفسية يعتبر تحسينا على استعمال المتغيرات الاقتصادية فقط.

-في الأخير يظهر أن ما يجمع هذه النظريات أنها تعتبر الهجرة الدولية مجموعة أفراد طموحين يرغبون في كسب دخل أعلى مما كان عليه في بلدهم الأصل، بسبب فروق الأجور بين أسواق العمل و قد عزا كثيرون أن أسباب الهجرة من الجنوب إلى الشمال إنما تحدث بسبب التخلف الاقتصادي الذي تشهده دول الجنوب ،

[1]Jennissen Roel Peter Wilhelmina, op.cit, p39.

*ماسي دوغلاس: ولد سنة 1952 في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، عالم اجتماع وهو حاليا أستاذ بجامعة برين ستون وهو متخصص في دراسات الديموغرافيا والهجرة الدولية من كتبه: (The new geography of American immigration)، U.S immigration) policy in the age of globalization)

وما يرافقه من معدلات البطالة المرتفعة، وتفاوت مستويات الدخول والمعيشة بشكل واضح مقارنة بدول الشمال، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وفقر الحكومات التي تحكم هنالك[1].

المطلـــب الثاني: عوامـــل الهجـــرة الدوليـــة

– إن الخلاف الكامن بين عوامل الطرد والجذب في دول الأصل والاستقبال يمثل جذور الهجرة الدولية. هذه الأخيرة والتي نعثر عليها من ناحية في التخلف الاقتصادي للبلدان النامية حيث الظروف الاقتصادية تعمل كعوامل طرد تعزز من الهجرة الدولية نحو البلدان الصناعية المتقدمة، وتشمل هذه العوامل، الأجور المنخفضة، البطالة المرتفعة، معدلات العمالة الضعيفة، بطء النمو الاقتصادي أو الركود الاقتصادي والفقر. ومن جهة أخرى تعمل الظروف في دول الاستقبال كعوامل جذب وهي تشمل الأجور المرتفعة، توفر فرص العمل، الرفاهية. هذه العوامل على اختلافها تعبر عن متغيرات سببية تفسر كيف ولماذا تنشأ الهجرة الدولية، وبذلك تظهر الهجرة الدولية وسرعتها وحجمها كدالة أداء اقتصادي للدول المتقدمة والدول النامية.

1)اختلاف الأجور أو البحث عن دخل أعلى في الدول المستقبلة: لقد بلغ الناتج القومي الإجمالي لعام 1989 لدول الشمال الصناعية خمسة أضعاف الناتج القومي لدول الجنوب، وهنالك تفاوت في تقسيم الدخل العالمي يتضاعف منذ مرحلة الستينات من القرن العشرين بحيث أن أغنى نسبة عشرين في المائة من السكان العالم تحصل في التسعينات ما يعادل 150 مرة دخل أفقر نسبة 20 % من إجمالي سكان العالم. وإذا ما تفحصنا هذا التفاوت بين الدول نجد أن نصيب السكان الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 40% من الدخل العالمي، بينما لا يتجاوز عدد سكانها 6 % من إجمالي سكان العالم، و نصيب دول غرب أوروبا بلغ 21% من الدخل العالمي، بينما لا يزيد عدد سكانها من 10% من سكان لعالم. وسكان أسيا يعدون بأكثر من 56% من سكان العالم ولا ينالون سوى عشرة في المائة، بينما لا ينال سكان إفريقيا الذين يشكلون 8.8 % من سكان العالم سوى 2%[2].

– ولذلك فان من أهم الأسباب المحركة لتدفقات الهجرة لدولية هو وجود فوارق في الدخل بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة، حيث أن الدول المرسلة يكون دخل الفرد بها متدنيا مما يظهر فارقا كبيرا في الأجر مقارنة بدول الاستقبال و للتبسيط نفترض أن A وB دولتين مختلفتين ويمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي[3]:

[1] عبد الباسط عثامنة، الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة دراسة قياسية حالة الأردن 1973-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد العمل، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، أوت 2006، ص 29.

[2] عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية في العالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1996، ص 215.

[3] موردخاي كريانيين، تر:محدد ابراهيم منصور،علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي، دار المريخ، الرياض، 2007، ص225

الشكل (I-2): الهجرة للحصول على دخل أعلى في دولة الاستقبال

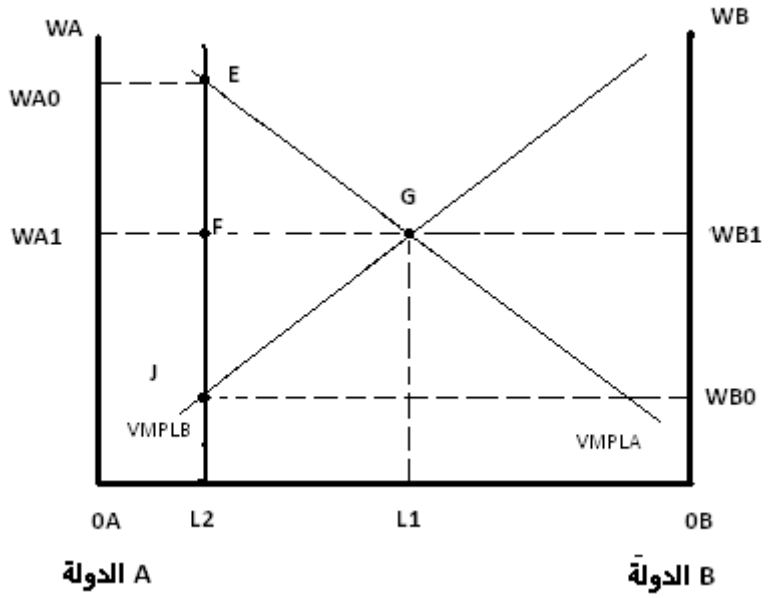

المصدر: موردخاي كريانيين، نفس المرجع، ص226.

– يمثل المحور الأفقي 0B،0A كمية العمل المتاحة في العالم، أما المحور الراسي (WB, 0B) فهو يمثل مستوى الأجور في الدولة B والحور الراسي (WA, 0A) تمثل مستوى الأجور في الدولة A.

– كما يوضح الشكل(1) الخط الراسي L1 حصة العمل بين الدولتين A و B ، وفي ظل هذه الحصة فان كمية العمل في الدولة A هي (0A, L1) وكمية العمل في الدولة B هي(0B, L1).

– الإنتاجية الحدية تسوي معدل الأجر ، كما انه مع توظيف أعداد متتالية لعنصر العمل تميل الإنتاجية الحدية للتناقص وبالتالي يسود قانون تناقص الغلات.

– في ظل المعطيات السابقة وعند النقطة L1، يمثل المنحني(الخط المستقيم هنا) VMPLA الإنتاج الحدي لعنصر العمل في الدولة A، كما يمثل VMPLB الإنتاج الحدي لعنصر العمل في الدولة B.

– وفي حالة وجود الحصة الأساسية للعمل بين الدولتين فان معدل الأجر السائد في الدولة A هو WA1 ، ومما سبق يلاحظ ارتفاع معدل الآجر في الدولة A عنه في الدولة B حيث أن WA1>WB1 يعكس

اختلاف الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بين الدولتين عند النقطتين E في الدولة A، و J في الدولة B. ونتيجة لارتفاع معدل الأجر في الدولة A عنه في الدولة B فان العمالة سوف تلجأ إلى الهجرة إلى الدولة A للاستفادة من فارق الأجور. لذلك فان العمالة سوف تنتقل من B إلى A حيث يؤدي إلى انخفاض العمالة في B من (0B, L1) إلى (0B, L2) وزيادة العمالة في A من (0A, L1) إلى(0A, L2) . ويترتب عن الهجرة حدوث توازن أي سيادة معدل اجر متساويين بين الدولتين، بالتالي يحدث التوازن عند النقطة G وعندها يكون الأجر السائدة في الدولة A يعادل الأجر السائد في الدولة B.

يصبح هذا التحليل صحيحا إذا كان عنصر العمل متجانسا، ولكن الواقع ليس صحيح حيث أن العمال لديهم درجات مختلفة من المهارات والتدريب. ولهذا فان الهجرة وقعت لدوافع اقتصادية (فوارق الأجور) أنها ترفع من الدخل الحقيقي للعالم ككل، في أحيان كثيرة لا تستطيع الدول النامية استيعاب المدربين جيدا في العديد من المجالات بصورة منتجة، وذلك لأن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد تتوقف على مستوى التنمية والتصنيع.

2)البطالة في البلدان المصدرة للهجرة: تعتبر البطالة احد أهم العوامل التي تتبنها النظريات المفسرة للهجرة الدولية، حيث تعد عاملا محرضا على الهجرة. وتتميز البلدان المصدرة للهجرة بأنها في مجملها دول نامية وفقيرة بتنامي ظاهرة البطالة فيها وذلك يعود إلى تفاعل ثلاثة عوامل رئيسية هي:

- فشل أنماط التنمية التي انتهجتها البلدان النامية.
- تفاقم مديونيتها الخارجية والآثار التي نجمت عن ذلك.
- الظروف المضطربة للاقتصاد العالمي.

بالنسبة إلى العامل الأول فالملاحظ إن محاولات التنمية والتحديث لم تنجح تلك في الشطر الأكبر من هذه البلدان في تجاوز التخلف وتغيير الهياكل الإنتاجية المشوهة وتفعيل القوى الذاتية للنمو على النحو الذي يضع البلاد على مدرج النمو المتواصل الذي يمول باستمرار مصادر الدخل، الإنتاج، الإنفاق والتوظيف[1]. حيث تركز مفهوم التنمية في هذه البلدان حول سد الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة فيها وفي البلدان الصناعية، مع اعتقاد أن تعظيم الناتج في اقل فترة ممكنة سوف يحل من مشكلات التخلف والفقر وعدم عدالة التوزيع، وفي ظل الفهم القاصر لعملية التنمية، تمحورت الجهود الإنمائية في القطاع الحديث حول:

- إما إستراتجية التصنيع المتجه للصادرات.
- إما إستراتيجية التصنيع القائم على الإحلال محل الواردات.

[1] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي"نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص36.

ونتج عن ذلك، أن القطاع الحديث استأثر بالجزء الأكبر من الاستثمارات المحلية و خدمات المرافق العامة والإنفاق العام، وتم تهميش بقية القطاعات لتامين موارد كافية لنمو القطاع الحديث ومثال ذلك الزراعة، وضاعف من ذلك لجوء القطاع الحديث إلى استخدام طرق إنتاجية كثيفة رأس المال وموفرة لعنصر العمل الأمر الذي كان له تأثير واضح في الحد من فرص التوظف أمام قوة العمل المحلية المتزايدة.

أما العامل الثاني الذي أسهم في احتدام البطالة في البلاد النامية فهو أزمة المديونية الخارجية والتي بدأت في الظهور في السبعينيات وانفجرت في الثمانينات للأسباب التالية:

– النظرة التي سادت في الخمسينات والستينات لدى حكومات الدول النامية و قياسا إلى الفكر الكلاسيكي بان النمو هو دالة في تراكم رأس المال و بالتالي يكمن حل مشكلة النمو في التمويل، و انه من المهم جدا رفع معدلات الاستثمار وأهملت عوامل أخرى مثل كفاءة القوى العاملة، التعليم والتكنولوجيا، وترتب عن ذلك تضخيم دور الاستثمار وتحديد معدلات عالية له، مع تواضع معدلات الادخار المحلي أن تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي[1].

– بالإضافة إلى العجوزات التي تعرضت لها موازين المدفوعات في بداية السبعينات والتي تم مواجهتها من خلال زيادة الاقتراض وخاصة من المصادر الخاصة ذات التكلفة العالية. قد ترتب عن الإفراط في هذه القروض حجم كبير من الديون الخارجية للبلدان النامية وكذلك لأعباء خدمتها, بحيث وصل معدل خدمة الدين في كثير من البلدان 80% أي كثر من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات لهذه البلدان، وترتب عن ذلك استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي وتدهور أسعار الصرف وإضعاف قدرة البلدان المدينة على الاستيراد، وكان نتيجة ذلك تدهور الإنفاق الاستثماري وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وانسداد فرص التوظيف سواء في القطاع العام أو الإدارات الحكومية أو في القطاع الخاص. وكذلك برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي التي اضطرت إليها البلدان المدينة، والتي هي برامج في جوهرها ذات توجه انكماشي و تهدف إلى تدبير الموارد اللازمة للوفاء بأعباء الديون في المستقبل الأمر الذي كان له تأثير مضاعف في معدلات البطالة.

أما العامل الثالث فهو الظروف المتقلبة للاقتصاد وتنامي العولمة الأمر الذي خلق صعوبات شديدة في عملية صنع القرار الاقتصادي بالنسبة للحكومات، يضاف إلى ذلك التقلبات الشديدة في أسعار المواد الخام التي تصدرها البلدان النامية وتدهور شروط التجارة الدولية في غير مصلحتها وأخيرا ضعف المعونات الاقتصادية الممنوحة للبلدان النامية[2].

[1] رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة"تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 93، 94.

[2] العربي محمد ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 263.

ولكن المهم هو طبيعة البطالة الحالية الموجودة في الدول النامية والتي تؤثر على تيارات الهجرة الدولية. إن استعراض ملامح البطالة الحالية في الدول النامية و هي البطالة الهيكلية تعزز من تيارات الهجرة باعتبارها مزمنة، ذلك ن التفسير التقليدي للبطالة الهيكلية في الدول النامية ينصب في الصور النظرية في أن معدل الطلب على العمل غير كاف بالقياس إلى الزيادات في عرض لعمل، وكذلك لعدم المرونة في متطلبات رأس المال لكل وحدة من وحدات الإنتاج، ولكن استعراض ملامح البطالة الهيكلية يظهر حصيلة لمتغيرات اقتصادية اجتماعية فيها. والتي يتم صيغتها في دالة توضح العلاقة بين البطالة في الدول النامية وهذه المتغيرات:

Sun : f(DE , LC, Ms, T, Ws, Vi)

حيث تعني الرموز:

البطالة البنائية (الهيكلية).(Sun=(structural unemployment

العناصر الديموغرافية. (DE=(demographic elements

نقص العوامل التكميلية. (Lc=(lack of complimentary factors

تركيب القوى العاملة. (Ms=(manpower structure

الفن الإنتاجي المتبع.(T=(choice of techniques

هيكل الأجور .(Ws=(wage structure

القيم و المؤسسات الاجتماعية. (Vi=(social values & institutions

_ إن مشكلة البطالة الهيكلية هي ابتداءا انعكاس لمتغيرات ديموغرافية (DE) غير منسجمة مع الإمكانات الاقتصادية القائمة مما يحد قدرة تلك البلاد على امتصاص اليد العاملة، وتشمل هذه المتغيرات: ارتفاع معدل الزيادات السكانية وارتفاع معد المشاركة، فمن شان ذلك أن يؤدي إلى اختلال عرض العمل و الطلب عليه.

– ويأتي على رأس المتغيرات التي تفرض صفة الهيكلية للبطالة في الدول النامية النقص في عوامل الإنتاج التكميلية(LC) (رأس المال، الأرض، التنظيم) و الواقع أن نقص القدرة التنظيمية يؤدي إلى تقلص فرص إيجاد استثمارات جديدة وتقليص إمكانيات التوسع في حجم التشغيل.

_ إما بالنسبة إلى تركيب القوة العاملة فان مهارات الأيدي العاملة تحد من إمكانية امتصاصها في القطاعات المتقدمة، حيث تتطلب يد عاملة مدربة وماهرة، في حين أن إمكانيات جهاز التعليم والتدريب المهني في البلاد النامية محدودة.

_ أما بالنسبة إلى التكنولوجيا (T) تلجا الأقطار النامية إلى أساليب الإنتاج الحديثة لتحقيق الزيادة المطردة في الإنتاجية ومتطلبات التوسع في التشغيل[1].

3) الهجرة الدولية للعمالة نتيجة اختلاف الضرائب:

– تفرض كل دولة من دول العالم ضريبة على دخول العمالة، وتختلف معدلات الضرائب المفروضة على دخول العمالة (الأجور) من دولة إلى أخرى، لذلك يكون هذا الاختلاف في معدلات الضرائب سببا لهجرة العمالة من دولة إلى أخرى، كما أن الضرائب سوف يترتب عليها آثار مختلفة على الإنتاجية والناتج الإجمالي في الدولتين وعلى الإنتاجية العالمية، وكذلك إيرادات الحكومة، والشكل التالي يوضح الآثار المختلفة التي يمكن أن تنشا نتيجة فرض ضرائب على دخول العمالة (الأجور):

الشكل (I–3): أثار الضرائب على الأجور

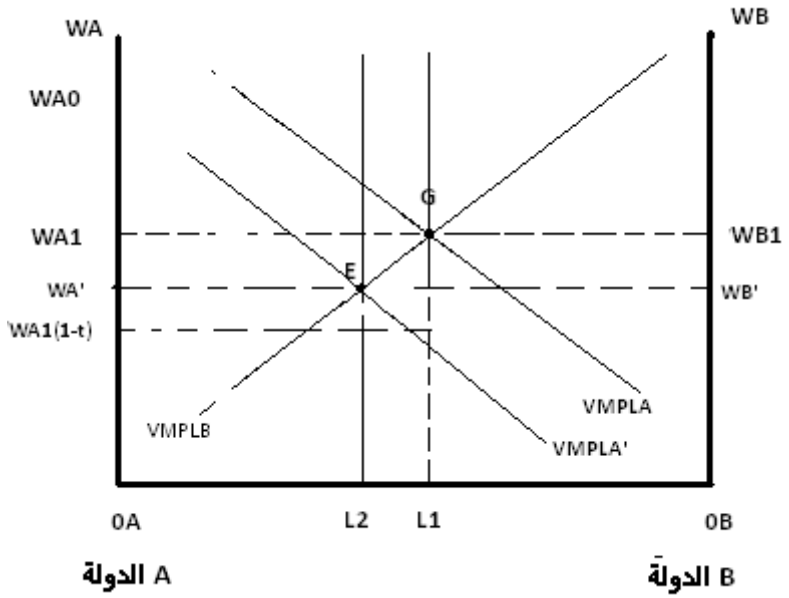

المصدر: موردخاي كريانيين، نفس المرجع، ص226.

[1]طارق عبد الحسين العيكلي، اقتصاديات الموارد البشرية، مؤسسة لوراق، عمان- الأردن، 2007، ص53، 54.

لبيان الآثار المختلفة على الأجور سوف نفترض ما يلي:

– يمثل المحور الأفقي 0A،0B كمية العمل المتاحة في العالم، أما المحور الراسي (WB, 0B) فهو يمثل مستوى الأجور في الدولة B والحور الراسي (WA, 0A) تمثل مستوى الأجور في الدولة A.

– الدخل يخضع لضريبة واحدة فقط في الدولة، بمعنى عدم وجود ازدواج ضربي على أجور العمال، مع ثبات معدل الضريبة، وان الضريبة تمثل نسبة ثابتة من الدخول بمعنى أن الضريبة لا تخضع لنظام شرائح الدخول.

– الاستغلال الكفء لعنصر العمل بين الدولتين A وB، عند النقطة L1 بحيث تكون الإنتاجية الحدية للعامل تساوي معدل الأجر في الدولتين.

وبفرض أن الدولة A قامت بفرض ضريبة على الأجور بالمعدل **t**، وبالتالي يكون هنا الأجر عبارة عن(1-t)WA1، والتالي يصبح اقل من نظيره في الدولة B، ولذلك فان عنصر العمل عند اختياره لقرار العمل سواء في الدولة A أو B فانه يقارن بين صافي الأجر لذلك فان قيام الدولة A بفرض ضريبة على عنصر العمل مع عدم قيام الدولة B بذلك سوف يؤدي إلى هجرة العمل من الدولة A إلى الدولة B، بالتالي يستمر انخفاض حجم العمال وزيادة مستوى الإنتاجية في الدولة A من جهة، وفي المقابل يرتفع حجم العمالة وينخفض مستوى الأجور في الدولة B حتى يتساوي بينهما من جديد مستوى الإنتاجية عند النقطة E و الأجور عند 'WA في الدولة A، و 'WB في الدولة B، و تتراوح عدد وحدات العمل المهاجرة بينهما L_0، L_1.

لكن يفترض هذا التحليل إن الضرائب على الأجور تفرض بواسطة دولة وحدة فقط (الدولة A في هذا التحليل) إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن معظم الدول تقوم بفرض ضرائب على الأجور. كما أن المعدلات تختلف من دولة إلى أخرى، لذلك يلاحظ أن الدولة عند فرضها ضرائب أو زيادة معدلاتها على الدخول أن تأخذ في اعتبارها تلك المعدلات السائدة في الدول الأخرى، فمثلا تقوم الدول الصناعية بمحاولة المحافظة على معدلات ضرائب على الدخول فيها اقل من مثيلاتها في الدول الأخرى، لكي تحافظ على العمالة الموجودة بها.

4)التقلبات الاقتصادية: تتأثر الهجرة إلى حد كبير بالتقلبات الاقتصادية وتلك حقيقة بديهية يمكن أن نستنتجها من تتبع تطور حركة الهجرة العالمية، ذلك أن الدورات الاقتصادية تؤثر على حجم الهجرة وفي اتجاه تياراتها، ففي فترات التوسع الاقتصادي تنشأ صناعات جديدة وتتزايد فرص العمل أمام المهاجرين. بينما في فترات الكساد الاقتصادي تفشل بعض المشروعات الحديثة النشأة ويتوقف البعض الأخر عن التوسع وتصبح العوامل السلبية أقل في مناطق الأصل تأثير في دفع الأفراد للهجرة[1].

[1]فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2000، ص 194.

5)التقدم التقني: يلعب التقدم التقني دورا بارزا في تقليل العوائق أمام الهجرة الدولية، حيث تصبح الموصلات سهلة وتكلفة النقل اقل بالنسبة إلى متوسط الدخل مما يساعد على تزايد حجم الهجرة واتخاذ قرار الهجرة.[1] ونتيجة لتسارع التغيرات التكنولوجية والتقدم التقني في مجال المواصلات والاتصالات فقد انخفضت تكلفة النقل والاتصال بين الدول المختلفة الأمر الذي ساهم في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية.[2] كما أن عامل الهجرة يساعد على الهجرة فقد كشف الدراسات أن الفرد الذي هاجر من موطنه الأصلي يكون من السهل عليه أن يهاجر مرة أخرى.

6)المعدلات المرتفعة للنمو السكاني: يؤثر النمو الديمغرافي المرتع سلبا على كفاية الموارد الطبيعية، وبالتالي يقل العرض ويرتفع الطلب في المقابل، مما ينتج عنه مشاكل اقتصادية واجتماعية، تدفع السكان للهجرة بحثا عن ظرف معيشية أوفر[3]، خاصة في الدول النامية التي تحتضن 5/4 حجم السكان في العالم، حيث يبلغ متوسط النمو السكاني بها 2% سنويا، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 0,5% في الدول الصناعية المتقدمة، ولا تعاني الدول النامية من ارتفاع معدلات نمو سكانها بل أيضا من ارتفاع نسبة الإعالة الاجتماعية ذلك أن غالبية سكانها من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، الذين يشكلون نسبة 40% من إجمالي سكان هذه الدول[4].

7)عوامل أخرى: وتشمل سياسات الدول المستقبلة واختلاف اللغات والثقافات، فبنسبة للعنصر الأول تسعى البلدان الصناعية المتقدمة إلى نهج أسلوبين بشان عمالة الدول النامية، ففي ما يتعلق بالعمالة الماهرة، تعمل على استنزاف الأدمغة والعمالة الماهرة من الدول النامية، التي بذلك تخسر جزءا هاما من رأس مالها البشري، أما ما يتعلق بالعمالة غير الماهرة تضع الدول تضع الدول المتقدمة قيودا صارمة على الهجرة إليها اتجاه العمالة غير الماهرة ودعوها في ذلك حماية العمالة المحلية[5]، أما بالنسبة اختلاف اللغة الثقافة من بلد إلى أخر، فهي تؤثر على قرار الهجرة[6].

المطلـــب الثـــالث: قرار الهجرة الدولية والسمات الشخصية للمهاجرين:

_ إن اتخاذ قرار الهجرة الدولية ولأسباب اقتصادية يتطلب تحليلا بنفس الأسلوب الذي يتطلبه أي قرار استثماري أخر فقرار الهجرة يقتضي معرفة التكاليف والمنافع التي يمكن أن يحصل عليها المهاجر.

1) قرار الهجرة الدولية: تتضمن تكاليف تنقل المهاجر، فقدان الأجر في الوقت الذي يتم فيه انتقال المهاجر إلى البلد الجديد، والبحث عن عمل بالإضافة إلى ذلك توجد تكاليف معنوية يصعب تقديرها ماديا، ففي البلاد

[1] عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2002، ص 17.
[2] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر، القاهرة- مصر، 2001، ص 13.
[3] ميشال تودارو، نفس المرجع، ص 104.
[4] جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية والدولية والتنمية، دار هومه للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص15.
[5] عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999، ص 76.
[6] محمود عبد الرزاق، اقتصاديات السكان والموارد البشرية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع،2001، ص 93.

الجديدة يحتاج المهاجر إلى أن يتقن لغة وعادات جديدة ويتعرض إلى مخاطر إيجاد عمل أو سكن، ولكن من المؤكد أن التكاليف الاقتصادية يمكن تقليلها وذلك لأن الهجرة تحدث على موجات تحوي كل واحدة منها على أعداد كبيرة من المهاجرين يقوم فيها القدامى بتقديم النصح والإرشاد لإيجاد عمل وسكن للمهاجرين الجدد، أما المنافع الاقتصادية فيمكن قياسها بالدخل العالي الذي يحصل عليه العامل المهاجر أثناء مدة إقامته للعمل في الخارج، ومن المنافع الأخرى للهجرة التعليم والتدريب والرعاية الصحية. فإذا كانت القيمة الحالية للمنافع الناتجة عن الهجرة تفوق تكاليفه المادية والمعنوية، فإننا نتوقع أن يتخذ المهاجر المحتمل قرارا لصالح الهجرة، أما إذا كانت القيمة الحالية للمنافع اقل من تكاليف فلن يتوفر الحافز لاتخاذ قرار الهجرة.

– تشتمل محددات القيمة الحالية للمنافع الصافية للانتقال الفرق بين المنافع والتكاليف الذي يحدد قرار الهجرة ويمكن تعريف هذه العوامل بطريقة أفضل إذ ما كتبنا الصيغة الرياضية التي يستخدمها الفرد في حساب المنافع الصافية:

$$net\ presant\ value\ = \sum_{t=1}^{t} \left(\frac{Bjt - B0t}{(1+r)^2} \right)$$

المصدر: رونالد ايربيرج، روبرت سميث، مرجع سابق، ص 419.

حيث ان:

B_{jt}: المنفعة الناتجة عن العمل الجديد (j) في السنة (t) .

B_{0t}: المنفعة الناتجة عن العمل القديم (0) في السنة (t).

(r): معدل الخصم.

C: المنفعة المفقودة بالانتقال (التكاليف المباشرة والنفسية).

$\sum$: علامة المجموع– عبر السنوات من (1) إلى (t).

_ من الواضح أنه تزيد القيمة الصافية للانتقال (أ) كلما زادت المنفعة عن العمل الجديد، (ب) كلما كان راضيا عن عمله الحالي، (ج) كلما طالت الفترة المتوقعة للبقاء[1].

[1] رونالد ايربيرج، روبرت سميث، مرجع سابق، ص 419.

2) سمات المهاجرين الشخصية: تعتبر الهجرة نشاطا انتقائيا لا يتساوى الأفراد في درجة الإقبال عليها، ولهذا فعادة المهاجرون لهم ميزات معينة.

2-1)العمر: يعد العمر العنصر المميز في المهاجرين حيث ترتفع نسبة الإقبال على الهجرة بين الشباب أكثر من الفئات العمرية الأخرى، وهنالك تفسير لارتباط الهجرة بالأعمار المبكرة:

- كلما كانت الفرد اصغر كلما زاد احتمال تحصيله للعائدات على استثماره في رأس المال البشري، فكلما طالت الفترة التي يتحقق فيها العائد على الاستثمار كلما زاد حجم القيمة الحالية للعائد الكلي على الاستثمار.

_ إن جانبا كبيرا من تكاليف الهجرة يكون نفسيا- النقص في المنفعة للمهاجر بسبب فقدان العلاقات الاجتماعية، وعندما يهاجر الفرد في فترة الشباب يكون الفقد أو الخسارة النفسية أقل، أما في العمر المتقدم تصبح الروابط الاجتماعية أقوى، وتكلفة فقدان الروابط يكون أكبر، كما يلاحظ أنه على اختلاف الفئات العمرية يكون المتزوجون أقل ميلا للهجرة عن غير المتزوجين، والمتزوجون ممن لهم أبناء اقل هجرة من المتزوجين ممن ليس لهم أولاد.

2-1)التعليم: يقدم التعليم سمة غالبة في الأفراد المقبلين على الهجرة في أي فئة عمرية، خاصة من ذوي التعليم الجامعي الذي يرفع احتمال الهجرة ، لأن سوق العمل لخرجي الجامعات عادة ما يكون ذو سمات إقليمية أو قومية عن أسواق العمل لمن هم اقل تعليما[1].

المبحث الثالث: أثار اليد العاملة المهاجرة على سوق العمل

يكون لانتقال العمالة الدولي تأثيرات مختلفة في اقتصاديات البلدان المستقبلة والمصدرة، حيث تتأثر قطاعات المالية العامة وأسواق العمل، وتظهر التأثيرات الأولية في سوق العمل خصوصا مع زيادة الارتياب بشان تأثير العمالة الأجنبية علي مستوى معيشة (الأجور) للعمالة المحلية، ومن جهة أخرى فقدان البلدان المصدرة لليد العاملة المؤهلة التي تقوم عليها عملية التنمية، في ظل هذا تظهر تحاليل المختلفة للآثار الناجمة لهجرة لعمل الدولية في ظل تباين مستوى العمل .

المطلب الأول: الآثار حسب عنصر العمل المستخدم

- تختلف النتائج التي تنجم عن الهجرة الدولية لعنصر العمل بحسب حالات هذا العنصر بين التجانس وعدمه أو بتعبير أخر تساوي القيمة الإنتاجية الحدية للعامل مع أجره.

1) في حالة تجانس عنصر العمل المستخدم[1].

[1] رونالد ايرنبرج, روبرت سميث، نفس المرجع، ص 424.

– بافتراض أن عنصر العمل متجانس بين الدولتين (الدولة(1) والدولة(2)) ومتنقل بينهما، فان عنصر العمل يتنقل من الدولة(1) ذات الوفرة النسبية في عنصر العمل والأجرة المنخفضة إلى الدولة(2) ذات الندرة النسبية في عنصر العمل والأجور المرتفعة، وتسبب هذه الحركة ارتفاعا في معدل الأجرة في الدولة(1) التي يهاجر منها العمال وتحدث أيضا انخفاض في معدل الأجر في الدولة(2) التي يصل إليها المهاجرون الجدد وفي حالة غياب تكاليف حركة العمال، يستمر عنصر العمل في التنقل بين الدولتين حتى تتساوى معدلات الأجر بينهما، ويمكن ملاحظة هذه النتائج من خلال الرسم البيني التالي:

الشكل (I–4): توازن سوق العمل حالة دولتين

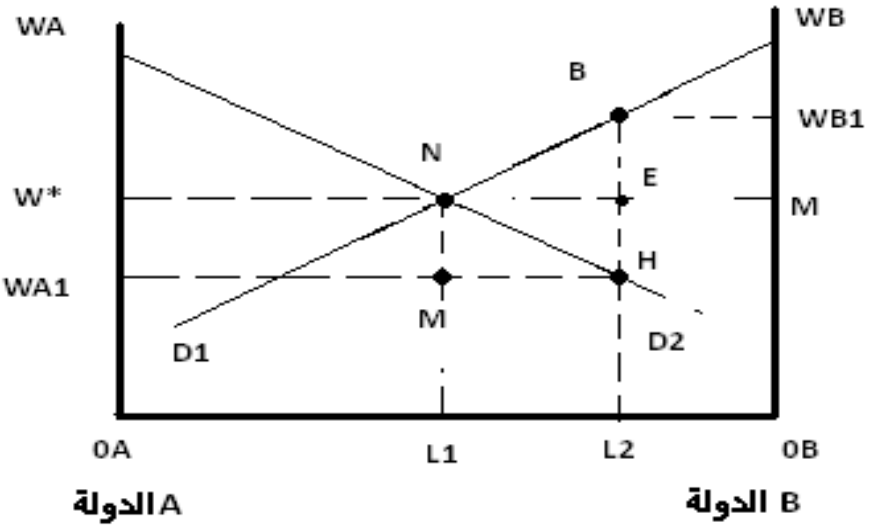

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، نفس المرجع، ص193.

_ في الشكل (I–4) تمثل القوى العاملة في الدولتين على المحور الأفقي**(0A ,0B)**. وتمثل الدولة(A) على الجهة اليسرى من الرسم البياني والدولة(B) على الجهة اليمنى، ويرمز على الطلب(منحنى الناتج الحدي) على العمل في كل من الدولتين (B)، (A) بمنحنى الطلب **D1**، **D2** على التوالي، وإذا كانت الأسواق تعمل تحت ظروف المنافسة التامة وعنصر العمل قادر على الانتقال فإن الأجرة في البلدين ستستقر عند "**W***" وهي أجرة التوازن وعندها يتم توظيف عدد من العمال يساوي(**L1,OA**) في الدولة (A) بالإضافة إلى (**L1,0B**)في الدولة(B).

[1]علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الاردن، 2007، ص 193

وإذا افترضنا انه لا توجد صلة وتعامل بين أسواق العمل في الدولتين (A)، (B) وبقيت الأجرة في الدولة(A) منخفضة عن الأجرة في الدولة(B) اي WB1>WA1 ستبقى النتيجة على هذا الحال طالما أن عدد العمال في الدولة(A) يساوي **(L2,0A)**، وأعدادهم في الدولة(B) تساوي (0B,L2)، أما إذا استجاب عنصر العمل إلى الاختلافات في الأجرة بين الدولتين فانه لابد أن يتحرك من الدولة(A) إلى الدولة(B)، وبمعنى أخر من الأجرة المنخفضة إلى الأجرة المرتفعة ويلي هذا التحرك ارتفاع الأجرة في الدولة(1) وانخفاضها في الدولة(2) حتى تكون الأجرة توازنية "**W*** " في الدولتين.

– وبعد حدوث جميع هذه التعديلات فان الإنتاج ينخفض في الدولة(A) ويرتفع في الدولة(B) ويصبح العمال الباقون في الدولة(A) في وضع أحسن من الناحية المطلقة نظرا لارتفاع أجورهم ومن الناحية النسبية أيضا لانخفاض الإنتاجية عند عناصر الإنتاج الأخرى كنتيجة لخفض عنصر العمل، والعكس هو الصحيح في الدولة(B) أي عند انخفاض معدل الأجرة فيه يصبح العامل في وضع أسوا من ذي قبل و ترتفع إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى وذلك باستخدام عدد اكبر من العمال وبذلك يصبح مالكو عوامل الإنتاج في وضع أحسن، وهم يكسبون المساحة " **(N,B,E,M,WB1)**" بينما يفقد عمال الدولة(B) المساحة "**(B,E,M,WB1)**"، أما مقدار الدخل الذي يكسبه المهاجرون الجدد إلى الدولة(B) فانه يساوي" **(L1,N,L2,E)**".

ومع افتراض وجود الإنتاجية الحدية المتناقصة في العملية الإنتاجية وثبات بقية عناصر الإنتاج الأخرى على حالها، فان الإنتاج في الدولة(A) ينخفض بمعدل أبطا من معدل انخفاض القوى العاملة، وهذا يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الإنتاج، أما في الدولة(B) فان الإنتاج ينمو بمعدل أبطا بكثير من زيادة القوى العاملة، مؤديا في النهاية إلى نقص نصيب الفرد من الإنتاج وأخيرا فان النقص في الإنتاج الكلي في الدولة(A) يتطابق مع المساحة "**L1,N,L2,H**" أما الزيادة في الإنتاج الكلي في الدولة(B) فإنها تتطابق مع المساحة " **L1,B,N,L2**" و بطرح المساحة الأولى من الثانية فان الناتج هو المثلث" **NBH**" و الذي يشمل الكسب العالمي نتيجة هجرة العمالة الدولية.

2) في حالة سوق العمل المصدر سوق منافسة غير تامة[1].

إذا افترضنا ن سوق العمل في الدولة(A) تسوده حالة من المنافسة غير التامة و التي تؤدي إلى زيادة العرض من العمل، وفي هذه الحالة لن يكون الاختلاف فقط في أجرة العامل التقليدية بين الدولة(A) و الدولة(B) بل سيبقى قسم من العمال في الدولة(A) عاطلا عن العمل، وذلك عند اجر محدد يتقاضاه كل عامل، و قد تتجاوز أجرة العامل هذه الأجرة التوازنية وذلك نتيجة لقوانين الحد الأدنى لأجرة لعامل التي تسنها الدولة أو نتيجة لوجود قطاع زراعي تعمل في اسر الفلاحين والتي تقوم بتوزيع حيث تقوم بتوزيع الإنتاج الزراعي على جميع أعضاء الأسرة حيث يستلم العامل الزراعي متوسط الإنتاج الزراعي وليس إنتاجه الحدي .

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، نفس المرجع، ص 194 .

الشكل (I-5): تأثير هجرة العمالة في حالة وجود فائض العمالة و البطالة.

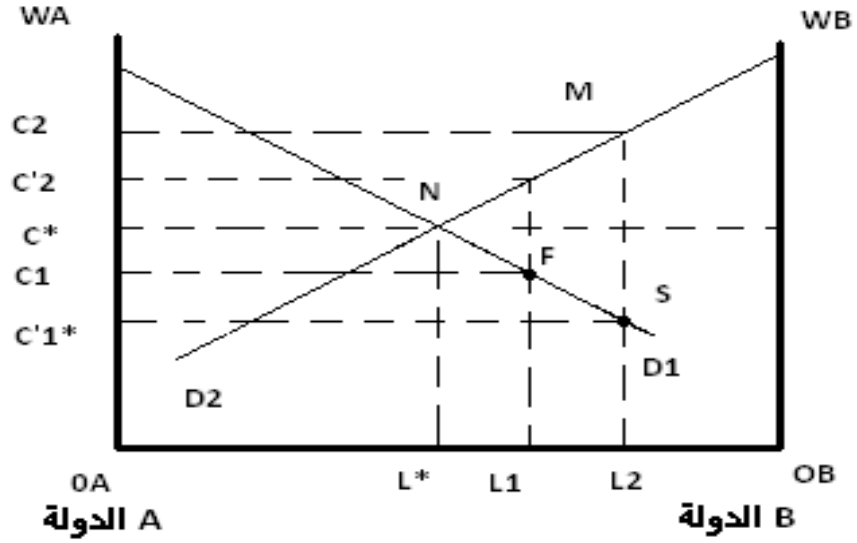

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع السابق، ص 194

ويبين الشكل (I-5) أن المسافة(**L2,0B**) تمثل أعداد العمالة في الدولة المتوافرة في الدولة(B) ، وان العمال في الدولة(B) جميعهم مستخدمون أجرة توازنية مقدارها (**0B,C2**)، بينما يسود في الدولة(A) معدل أجرة مقدارها (**0A,C1**) وهي تستخدمه بدلا من اجر التصفية (**0A,C'1***)، والذي يوظف (**OA,L2**) من العمال، الأمر الذي ويؤدي إلى استخدام و توظيف عدد من العمال مقداره (**0A,L1**) وعدد أخر من العمال مقداره **L1,L2**يبقى عطلا عن العمل ، أما إذا هاجر العمال العاطلون، ما إذا هاجر العمال العاطلون عن العمل من الدولة(A) إلى الدولة(B) فان هذه الهجرة تؤدي إلى زيادة الإنتاج في الدولة(B) دون حدوث نقص في إنتاج الدولة(A) وكذلك تودي إلى خفض معدل الأجرة في الدولة(B) من **C2** إلى **C'2**ورفع نصيب الفرد من الدخل في الدولة(B). إن المساواة التامة للإنتاجية الحدية للعامل والأجرة في كلتا الدولتين تتطلب هجرة إضافية من العمال مقدارها (**L1,L***) من الدولة(A) إلى الدولة(B) ونتيجة للهجرة الإضافية فان عدد العمال المستخدمين في الدولة(A) يرتفع ليساوي (**L*,0A**)، وهذا يؤدي إلى انخفاض في معدل الأجرة في الدول(B) من **C'2** إلى ***C** وارتفاع الأجرة من **C1** إلى ***C** في الدولة(A) وكذلك تسبب الهجرة الإضافية للعاطلين عن العمل في زيادة نصيب الفرد من الإنتاج في الدولة(A) بما أنها لم[1]تؤثر على حجم الإنتاج الكلي، بينما تبقى الزيادة في الإنتاج الكلي والنقص في نصيب الفرد من الإنتاج على حالهما، أما الكسب العالمي فإنه يساوي المساحة(**N,M,S**) بالإضافة إلى المساحة (**L1,F,S,L2**) والتي تشكل فرصة الإنتاج الضائعة في الدولة(A) وذلك بسبب البطالة.

[1]علي عبد الفتاح أبو شرار، نفس المرجع، ص 195 .

3) في حالة التمييز بين أجور العمال المحليين والأجانب.

لقد افترضنا في التحليل السابق أن جميع العمال متماثلون وان المهاجرين الجدد من العمال يتقاضون نفس الأجرة والمنافع التي يحصل عليها العمال المحليون. وهذا فتراض غير واقعي لأن الكثير من البلدان لا تسمح لأرباب العمل بان يقوموا بالتمييز ضد المهاجرين الدائمين وذلك بخفض أجورهم، ولكن هذه القيود القانونية لا يعمل بها عندما يتعلق الأمر بالعمال الضيوف أو الموسميين (العامل الضيف هو المؤقت)، فإن لم يقبل العمال الهاجرون كعمال متجانسين مع العمال المحليين فانه يمكن لأصحاب رؤوس الأموال في الدولة المستقبلة تحقيق كسب دون اللجوء إلى تخفيض أجور العمال المحليين وهذا ما يوضحه الشكل (I-6)التالي:

الشكل (I-6): نتائج التمييز بين أجور العمال

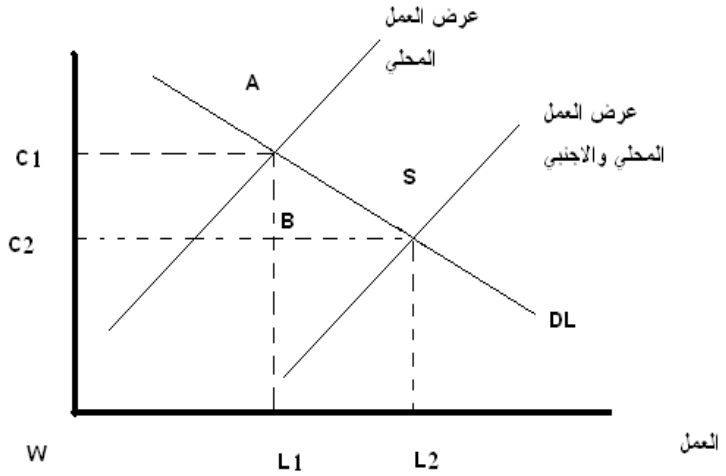

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع السابق، ص 195

فإذا استطاع أرباب العمل أن يمارسوا التمييز ضد العمال المهاجرين لأنهم سيؤجرون أعدادا من العمال المهاجرين الضيوف **(L1,L2)** كما هو موضح في الرسم البياني**(I-6)**، وذلك لفترة قصيرة وأجرة مقدارها **(W,C2)**، ذلك أن هجرة العمال تؤدي إلى انتقال منحني عرض العمل إلى الجهة اليمنى وخلق أجرة توازنية جديدة **(W,C2)**، وفي نفس الوقت يقدم أرباب العمل العون المالي لكل عامل من العمال المحليين **(W,L1)** و بمقدار **(C1,C2)** أي الفرق بين الأجرة القديمة والجديدة، وهذا لن يترك العمال المحليين في حالة أسوا من

ذي قبل، ويفتح المجال أما المنتجين (أصحاب العمل) لتحقيق كسب بالمقدار **(A,B,S)**، ويمكن تحقيق هذا الكسب فقط أذا استطاع أرباب العمل التمييز بفاعلية بين العمال المحليين والضيوف.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وسوق العمل

إن السياسات التي تتبناها الحكومات اتجاه الهجرة والتي تنطلق فيها الحكومات من نظرة مسؤوليتها خاصة وزراة العمل والتي تعكس نموذجا اقتصاديا يحمله هؤلاء في أذهانهم، كما وقع أن صرح وزير العمل الأمريكي سنة 1979 بأنه لو تحولت نصف الوظائف التي يشغلها هؤلاء من المهاجرين إلى المواطنين الأمريكيين لانخفض معدل البطالة من 6% إلى 3,7% وقد دفعت مثل هذه المعتقدات باللجنة الأمريكية المختارة للهجرة واللاجئين لان تقترح أن تصبح الهجرة غير الشرعية مخالفة يعاقب عليها القانون[1].

-أولا لنفترض وجود دولة A يستقبل سوق عماها مهاجرين غير شرعيين، وان هؤلاء المهاجرين يمارسون الإعمال الصعبة في سوق العمل في معظم الأحيان، في هذه الحالة سيكون تأثير العمال المهاجرين غير الشرعيين على العمالة المحلية في صفتين، إما تخفيض حظوظها في التوظيف أوعدم التأثير عليه.

1)الحالة الأولى: استبعاد المهاجرين غير الشرعيين لا يؤثر على التوظيف المحلي:لنفترض في سوق العمل (غالبا أعمال صعبة يرفض المحليون القيام بها) وفي غياب الهاجرين غير الشرعيين، سيؤدي النقص في عرض العمل من العمال المحليين إلى اجر مرتفع (W_1) كما هو موضح في الشكل حيث يكون عدد العاملين المحليين (L_1):

الشكل (I-7): العرض الكلي بعد الهجرة

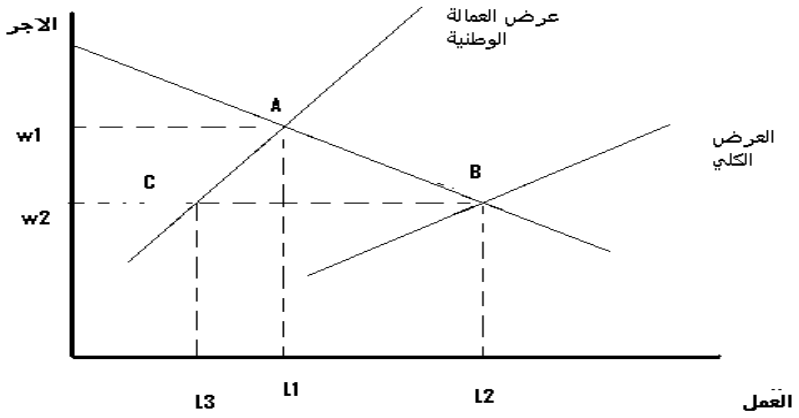

المصدر: مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 137

[1] رونالد ايربيرج، روبرت سميث، مرجع سابق، ص 420.

فإذا دخل السوق مهاجرون غير الشرعيون، سينتقل منحني العرض من إلى اليمين (على اعتبار أن المهاجرين غير الشرعيين أكثر استجابة إلى ارتفاع الأجور من المواطنين)، وسيؤدي تدفق المهاجرين إلى السوق لخفض الأجور إلى (W_2) ولكن سيزيد التوظف إلى (L_2)، من الواضح انه عند مستوى الأجور (W_2) يكون عدد المهاجرين المستعدين للعمل اكبر من عدد المواطنين، وعند هذا الأجر يكون (L_3) من الموطنين مستعدون للعمل بينما يسد الهاجرون بقية احتياجات سوق العمل (L_2-L_3)، لكن هل يحقق استبعاد المهاجرين غير الشرعيين من سوق العمل نفس حجم الوظائف لعمال المحليين؟ إن تم استبعاد (L_2-L_3) من المهاجرين غير الشرعيين من سوق العمل ومنع أي مهاجر أخر من الدخول، فان عدد العمال المحليين في الدولةA الذين سيحصلون على عمل سيزيد من (L_3) إلى (L_1) وسيرتفع أجرهم من (W_2) إلى (W_1)، وعلى الرغم من إبعاد الهاجرين غير من سوق العمل يرفع من أجور حجم العمال المحليين إلا أن النقص في معدل البطالة سيكون بدرجة اقل[1].

2)الحالة الثانية: الحد الأدنى للأجور وخلق فرص التوظيف المحلي: في هذه الحالة يؤدي استبعاد المهاجرين غير الشرعيين إلى إتاحة فرص العمل للمواطنين بقدر مساو لحجم المهاجرين، وذلك عندما يخلق قانون الحد الأدنى للأجور فائضا من العمال. لنفرض إن عرض العمل في الدولة A يمثله المنحنى $ABSL_1$، وان العرض الكلي يمثله المنحني $ACSL_2$ في الشكل التالي:

الشكل (I-8): طلب وعرض العمل في حالة الحد الأدنى للأجور.

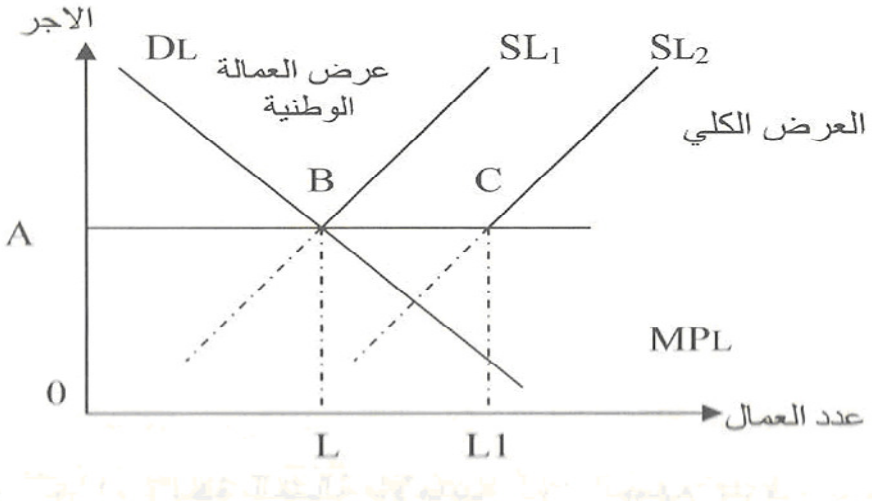

المصدر: مدحت القريشي، المرجع السابق،ص137

[1]مدحت القريشي، نفس المرجع، ص 137، 138.

_وضع حد أدنى للأجور في السوق سيولد فائضا من العمال لأن (L) فقط من(L1) سيكون حجم العمال الراغبين في العمل عند حد أدنى من الأجور سوف يجدون عملا، فإذا كان جزء من (L) عامل مهاجرين غير شرعيين، فإن إبعادهم من السوق سوف تتيح فرص عمل أكثر لأمثالهم من المواطنين، ولكن يجب ان يتقاطع منحنى الطلب مع منحني العرض $ABSL_1$ عند أو إلى الشمال من النقطة B حتى لا يرتفع مستوى الأجور وبالتالي تضيع فرص العمل بعد ترحيل جميع المهاجرين بالإضافة إلى ذلك، فلابد أن يدفع لجميع العمال الحد الأدنى للأجور وهو أمر قد لا يتحقق بسبب عدم التزام جميع أصحاب الأعمال[1].

المطلب الثالث: تحليل الأرباح والخسائر

تحمل التحاليل السابقة في الوجه الغالب الآثار اليد العاملة المهاجرة، لكن هنالك حالات استثناء لهذه التأثيرات.

1) تحليل العمالة المحلية[2]: تؤكد الآراء بان العمالة الوافدة من شانها أن تؤدي إلى زيادة العرض في سوق معينة، كما في الشكل**(I–8)**، وهذا يؤدي إلى انخفاض معدل الأجور وتنسحب العمالة الوطنية من السوق بسبب هذا الانخفاض بينما يستلم الباقي أجرا أدنى. ولكن يجب الانتباه إلى عدة ايجابيات للعمالة الأجنبية على العمالة المحلية والبلد المستقبل .

_انخفاض أجور العمال الأجانب ينعكس على انخفاض أسعار المنتجات التي ينتجونها وفي ذلك نفع للمستهلكين فكلما انخفضت الأجور وزادت العمالة زادت الكميات التي ينتجها هؤلاء العمال وانخفضت أسعارها.

–كذلك إن أصحاب الأعمال التي تتركز فيها عمالة المهاجرين أيضا يستفيدون في الأجل القصير من زيادة الأرباح، والتي تشجع مزيدا من أصحاب العمل إلى هذه الصناعات أو الاستثمارات مما يعني زيادة التوظيف و خفض الأرباح إلى المستويات العادية في المدى الطويل.

لم يفترض التحليل السابق أي تأثيرات للعمالة المهاجرة على منحنى الطلب، ولكن في الواقع ينفق المهاجرون دخولهم على السلع و الخدمات، لا يؤثر بشكل أساسي على منحنى الطلب في الصناعات والقطاعات التي يعملون بها ولكن يخلق طلبا إضافيا عاما في البلد المضيف يساعد على خلق فرص العمل كما يظهر في الشكل التالي:

[1] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 139.
[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص135.

الشكل (I-9): تأثير المهاجرين على منحنى الطلب

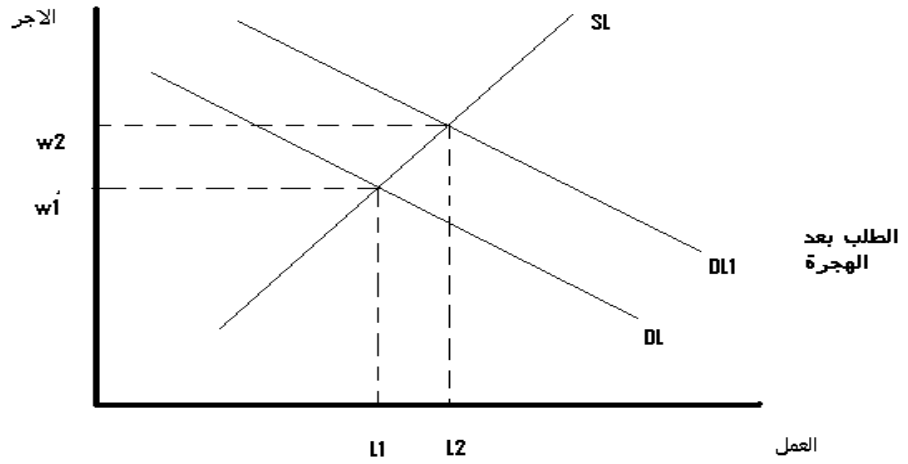

المصدر: مدحت القريشي، المرجع السابق،ص135

في هذا الشكل **(I-9)** يتبين إن زيادة[1] الطلب على العمل من DL إلى DL1 أدت إلى زيادة مستوى الأجر من W1 إلى w2. ولهذا فان العمال الذين لا يمكن إحلالهم محل العمال الماهرين قد يستفيدون من العمالة الوافدة من خلال زيادة الطلب الاستهلاكي و بالتالي الزيادة الطلب على العمالة المحلية.

2) تحليل العمالة المهاجرة: تحمل هذه الهجرة نتائج عكسية للبلد المعني، الذي يفقد جزءا من موارده الإنتاجية، كما يفقد الفائض الذي كان ينتجه العمال المهاجرون قبل هجرتهم، وتستفيد الجماعات من العمال المحليين بسبب تغيب مجموعة العمال المهاجرين عن السوق وينخفض الدخل الإجمالي للعمل إلا في حالتين:

- إذا كان المهاجر من البلد صاحب رأس مال ومنع من تهجير رؤوس أمواله معه، فهذا سيرفع من نسبة رأس المال بحيث يستفيد المقيمون منه

كما لا يتحقق انخفاض الدخل الإجمالي للعمال بالنسبة للاقتصاديات التي بها فائض من العمالة وبالتالي تكون الأجور اقل من الحد الأدنى، وإذا توجب على أصحاب العمل دفع الحد الأدنى فانه سينشأ هذا الفائض من العمالة، فإذا هاجر هذا الفائض من العمالة إلى الخارج فان هؤلاء العمال لم يكون ينتجون أي شيء بل كانت يتم إعانتهم من خلال المدفوعات المحولة، فهجرة هؤلاء العمال سوف تساعد على ارتفاع مستوى المعيشة لهؤلاء العمال الباقين.

[1] مدحت القريشي، نفس المرجع، ص 136.

خلاصة الفصـــل:

-تتعدد المفاهيم حول ظاهرة الهجرة الدولية، إلا أنها تتفق على أن ظاهرة الهجرة الدولية تتم عبر الحدود الدولية ولفترة زمنية لا تقل عن سنة، بينما تختلف دوافع الهجرة الدولية وتفسيراتها إلا أن الجزء الاقتصادي يبقى السبب الرئيسي لها، من خلال البحث عن مستويات معيشة أفضل وفرص أعلى للكسب، وهذا ما تتفق عليه معظم النظريات الاقتصادية في تفسيرها للهجرة الدولية للعمالة، بالإضافة إلى مجموعة من الشروط التي ترتبط بالبلدان المستقبلة والبلدان الأصل، في النهاية تترجم الهجرة الدولية للعمالة أثارها الأولى على عرض العمل في بلدان الأصل والاستقبال ، لينعكس ذلك على مستويات الأجور، ولو بشكل قطاعي، ويؤثر على ثلاث مستويات أجور كل من اليد العاملة المهاجرة نفسها وأجور اليد العاملة المحلية بالإضافة إلى أرباح أرباب العمل في بلد الاستقبال، حسب ظروف سوق العمل في هذا الأخير.

الفصل الثاني

تأثير تحويلات المهاجرين في الاقتصاد

تمهيـــد:

تتوقف عملية التنمية في البلدان النامية إلى حد كبير على مدى القدرة على التغلب على مشكلة تمويل التنمية، أي مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تدبير الموارد الحقيقة اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار المستهدفة، ولا يخفى أن مصادر التمويل تنقسم إلى مصدرين رئيسيين: المصدر الأول وهو الادخار المحلي الذي يتحقق ضمن الاقتصاد الوطني ويشمل مدخرات القطاع الحكومي، قطاع الأعمال والقطاع العائلي، أما المصدر الثاني وهو الموارد الأجنبية على أنواعها، القروض الثنائية العامة، القروض الخاصة، القروض متعددة الأطراف والاستثمار الأجنبي المباشر، ويتضح من خلال رصد المصادر الداخلية والخارجية لتمويل التنمية لم تذكر تحويلات المهاجرين كمصدر صريح لتمويل عمليات التنمية، لكن تنامي حجم هذه التحويلات في السنوات الأخيرة مقارنة إلى بعض التدفقات الدولية التي يعول عليها في عملية التنمية، جعلها تحظى باهتمام متزايد خاصة في الدول النامية المصدرة للعمالة ذات الموارد المحدودة، وذلك لإدراجها في تمويل عمليات التنمية، و نسعى من خلال هذا الفصل إلى:

- وضع مفاهيم حول التحويلات الخاصة وتحويلات المهاجرين.
- القنوات والآليات التي يمكن أن تتم من خلالها.
- العوامل التي تتأثر بها تدفقات تحويلات المهاجرين.
- الآثار التجميعية لتحويلات المهاجرين على الاقتصاد المستقبل.

المبحـــث الأول: مفهـــوم التحويـــلات الماليـــة وآلـــياتها

-يعد الانعكاس الاقتصادي الأساسي للانتقال الدولي لليد العاملة، أو اليد العاملة المهاجرة، تلك التحويلات للدخول الصافية نحو بلدانها الأصلية، حيث يختلف تعريف هذه التحويلات والقنوات التي تنتقل من خلالها بين البلدان، وبشكل عام سنحاول تقديم تعريف دقيق وشامل لها، بالإضافة إلى مختلف القنوات التي يمكن أن تؤدى عبرها.

المطـــلب الأول: مصـــادر وتعريـــف التحويلات المالية

تمثل تحويلات العمال المهاجرين المالية الجزء المهم والأكبر من إجمالي التدفقات المالية المتعلقة بالهجرة، ولذلك فإن عبارة تحويلات المهاجرين تعبر عن تحويلات العمال المهاجرين المالية، وفي هذا الجزء سنقوم بتحديد طبيعة هذه الأموال، وكيف تختلف عن بقية المكونات ومصادر الأموال المتعلقة بالهجرة.

1) تعريف تحويلات العمال المهاجرين: تعتبر تحويلات العاملين workers' remittances تحويلات خاصة من جانب واحد private unrequited transferts، والتي يتضمنها الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وتشمل التحويلات من جانب واحد التي يقوم بها المهاجرون المستخدمون في بلد الاستقبال الجديد، والذين يعتبرون مقيمين فيه residents وذلك ببقائهم عام أو أكثر، وهي بذلك تختلف عن "عائد العمل غير المتضمن في مكان آخر" الذي يرتبط بالأفراد الذين يمكثون في بلد الاستقبال لمدة أقل من سنة والذين يعتبرون غير مقيمين فيه non residents [1]. وإذا اعتبرنا أن تحويلات العاملين في الخارج هي عائد خدمة حقيقية يدخل ضمن المتحصلات الجارية لميزان المدفوعات، فإن طبيعة هذه التحويلات ومكوناتها تحدد كيفية إدماجها في الحساب الجاري، إذ أن اعتبار هذه التحويلات أحد دخول عوامل الإنتاج في الخارج factor income from aboard إنما يصدق على المكون النقدي لها وليس على المكون العيني، وبعبارة أخرى تشمل تحويلات المهاجرين مكون نقديا يتكون بدوره من جزء معلن عنه (التحويل عن طريق القنوات الرسمية)، وجزء غير معلن عنه(نقود واردة بصحبة الركاب)، كما تشمل مكونا عينيا يمكن تجزئته إلى عنصرين أولهما السلع التي يستوردها المهاجرون وتسجل كواردات شخصية، أو كاستيراد دون تحويل للعملة، وثانيهما السلع التي ترد بصحبة الركاب، وبالتالي إذا اعتبرت المبالغ المحولة عبر القنوات الرسمية، وكذلك البنكنوت الوارد بصحة الركاب، عائد خدمة حقيقية يقدمها العاملون في الخارج، فإن اعتبار الواردات الشخصية والواردات التي ترد عبر أنظمة الاستيراد الحر هي الأخرى عائد خدمة حقيقية يعد تضخميا مبالغا فيه لموارد الحساب الجاري بالنقد الأجنبي في موازين المدفوعات للبلدان المصدرة للعمالة، إذ أن هذه المبالغ لا تدخل في حوزة السلطات النقدية لهذه البلدان ولا

[1]- التقرير العربي الموحد، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية، 2006،ص 03.

سلطان لها على كيفية استخدامها على كيفية وتوجيهها[1]. وقد يكون صحيحا أن السلع التي تستورد من خلال التيسيرات الاستيرادية إنما هي واردات تمول نفسها بنفسها من مدخرات المهاجرين، ولا تقوم الحكومات في بلد المنشأ بتحويل النقد الأجنبي بما يلزم لسداد قيمتها، إلا انه لا يجوز اعتبارها متحصلات جارية من النقد الأجنبي تدخل في حوزة السلطات النقدية وتستخدمها لتغطية الاستيراد السلعي أو تمويل عجز ميزان المدفوعات[2]، وبالتالي نخلص إلى أن تحويلات العمال المهاجرين هي" تحويلات نقدية مرسلة من طرف العمال المهاجرين في البلاد التي يعملون بها على أساس الإقامة لمدة سنة أو أكثر، إلى أشخاص من البلاد التي جاؤا منها(نموذجيا الأسرة)، وذلك في شكل مدفوعات صغيرة ومتكررة"[3].

2) مصادر وقيد التحويلات المالية ضمن ميزان المدفوعات:

2-1)مصادر التحويلات المالية: تنشأ بيانات التحويلات المالية مبدئيا من مصدرين رئيسيين: المعلومات المجمعة من طرف البنوك المركزية، والمنشورة كجزء من حسابات ميزان المدفوعات، والمعلومات المجمعة عن المسوح عن عينات في ما بين المرسلين والمستلمين للتحويلات المالية، حَيث يمكن أن تستعمل هذه المسوح والاستطلاعات لفهم كيف ترتبط أنماط إرسال التحويلات المالية وأنماط إنفاقها مع خصائص وسلوكيات مرسليها ومستلميها، وتكشف أيضا معلومات حول ذلك الجزء من التحويلات المالية التي لم يتم تحويلها عن طريق القنوات الرسمية، إلا أن هذه المسوح حول التحويلات المالية تظل قليلة ومتباعدة مقارنة بحجم وتعقيد تدفقات التحويلات المالية، وقيمتها تكون منخفضة لأسباب منهجية، وبذلك تكون البيانات الصادرة عن هذه الاستطلاعات مفيدة لفحص الحركية الاقتصادية الجزئية والاجتماعية للتحويلات المالية، ولتقييم أهمية التحويلات المالية غير المسجلة في الاقتصاد الوطني، بينما تظل إحصائيات ميزان المدفوعات أحسن مصدر وخاصة من اجل المقارنة الدولية[4].

2) قيد التحويلات المالية ضمن ميزان المدفوعات: تعبر موازين المدفوعات عن سجلات محاسبية تبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمقيمين في دولة أجنبية خلال فترة زمنية معينة، هي في العادة سنة[5]، وضمن حسابات ميزان المدفوعات يظهر حساب التحويلات من طرف واحد، والذي يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان وبدون مقابل أي أنها عمليات غير تجارية أي من جانب واحد ولا يترتب عليها دين أو حق معين، كالمنح الحكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية والمعدات الحربية وفي هذه الحالة يظهر حساب السلع والخدمات دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل بينما المقابل لذلك يظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الحكومية، أما الدولة

[1]- رمزي زكي، تحويلات العاملين العرب بالخارج، المعهد العربي للتخطيط، دار الشباب للنشر والتوزيع، قبرص، ص 148.

[2]- رمزي زكي ، نفس المرجع، ص 149.

[3]- من إستنتاج الطالب.

[4]-Jorgen Carling, migrant remittances and development cooperation, international peace research institute Oslo, (PRIO) 2006, p 06.

[5]-شقيري نوري موسى،مسعود سعيد مطر، ياسر المومني ،المالية الدولية، دار الصفاء للنشر لتوزيع عمان الأردن،ط 2003، ص 15.

المحول إليها فيظهر حساب السلع مدينا والقيد المقابل لذلك يسجل في الجانب الدائن من حساب خاص يسمى حساب التحويلات الحكومية، أما إذا اتخذ التحويل شكل نقود أو حقوق مالية كتحويلات المهاجرين إلى ذويهم فيظهر حساب رأس المال في الدول التي قامت بالتحويل دائنا، في حين أن المقابل يظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الخاصة، أما في الدولة المحول إليها يظهر حساب رأس المال مدين بقيمة التحويل وحساب التحويلات الخاصة دائنا بهذه القيمة[1]، كما يظهره القيدين التاليين لتحويلات المالية للمهاجرين كتحويلات رأسمالية:

الشكل رقم (II-1): قيد تحويلات مهاجرين رأسمالية في البلد الأصل.

البيان	دائن	مدين
1)تحويلات خاصة: تحويلات المهاجرين	(+)	
2)حساب رأس المال:		(−)

المصدر: من استنتاج الطالب.

الشكل رقم (II-2): قيد تحويلات مهاجرين رأسمالية في البلد المستقبل.

البيان	دائن	مدين
1)حساب رأس المال:	(+)	
2) تحويلات خاصة: تحويلات المهاجرين		(−)

المصدر: من استنتاج الطالب

القيدين يمثلان تحويلات العمال المهاجرين المالية في قسمها الرأسمالي، لأن التحويلات قد تكون جارية أو رأسمالية. وبذلك تعبر تحويلات المهاجرين عن تدفقات دولية أحادية الجانب غير تجارية متبادلة وخاصة، وتظهر في ميزان المدفوعات على ثلاثة بنود[2]:

2-1)تحويلات العمال (worker remittances): وتعني التحويلات المالية الجارية للعمال المقيمين في البلدان الأخرى لمدة تزيد عن السنة، وهي تمثل جزءا مهما جدا من الاستثمار البشري العامل في الخارج وهي المنفعة الرئيسية المباشرة لهجرة القوى العاملة.

[1]- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للنشر والطباعة، الاسكندرية، 2003، ص 102.
[2]- محمد فارس الأمين، تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، 2006، ص 05.

2-2) تعويضات المستخدمين (compensation of employees): تضم الأجور والرواتب والمزايا الأخرى (عينية ونقدية) وبما في ذلك ما يدفع عن العمل من تأمينات اجتماعية، وهؤلاء المستخدمين هم غالبا عمال مؤقتين (أقل من سنة).

2-3)تحويلات المهاجرين(migrants transferts): ويضم صافي الأصول التي يقوم العمال المهاجرون بتحويلها عند انتهاء فترة إقامتهم بدولة المهجر ولفترة سنة أو أكثر. تدرج تحويلات العمال تحت بند التحويلات الجارية بينما تدرج تعويضات المستخدمين تحت بند الدخل في الحساب الجاري وتسجل تحويلات المهاجرين في حساب رأس المال من ميزان المدفوعات تحت بند تحويلات رأس المال للقطاع غير الحكومي، ويمكن أن نميز الفوارق بين البنود الثلاثة لتحويلات المهاجرين من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(II-1) : المكونات المتعلقة بالهجرة في ميزان المدفوعات

	الموقع ضمن حسابات ميزان المدفوعات	سياق التحويلات	
		مرحلة الهجرة	مدة الهجرة
تعويضات العمال	الحساب الجاري: حساب الدخل	خلال العمل بالخارج	اقل من سنة واحدة
تحويلات العمال المهاجرين	الحساب الجاري: التحويلات الخاصة	خلال العمل بالخارج	سنة واحدة أو أكثر
تحويلات المهاجرين	حساب رأس المال	عند الهجرة بين البلدان	سنة واحدة أو أكثر

المصدر:.Jorgen Carling , op.cit ,07

-يظهر من الجدول رقم (II-1) أن تحويلات العمال المهاجرين يتم تقييدها في موازين المدفوعات في معظم البلدان كتحويلات أحادية الجانب، بدلا من اعتبارها تدفقات للدخل، حيث تعتبر أن الدخل يعتبر جزءا من الدخل المحلي الإجمالي، والدخل الوطني الإجمالي للبلد المضيف، إلا إذا توقع العمال البقاء لفترة تقل عن السنة، فمهما يكن الدخل المحول من طرفهم إلى البلد الأصل، فإنه يعتبر تدفقا للدخل، بدلا من اعتباره تحويلات أحادية الجانب، وهو يعتبر كذلك جزءا من الدخل المحلي للبلد المضيف[1]. كل من التدفقات الثلاثة يمكن أن تمتلك تدفقات مضادة في الاتجاه المعاكس، عن طريق بعض المهاجرين من بلدان أخرى، وعادة تظهر التحويلات المالية للمهاجرين في ميزان المدفوعات على شكل تدفقات صافية أي (تدفقات داخلة – تدفقات خارجة)، خاصة إذا كان حجم التدفقات الخارجة من التحويلات المالية ليس

[1] - congress of united state , congressional budget office(CBA), "remittances: international payment by migrants; a series on immigration, may 2005, p11.

له تأثير على أهمية التحويلات الداخلة للاقتصاد، كما أنه في اغلب الأحيان تضاف الأنواع الثلاثة إلى بعضها البعض لتعطي رقم إجمالي عن حجم التحويلات المالية للمهاجرين، وهذا يعود لسببين أن البلدان تختلف في كيفية تصنيف التحويلات المالية تطبيقيا، على سبيل المثال البنك المركزي الفيليبيني يسجل جميع تحويلات المهاجرين تحت بند" تعويضات المستخدمين" ،حتى للمهاجرين المقيمين لأكثر من سنة، وبنوك مركزية أخرى على غرار البنك الوطني التشيكي والبلغاري، لا تسجل تحويلات العمال المهاجرين منفصلة، بل تجمعها مع بقية التحويلات الخاصة ضمن بند واحد "تحويلات جارية لقطاعات أخرى"، وأيضا إلى انه يكون من الأهمية المحدودة تقييم تأثير التحويلات المالية في الدولة المستلمة، وعندما تكون هذه الأنواع الثلاثة غير مضافة إلى بعضها البعض في ميزان المدفوعات أي تظهر في بند واحد عادة ما تشير إلى تحويلات العمال المهاجرين، حيث يكون هذا النوع هو الوحيد الأكثر أهمية للبلدان المستلمة للتحويلات المالية[1].

المـــطلب الثـــاني: قنـــوات وآليـــات التحـــويـــل

–تلقى قنوات وآليات التحويل الرسمية وغير الرسمية منها اهتماما متزايدا سوية مع زيادة حجم التحويلات ،حيث تتناول العديد من الدراسات قنوات التحويلات ضمن سياق البلدان المرسلة فقط (للتحويلات وليس المهاجرين)، بينما في اغلب الأحيان تفاعل مجموعة من العوامل في كل من البلدان المرسلة والمستلمة للتحويلات يفسر اختيار القنوات ويؤثر على منافذها وتكاليفها:

1)قنـــوات التحويـــل[2]: تغطى قنوات التحويل الشائعة خدمات التحويل الرسمية وغير الرسمية وهي كالتالي:

1–1)القنوات الرسمية: البنوك، مراكز البريدية، شركات تحويل الأموال (**Money Transfert Operation MTO)** مثل وسترن يونيون، ماني غرام، المكاتب البريدية تتعامل جزئيا بمنتجاتها الخاصة أو كوكلاء للبنوك و MTO .

1–2) القنوات غير الرسمية:

1–2–1)وكلاء الحوالات: هو تاجر غير قانوني للعملة الصعبة أي سمسار ، بينما تمثل الحوالة نظاما لتحويل الأموال غير رسمي مستند على فعالية وسمعة شبكة ضخمة من السماسرة، يتم تحويل الأموال عن طريق شبكة السماسرة، يقدم الزبون مبلغ من المال إلى سمسار الحوالة ليحولها إلى شخص أخر في

[1]- محمد فارس الأمين، نفس المرجع، ص05.

[2] - crestin sander, bannock consulting, migrant remittances to developing countries, department of international development (DFID),2003,p 10.

الخارج، حيث يتصل السمسار الحوالة بسمسار آخر في بلد المستلم، ويعطي تعليمات لتنظيم التحويل ويعد بالتصفية في وقت لاحق، ويستفيد من عمولة ضئيلة ويتلقى المبلغ الكافي بالعملة الوطنية.

1-2-2)التحويلات المالية المحمولة شخصيا: إما مع الشخص نفسه أو عن طريق إرسالها مع احد أفراد العائلة، الأقرباء، الأصدقاء حيث يحملون معهم سلعا معمرة، ذهب، الكترونيات ...الخ وعملات أجنبية من دون إعلانها للسلطات المختصة والتي يتم بيعها في اغلب الأحيان في السوق السوداء للعملات الأجنبية، والجدول التالي يعطي نظرة عامة حول قنوات التحويل مع سلبياتها و ايجابياتها:

جدول (II-2)رقم: القنوات الرسمية للتحويل

	الايجابيات	السلبيات	التكلفة	الوصول	الخدمة
-البنك	-في اغلب الأحيان اختيار ارخص للتحويلات الكبيرة موثوق، بالرغم من انه يمكن أن يكون بطيء لا يأخذ شكل جيد في معظم الدول المرسلة	-الكلفة العالية للصفقات الصغيرة، أكثر سهولة للوصول في البلدان المستقلة عنه في الأصلية، يتطلب فتح حساب للمرسل والمستلم (متطلبات هوية أرصدة دنيا، أجور صيانة)، الساعات المصرفية المقيدة	مرتفعة	متوسط ،بطيء	متوسطة
المركز البريدي	في أغلبية الأحيان ارخص من الخدمات الرسمية الأخرى. شبكة شاملة من نقاط الخدمة عبر العالم.	بطيئة، تأخيرات محتملة في الدفع بسبب نوعية الخدمة المنخفضة، وقلة السيولة في العديد من الدول النامية.	منخفضة	سريع	متوسطة، منخفضة
وكالات تحويلات الأموال MTO	شامل، موثوق	الكلفة العالية لكل صفقة، خصوصا للصفقات الصغيرة، غير متوفر خارج المراكز الرئيسية.	مرتفعة	سريع	عالية
الحوالة الخدمات المماثلة	تكلفة منخفضة مقارنة بالخدمات الرسمية، موثوق، نسبة التبادل العملات جيدة علاقة ثقة، الانتقالات	الكلفة أحيانا عالية أو أعلى من الخدمات الرسمية.	متوسط منخفض	سريع	عالية

HUNDI	سريعة، تسليم المال حتى الباب.				

المصدر:crestin sander, bannock consulting, op.cit, p 12

الجدول رقم(II-3): القنوات الغير الرسمية للتحويل

	الايجابيات	**السلبيات**	**التكلفة**	**الوصول**	**الخدمة**
الأقارب الأصدقاء	الثقة: لا أجرة كلفة مباشرة التسليم من الباب إلى الباب تستغل في كل المناطق دون تحديد للخدمات المالية	بطيئة خطر الضياع و لا سبيل لاسترجاع الأموال .	منخفض	بطيء	متوسط

المصدر:.crestin sander, p 12

2)آليـــات التحويـــل: تندرج الأنواع الرئيسية لآليات تحويل الأموال المستخدمة حاليا تحت فئتين رئيسيتين: النظم التي تعتمد على المستندات الورقية والتي تشمل أدوات مثل شيكات البنوك والحوالات البريدية، ويجري بشكل متزايد استبدال هذه الأدوات بنظم الكترونية، مثل نظام التسويات الإجمالية الآنية (الأنظمة التي تتيح إمكانية تسوية طلبات الدفع الفوري واحدا تلو الأخر بدلا من تصفية الديون والائتمان بين طرفين من آن إلى آخر)، والشبكات التي تشغلها شركات تحويل الأموال وشبكات فروع البنوك الداخلية، وهناك خمس أدوات رئيسية لتحويل الأموال في السوق الرسمية، (تتمتع أنواع مختلفة من الجهات المقدمة للخدمات المالية بإمكانية الوصول إلى أدوات مختلفة)[1]:

2-1)الشيكات والشيكات المصرفية: تعتبر الشيكات الورقية والشيكات المصرفية من الصور الأصلية لتحويلات الأموال الموثقة، فالشيك عبارة عن وثيقة تتضمن الدفع الفوري للمستفيد من المبلغ المحرر عليه[2]، ويخضع إصدار الشيكات والشيكات المصرفية بشكل عام إلى قيود القانون بالنسبة إلى المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة، مثل البنوك والاتحادات الائتمانية، ولأن هذه المؤسسات متاحة لأغلب السكان فإن نظامها سهل الاستخدام غير أن آلية النظام تعتمد على درج الثقة والاعتماد على الخدمة البريدية، التي غالبا ما تكون غير موجودة في البلدان النامية، لذا يتعرض العملاء لخطر ضياع الشيكات والشيكات المصرفية عبر البريد، وحتى في أفضل الحالات ينتظر المنتفع وصول الشيك ثم الأموال لتسوية الحوالة في النظام المصرفي، وتتطلب المعالجة المادية للأدوات التي تعتمد عليها المستندات الورقية، أن يتحمل البنك تكاليف كبيرة خاصة في البلدان التي ترتفع فيها تكلفة العمالة، ولهذه الأسباب يتم باطراد استبدال الشيكات الورقية بالمدفوعات الالكترونية.

[1]-جينفر ايسون، وراني بيشباندي، إستراتجية تحويل الأموال، المجموعة الاستشارية المساعدة للفقراء (CGAP) ،ص 07.
[2]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 36.

2-2)الحوالات البريدية: تعتبر الحوالات البريدية أيضا أدوات ورقية تقليدية، لكنها تختلف عن الشيكات حيث يمكن إصدارها وسدادها من قبل العديد من الجهات المقدمة للخدمات المالية. ولا تتطلب الحوالات البريدية وجود حساب بنكي، حيث أن المنتفع يحصل على الأموال النقدية عند تقديم الحوالة البريدية إلى الوكيل المفوض لدفع تلك الأموال (مثل مكتب بريد أو وكيل لشركة تحويل الأموال ..الخ)، وتساعد هذه العملية أيضا في تقليل الوقت الذي يجب على المنتفع أن ينتظره لكي يتمكن من الحصول على الأموال المحولة إليه، مقارنة بالشيكات المصرفية، ولكن نظرا لأن الحوالات البريدية يجب أن تسلم يدا بيد فإنها تكون عرضة لمخاطر التأخير والسرقة.

2-3)التحويلات الالكترونية: على المستوى المحلي نجد أكثر الأنواع شيوعا وانتشارا من أنظمة التحويل الأموال الالكترونية ما يعرف بالمقاصة التلقائية ونظم التسويات الإجمالية الآنية (المقاصة التلقائية هي نظام تسوية المعاملات يوميا والتي ينتج عنها تكاليف اقل من تكاليف نظام التسوية الإجمالية الآنية).

وكل آلية من هذه الآليات تسمح للمؤسسات المالية الأعضاء بتبادل تعليمات المدفوعات وتسوية الالتزامات الكترونيا، بإمكان أنظمة المقاصة التلقائية أن تقبل تعليمات المدفوعات من المؤسسات المالية أو مباشرة من العملاء الذين يمكنهم أن يتصلوا بهذه الأنظمة باستخدام بطاقات خصم أو البطاقات الائتمانية الخاص بهم التي تصدرها البنوك، وغالبا ما تمتلك البنوك المركزي هذه الشبكات وتقوم بتشغيلها، على الرغم من أن مؤسسات رئيسية تابعة للقطاع الخاص مثل مؤسسة الفيزا تقوم كذلك بتشغيل أنظمة المقاصة التلقائية في بلدان معينة [1].

أما على المستوى الدولي فنجد أن أكثر الأنظمة شيوعا في الاستخدام من اجل تسهيل التحويلات المالية الالكترونية يتم تشغيله من قبل جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على المستوى العالم في الميدان المالي (Swift) وهي إحدى أنواع التعاونيات الصناعية التي تقدم خدمات إرسال المدفوعات فورا إلى المؤسسات الأعضاء، وغالبا ما تكون جمعية (Swift) هي الخيار الأرخص بالنسبة للتعاملات عالية القيمة التي تتم بين المؤسسات المالية، ولكنها تكون مكلفة بالنسبة للتحويلات الصغيرة، ولهذا السبب فإن معظم المدفوعات التي تجريها جمعية Swift ليست تحويلات فردية من شخص إلى أخر، ولكنها عبارة عن مدفوعات اكبر تكون بين مؤسسات الأعمال أو بين مؤسسات الأعمال والمستهلكين مثل رسوم التعليم الجامعي.

[1]- جينفر ايسون، وراني بيشباندي، نفس المرجع، ص08.

ويتم إجراء معظم التحويلات التي يشار إليها على أنها تحويلات برقية من خلال جمعية Swift أو المقاصة التلقائية الوطنية ACH. .كما يمكن الاعتماد كثيرا على التحويلات التي تتم عن طريق مثل تلك الشبكات الالكترونية، ولكن الجهات المقدمة للخدمات المالية غير المصرفية قد لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى مثل تلك الأنظمة من خلال الاتحادات الوطنية، فإن معظم الجهات المقدمة للخدمات المالية غير المصرفية تعاني من القيود التي يفرضها القانون ويمنعها من أن تصبح جزءا من نظام المدفوعات المحلي.

كما أن القدرة الفنية للجهات المقدمة للخدمات المالية قد تمثل عقبة أخرى أمام إمكانية الوصول إلى شبكة المدفوعات، إن التكلفة وتكنولوجيا المعلومات وقدرات الموظفين قد تمثل عقبات أمام من يريد أن يكون عضوا من أعضاء التعاونيات هذه الصناعة[1].

2-4)جيرو GIRO : جيرو هو المصطلح المستخدم للإشارة إلى المدفوعات الالكترونية عبر الحدود التي تقدمها مكاتب البريد في أكثر من 40 بلد، ومن خلال هذا النظام يمكن لأصحاب الحسابات البنكية البريدية أن يرسلوا الأموال –داخليا وخارجيا– إلى حساب بريدي أخر أو حساب بنكي أو إلى مكتب بريد المدفوعات النقدية، و عموما فان الحصول على التحويل الذي يتم عن طريق نظام جيرو يستغرق مدة تتراوح ما بين يومين إلى أربعة أيام، وغالبا ما تستخدم مشروعات العمل الحر الصغيرة الحجم الخدمة الدولية لسداد مدفوعات التصدير والاستيراد، وعلى الرغم من أن إرسال احد مدفوعات الجيرو يتطلب حسابا بنكيا بريديا إلا أن المراكز البريدية تتميز بأن لها مواقع واسعة النطاق أكثر مما تتمتع به البنوك التجارية، تتسم المدفوعات التي يتم تحويلها من طرف نظام جيرو بأنها أرخص من التحويلات البنكية الخاصة بالمبالغ الصغيرة، ولذلك فإن الحواجز التي يعاني منها العملاء الفقراء تعتبر اقل من تلك الحواجز المفروضة على الشيكات أو تحويلات البنوك التجارية، ومن الأمثلة الإقليمية على هذا الأمر، أن الشيكات البريدية في شمال إفريقيا تقدم خدمات جيرو مبنية على الحساب والتي تشيع بدرجة كبيرة بين طلاب و الفئات المنخفضة و المتوسطة الدخل التي تجد صعوبة في فتح حسابات جارية في البنوك التجارية .

2-5)الشبكات المسجلة الملكية لتحويل الأموال: يقتصر هذا النوع على وكلاء المنظمة أو المؤسسة التي تمتلك الشبكة، ولكن على أية حال فان كثيرا من أنواع المؤسسات يمكن أن يصبح من الوكلاء بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية ومكاتب البريد ومؤسسات الأعمال المتعاملة مع الأفراد بأنواعها، تناسب خدمات شركات تحويل الأموال العملاء إلى حد كبير، حيث لا تطالب المرسل ولا المرسل إليه ان يمتلك حسابا أو يستكمل مستندات كثيرة، وتلك الخدمات مشهورة بسرعتها، تقدم الكثير من شركات تحويل الأموال خدمة فورية تسمح للمنتفع بالحصول على الأموال المحولة في الحال تقريبا، كما تتميز هذه الشركات بإمكانية الاعتماد عليها، وهو الأمر الذي تهتم الجهات الفاعلة والمهيمنة في هذه

[1]- جينفر ايسون، وراني بيشباندي، نفس المرجع، ص08.

الصناعة بتعزيزه عن طريق الحملات الإعلامية المكثفة. وفي المقابل ما تتمتع به شركات تحويل الأموال من بساطة وسرعة وإمكانية الاعتماد عليها، فمن ناحية أخرى لتمويل ميزانيات التسويق الكبرى فإنها تعتبر الطريقة الأكثر غلوا (يتم التعبير عن الأسعار كنسبة مئوية من الأموال المحولة) وتوضح العائدات تكتسبها الجهات الفاعلة الرائدة أن هذا النوع من الخدمات قد اجتذب طلبا هائلا من العملاء، وذلك على الرغم من أنها تبدو خالية من أية مزايا بالنسبة للعملاء، و كذلك تمثل الرسوم الهائلة التي تفرضها شركات تحويل الأموال على كل عملية من عمليات المدفوعات على حدة مصدرا للدخل يجتذب الجهات المقدمة للخدمات المالية التي تنظم إلى هذه الشركات[1]، والجدول التالي يلخص آليات التحويلات السابقة:

الجدول رقم (II-4): تحويلات عبر نظم المستندات الورقية.

نظم مستندات ورقية للتحويل	الجهة المقدمة للخدمات المالية	العملاء	القيود المفروضة من قبل الجهات المقدم للخدمات المالية
الشيكات	-تتسم الشيكات بالبطء وإمكانية الضياع/ السرقة كما يجب أن تسلم يدا بيد وتتطلب وجود حسابات بنكية من اجل إرسالها	-تستلزم تكاليف معاجلة عالية نسبيا.	-تعتمد على القوانين المحلية وغالبا ما يقتصر الحصول عليها على المؤسسات المالية الخاصة للوائح التنظيمية.
الحوالات البريدية	-تتسم الحوالات البريدي بالبطء كذلك إمكانية التعرض للسرقة ويجب أن يتم تسليمها يدا بيد ولا تتطلب وجود حسابات بنكية من اجل إرسالها أو الحصول عليها	-تستلزم تكاليف معالجة نسبيا.	-تكون الحوالات البريدية فقط من اجل الجهات البريدية التي تقدم الخدمات المالية، في حين انه يمكن إصدار و دفع الأنواع الأخرى في العديد من الجهات التي تقدم الخدمات المالية.

المصدر: جينفر ايسون، وراني بيشباندي، نفس المرجع، ص09

[1]- جينفر ايسون، وراني بيشباندي، نفس المرجع، ص09.

الجدول رقم(II-5): تحويلات عبر النظم الالكترونية

نظم الكترونية للتحويل	الجهة المقدمة للخدمات المالية	العملاء	القيود المفروضة من قبل الجهات المقدم للخدمات المالية
تحويل الأموال الكترونيا	-تتسم هذه الطريقة بأنها أسرع من الطرق التي تعتمد على المستندات الورقية، تتطلب وجود حسابات بنكية من اجل إرسالها والحصول عليها وهي ارخص من عمليات تحويل الأموال التي تقوم بها شركات تحويل الأموال.	-تتطلب تكاليف عمالة اقل مما تتطلبه الشيكات، ولكنها تتطلب الاتصال بالشبكة والبنية الأساسية، كما أن الرسوم عليها اقل من تلك الرسوم المفروضة على التحويلات التي تقوم بها شركات التحويل	-يمكن لكثير من جهات التي تقوم بتحويل الأموال الوصول إليها من خلال المؤسسات المالية التي تقوم بإجراء الصفقات معها.
جيرو Giro	-يتطلب حسابا بريديا من اجل الإرسال ولكنه ارخص عموما وفرص الحصول عليه أكثر من فرص الحصول على عمليات تحويل الأموال الالكترونية المصرفية.	-يتطلب تكاليف عمالة اقل مما تتطلب الشيكات، ولكنه يتطلب الاتصال بالشبكة والبنية الأساسية.	-يمكن فقط للجهات البريدي التي تقدم الخدمات المالية أن تقوم بالتعاملات التي يمكن لكل من خدمات مالية أن تستقبلها.
شركات تحويل الأموال	-يمكنها القيام بعمليات التسليم الفورية ولا تتطلب حساب بنكي لها العديد من نقاط الاتصال أعلى سعرا	-يمكن أن تتنوع متطلبات وتكاليف البنية الأساسية اعتمادا على علاقات الوكالة تدر هذه الشركات عموما أرباحا يشكل أكثر مما تدره غيرها من آليات تحويل الأموال.	-تعتمد على التشريعات القوانين الداخلية وأحيانا يقتصر الوكالات على البنوك.

المصدر: - جينفر ايسون، وراني بيشباندي، نفس المرجع، ص09.

المبحث الثاني: محددات وأثار تحويلات المهاجرين

-على غرار بقية التدفقات المالية الدولية تتأثر التحويلات المالية للمهاجرين بمجموعة من العوامل بشكل مباشر وغير مباشر، تغير من أثارها الاقتصادية الممكنة على الاقتصاد المتلقي لها، وفي هذا المبحث سنتناول بالتفصيل هذه المحددات، وكيف تؤثر على التحويلات المالية، من ثمة على أثارها في الاقتصاد المتلقي لها.

المطلب الأول:محددات تحويلات المهاجرين

تعتمد تحويلات المهاجرين على ثلاثة مجموعات من العوامل، وهي العوامل التي تنصرف إلى العمال المهاجرين أنفسهم، والعوامل التي تنصرف إلى الدول المستوردة للعمالة، والعوامل التي تنصرف إلى الدول الأصل، ولا يجب الخلط بين هذه العوامل ومجموعة العوامل المؤثرة على الهجرة ذاتها، والتي يطلق عليها عوامل الدفع والجذب، إذ تنصرف هذه العوامل الأخيرة إلى محددات قرار الهجرة والانتقال من الدول الأصل إلى دولة الاستقبال، وفي ما يلي نتناول العوامل المؤثرة على تحويلات المهاجرين بشيء من التفصيل.

1) العوامل التي تنصرف إلى العمال المهاجرين:

1-1)الخصائص السكانية للمهاجرين: مثل العمر والنوع ومستوى التعليم والحالة الاجتماعية وعدد الأطفال وعدد المقيمين فعلا مع المهاجرين في الدولة المضيفة، وطبيعة الصلات التي تربط بين المهاجر وأفراد عائلته في دولة الأصل، كذلك المستوى الوظيفي يلعب دورا مهما في تدفق التحويلات إلى دولة الأصل، فالعمال ذوي المستويات الوظيفية العليا عادة يصطحبون أسرهم إلى الدولة المستوردة للعمالة، ومن ثم يتوقف ذلك الجزء من تحويلاتهم الذي يتم لتمويل احتياجات أسرهم في دولة الأصل، وكذلك أن وعي هؤلاء المهاجرين بفرص الاستثمار في الداخل والخارج قد يجعلهم يعزفون عن تحويل مدخراتهم إلى دولة الأصل لتمويل احتياجات أسرهم، كما أن نقص وعيهم بفرص الاستثمار المتاحة خارج دولهم يدفعهم إلى تحويل جميع مدخراتهم إلى دول الأصل عند انتهاء مدة إقامتهم في الدول المضيفة، وتجدر الإشارة أن الدراسة التي نشرها Stark سنة 1985 بعنوان حوافز التحويلات والتي أصبحت قاعدة نظرية في اقتصاديات التحويلات، والتي تتضمن ثلاثة تفسيرات أساسية تركز على الدوافع الذاتية للتحويل، وهي الإيثار الصافي، المصلحة الشخصية الصافية و الإيثار المختلط [1]:

1-1-1) الإيثار الصافي (pure altruism): يقوم المهاجرون بالتحويل لغرض توفير احتياجات الغير من أفراد الأسرة altruistic reasons، وفي مثل هذه الحالة فان دالة المنفعة لأفراد الأسرة في دولة الأصل تدخل ضمن دالة الرفاهية أو المنفعة للمهاجر، وتحدد دالة المنفعة للأسرة في الأصل على أساس

[1] -OCED, international migration Outlook,2006 , p146 ,147.

الاستهلاك المتوسط للفرد والذي يعتمد جزئيا على تدفقات تحويلات المهاجرين، حيث أن المهاجر يهتم بالفقر والأزمات التي تصيب الأسرة في الدولة الأصل، وبناءا على ذلك يرسل التحويلات المالية في هذه الحالة توجد علاقة ايجابية بين الظروف الغير الملائمة للأسرة المتلقية للتحويلات وحجم التحويلات المرسلة .

1-1-2) المصلحة الشخصية الصافية (pure self-interest) : يقوم المهاجرون بالتحويل لدوافع ذاتية تتمثل توفير ميراث للأبناء والرغبة في الاستثمار في بعض الأصول الرأسمالية الخاصة أو للاستثمار في بعض الأصول الثابتة العامة.

1-2-3) الإيثار المعتدل (mixed altruism) : ينظر إلى التحويلات من ناحية هذا المحدد على أنها عقد أو نوع من الترتيبات المتبادلة بين المهاجر وأسرته في دولة الأصل، وهنالك سببين ممكنين لهذا العقد :

*إذا تم تمويل عملية الاستثمار في رأس المال البشري لأفراد الأسرة من المصادر المالية للأسرة، فإن احتمال الهجرة يرتفع بين أفراد الأسرة الأكثر تعلما، ومن ثم فإن التحويلات تعد ردا لجزء من رأس المال الذي تم استثماره من قبل الأسرة في عملية تعليمهم، كذلك من الممكن أن يشترك أفراد الأسرة في تحمل نفقات الهجرة للمهاجر وكذلك نفقات الإقامة لحين الحصول على عمل، ومن ثم ينظر إلى هذه التحويلات على أنها عائد على استثمار الأسرة .

*أن الهجرة ينظر إليها على أنها جزء من قرارات الأسرة المتعلقة بتوزيع المخاطر التي تواجهها من جراء مثلا فشل المحاصيل الزراعية أو ارتفاع معدلات التضخم...الخ[1] .

2-1) العوامـــل التي تنصرف إلى البـــلد المستورد للعمـــالة : بالرغم من انه قد يبدو أن التحويلات تتحدد بالسلوك الخاص للعمال المهاجرين، إلا أن العوامل الخاصة بالدول المستوردة للعمال تلعب دورا هاما في تحديد معدلات تدفق التحويلات إلى خارج هذه الدول، فتحويلات العمال المهاجرين لا تعد متغيرا خارجيا Exogenous بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول المستوردة للعمال، فلا شك انه في إطار نموذج اقتصادي كلي كبير الحجم لاقتصاد دولة ما من الدول المستورد للعمال سوف تعد التحويلات احد المتغيرات الداخلية Endogenous أي تلك التي تحدد من داخل النموذج . إذ أن المتغيرات الاقتصادية للدول المضيفة تلعب دورا هاما في تحديد حجم التدفق الصافي للتحويلات إلى الخارج، وبصفة عامة يعتمد التدفق الخارجي للتحويلات من الدول المستوردة للعمال على مجموعة متنوعة من العوامل :

[1] OCED, op.cit, 2006 ,147.

2-1-1) درجة التقلب في النشاط الاقتصادي : تتأثر تحويلات العمال المهاجرين ايجابيا وسلبا بالوضع الاقتصادي للدول المستضيفة، حيث أن الرفاهية والازدهار الاقتصادي يعتبر من العوامل المشجعة على تدفق تحويلات العمال المهاجرين [1]، حيث تشمل درجة التقلب في النشاط الاقتصادي الكلي مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار، وهي تقلبات منتظمة تدخل ضمن مفهوم الدورات الاقتصادية، حيث تشمل على مراحل تؤثر على مستويات الدخل والطلب على العمالة والأجور، بدءا بمرحلة الانتعاش وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي في مجموعه فيتزايد ببطء، وينخفض سعر الفائدة، ويتضاءل المخزون السلعي، وتتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما أستنفذ من هذا المخزون، كما تتميز بتوسع ملحوظ في الائتمان المصرفي مع توسع في الإيداعات والتسويات، ثم تليها مرحلة الرواج ويطلق عليها القمة، وتتميز بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلى بمعدل سريع، وتزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف، أن الطاقة تصبح مستغلة بالكامل، ويبدأ ظهور النقص في العمال وبعض المواد الخام الأساسية، ثم يليها مرحلة الأزمة، حيث تهبط الأسعار، وينتشر الذعر التجاري، وتطلب البنوك قروضها من العملاء، وترتفع أسعار الفائدة، وينخفض حجم الإنتاج والدخل، وتتزايد البطالة ،كما يتزايد المخزون السلعي، وأخيرا مرحلة الكساد التي تتسم بانخفاض الأسعار، وانتشار البطالة، وكساد التجارة والنشاط الاقتصادي في عمومه[2]. وبذلك تؤثر هذه التقلبات الاقتصادية في الدولة المستوردة للعمالة على الطلب على العمال المهاجرين، فعلى سبيل المثال عندما ضربت الأزمة المالية في أسيا عام 1997، قامت حكومات المنطقة بإبعاد مئات الآلاف من العمال الأجانب، تايلاند أبعدت أكثر من 600 ألف عامل أجنبي ، بنما لم تجدد الحكومة الماليزية حوالي 850 ألف رخصة عمل أجنبية، وعلى الرغم من أن الطلب على العمال المهاجرين يعتمد على ظروف فائض الطلب في أسواق العمل لهذه الدول[3]، فان معدلات درجة التقلب في مستوى النشاط الاقتصادي في هذه الدول سوف تحدد إجمالي كمية العمال المهاجرين، وبشكل عام فإن معدلات النمو الاقتصادي تحدد مستويات الأجور التي يحصل عليها المهاجرين من خلال وظائفهم أومن خلال عامل رئيسي آخر هو مستوى الدخول للمهاجرين في دول المهجر والذي يحدد مقدار الأموال التي يمكن تحويلها إلى دولة الأصل[4] .

[1]-مأمون صيدم،تقرير: تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، غرفة التجارة عمان –الأردن، 2007،ص 2.
[2]-عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 1992. ص214-216.
[3] -World Migration 2008: Managing Labor Mobility in the Evolving Global Economy published by the International Organization for Migration (IOM), p02.
[4] -Claudia M.buch, Anja kucklenz, Marie Helene lemanchec, « worker remittances and capital flows, keil working paper, germany, June 2002. P14.

2-1-2) التضخم: يمثل التضخم في الدول المضيفة للعمال احد العوامل المهمة في التأثير على تدفقات تحويلات العمال المهاجرين [1]، فهو يحدد كمية المدخرات التي يمكن أن يحققها العمال أثناء مدة إقامتهم فيها، إذ يترتب عن ارتفاع معدل التضخم في الدول المضيفة تخفيض مستوى الأجور الحقيقية للعمال المهاجرين، ومن ثم مدخراتهم و تحويلاتهم بالتبعية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن التغيرات في الأجور الحقيقية للعمال المهاجرين عادة ما لا تتماشى مع التغيرات في مستوى الأسعار في الدول المستوردة للعمال .

2-1-3)معدلات العائد على الأصول الاستثمارية المختلفة : إن هذا العامل وبصفة خاصة الأصول المالية في الدول المستوردة للعمالة تؤثر على اتجاه العمال المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم إلى دول الأصل، إذ عادة ما يقبل المهاجرون على استثمار مدخراتهم في أصول ترتفع درجة سيولتها بشكل عام حتى تسهل عملية تحويل المدخرات، إذا ما طرأ من العوامل ما يقتضي العودة السريعة للعمال. وقد تبدو أهمية هذا العامل أكثر في حالة دول الخليج مثلا بالمقارنة بالدول الأخرى المستقبلة للعمالة، حيث تتسم الهجرة إلى دول الخليج إلى أنها هجرة مؤقتة، وذلك أن احتمالات حصول المهاجرين على الإقامة الدائمة أو الجنسية بعكس باقي الدول تعد شبه مستحيلة، ومن ثم ينخفض الحافز لدى المهاجرين نحو محاولة استثمار دخولهم في أصول استثمارية طويلة الأجل في هذه الدول، إما في الأجلين القصير والمتوسط فإن هنالك إمكانية أن يحاول المهاجرون الاستفادة من فوارق معدلات العائد على الاستثمارات المالية القصيرة والمتوسطة الأجل بين الدول النفطية والخارج [2].

2-1-4)درجة الاستقرار السياسي للدولة المضيفة: تلعب دورا مهما في التأثير على المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم إلى الخارج، فكلما زادت درجة الاستقرار السياسي للدولة المضيفة كلما مال المهاجرون نحو تأجيل قرار التحويل للمدخرات، على سبيل المثال فقد أدى الغزو العراقي على الكويت وعودة الملايين من العمال من الكويت إلى العراق و باقي دول الخليج إلى أحداث زيادة اكبر في تدفقات التحويلات المالية.

3-1) العـــوامل الخـــاصة بالدول المصدرة للعمـــالة :فيما يتعلق بدول الأصل يفترض أن المهاجرين يقومون باتخاذ العديد من القرارات المتصلة بمدخراتهم، أي أن على المهاجر أولا أن يحدد ما إذا كان سيحتفظ بمدخراته في الخارج أو سيرسلها إلى دولة الأصل، فإذا ما قرر المهاجر تحويل هذه الأموال إلى

[1]- مأمون صيدم ، نفس المرجع،ص 02.
[2]- مأمون صيدم ، المرجع السابق،ص 02

دولة الأصل، فان هنالك قرار آخر لابد وان يقوم به وهو ما يتعلق بالقنوات الرسمية أو غير الرسمية للتحويل، كذلك فان هنالك قرار مكمل والمتعلق بما إذا كان للتحويل سيتم بالعملة المحلية للدولة الأصل أو بالعملة الأجنبية، وهذه القرارات تعتمد على مجموعة من العوامل المرتبطة بدولة الأصل.

- يقوم المهاجرون بتحويل مدخراتهم أساسا لغرضين: الأول هو توفير الاحتياجات المعيشية للأسرة في الدولة الأصل، والثاني لغرض الاستثمار في الدولة الأصل، وتعد التحويلات لأغراض توفير احتياجات الأسرة من العناصر المهمة المتعلقة بقرار الهجرة أساسا، عادة ما لا يتأثر هذا الجزء من تحويلات المهاجرين بأي من الحوافز المختلفة في الدول المضيفة والتي تهدف إلى الحد من عمليات التحويل، كما لا تتأثر بالحوافز في دول الأصل والتي تهدف إلى زيادة عمليات التحويل، وتلعب مستويات الدخول في الدول الأصل الدور الأساسي في تحديد مقدار هذه التحويلات، وبما أن هذه التحويلات سوف تستخدم لدعم استهلاك للأسرة في الدولة الأصل، فان انخفاض مستويات الدخول هنالك سوف يدفع بالمزيد من التحويلات للمحافظة على مستويات المعيشة للأسرة في دولة الأصل .

–يلعب معدل التضخم دورا أساسيا في تقلبات الدخول الحقيقية بالنسبة للكثير من الدول المصدرة للعمالة ، ومن ثم يؤدي ارتفاع معدلات التضخم في دول الأصل إلى تشجيع المهاجرين نحو تحويل كميات اكبر للمحافظة على الاستهلاك، غير أن المناخ التضخمي في دولة الأصل يؤدي غالبا إلى تخفيض قيمة العملة المحلية في النهاية .وعندما يتم تخفيض قيمة العملة، فان الضغوط نحو تحويل كميات اكبر من المدخرات سوف تقل، إذ أن كمية المدخرات التي سيتم تحويلها، بالعملات الأجنبية سوف يتم استبدالها بكميات اكبر من العملات الوطنية[1].

–من ناحية أخرى فان التحويلات لأغراض الاستثمار تعكس فروق معدلات العائد إلى الأصول المالية بين الدول الضيفة ودولة الأصل، فان كانت معدلات العائد في دولة الأصل اقل من الدولة المضيفة، فان المهاجرين سوف يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم في الخارج، ومن المفترض أن يكون المهاجر هجرة مؤقتة مهاجرا لهدف، يتمثل في تكوين قدر محدد من المدخرات ثم العودة مرة أخرى إلى دولة الأصل، ومع ذلك فانه في ظروف الهجرة المؤقتة سوف يكون أمام المهاجر خيار الاحتفاظ بأمواله في الدولة المضيفة حتى عودته ويقوم بتحويل قدر صغير منها لأغراض إعالة الأسرة وبالطبع كلما ازدادت مدة إقامة المهاجر أو توقع إقامته لفترة طويلة، فإنه يصبح أكثر اندماجا في الدول المضيفة، ومن ثم احتمال إرساله مدخراته إلى دولة الأصل بصفة دورية، وفي حالة الهجرة الدائمة فان التحويلات إلى دولة الأصل تتوقف تماما، ومن ناحية أخرى تعتمد التحويلات على مستويات النشاط الاقتصادي في دولة الأصل كلما ازدادت التحويلات لأغراض الاستثمار .

[1] - Claudia M.buch, Anja kucklenz, Worker Remittances and Capital Flows to Developing Countries, Discussion Paper; centre for European economic research, 2000, p09.

-وتعد موارد الصرف الأجنبي محدودة في العديد من الدول الأصل، كما أنها من الأصول المرغوب فيها من جانب الأفراد، بصفة خاصة من الدول التي تكون معدلات الصرف فيها مبالغ فيها overvalued، ويعد التحويل من خلال القنوات الرسمية أو غير الرسمية من القرارات ذات الأهمية الحيوية للعديد من دول الأصل، بصفة خاصة عندما تكون معدلات الصرف شبه ثابت Pegged. من هذه الدول التي تكون من السوق السوداء نشطة فإن المهجرين سيكون لديهم فرصة لتحويل مدخراتهم من خلال هذه الأسواق أو من خلال القنوات الرسمية ويعتمد هذا القرار على الفروق الموجودة بين معدلات الصرف السائدة في السوقين، و كلما أصبحت الفروق في هذه السوقين جوهرية فإن نسبة التحويلات التي تتم من خلال السوق السوداء للنقد الأجنبي سوف تزداد، إذ تمثل هذه الفروق حافزا قويا لتفضيل القنوات غير الرسمية .

3-1-1)السياسات الاقتصادية الحكومية : تعمل العديد من بلدان المصدرة للعمالة على بناء سياسات لزيادة حجم تدفق التحويلات المالية و تعزيز عمليات التحويل عبر القنوات الرسمية وتتضمن هذه السياسات:

- سياسة الضرائب على التحويلات : وذلك بإعفاء الدخل المتأتي من تحويلات الضرائب وحتى إن وجدت هذه الضرائب، تكون ضمنية لقاء الخدمات المالية العامة، وعلى سبيل المثال في سنة 1997 قامت فيتنام بإزالة 5 ٪ من الرسوم على تحويلات المهاجرين مما تسبب في زيادة ملحوظة في تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية، أما في طاجيكستان أدت إزالة الحكومة للضريبة الرسمية على الصفقات البنكية الحدودية إلى رفع حجم لتحويلات المالية من 78 مليون دولار في 2002 إلى 256 مليون دولار سنة 2005.
- منح امتيازات جمركية لواردات المهاجرين: حيث تعطى البلدان المستعملة لتحويلات المهاجرين معاملة تفضيلية للمهاجرين الذين يرسلون أو يجلبون معهم سلع أو أجهزة، فمثلا في تونس يحق للمهاجر التونسي خلال مرة واحدة بالسنة باستيراد سلع و/أو خدمات، دون احتساب رسوم بقيمة 1000 دينار تونسي من دون رسوم جمركية، بالإضافة إلى إعفاء السيارة السياحية الخاصة، وأثاث وتجهيزات المنزل من الضرائب عند العودة النهائية[1].
- الترخيص للبنوك المحلية بالعمل في الخارج: أي أن تسمح الحكومات للمؤسسات المالية المحلية بفتح فروع لها ن و تزويد العمال المهاجرين بالخدمات في بلدان أخرى[2].

-المطلب الثاني: أثار تحويلات المهاجرين على المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان الأصل

- إن دراسة الآثار المترتبة عن تحويلات المهاجرين على بعض المتغيرات الكلية في بلدان الأصل تقتضي التفرقة بين حساب الخسائر والمنافع للهجرة على التوازن في الأجل القصير، وبين هذا الحساب

[1] -the world bank, global economics prospects " economic implications of remittances and migration; Washington, 2006, p 93.
[2] - the world Bank, op.cit, p 94.

في الأجل الطويل، إذ أن ما يمكن اعتباره نتائج مواتية في الأجل القصير لبلدان الأصل قد يتحول إلى تأثيرات سلبية في الأجل الطويل ولذا فان تحليل الآثار المترتبة عن تحويلات العمال المهاجرين في الأجل الطويل يكتسب أهمية خاصة في منظور التنمية الاقتصادية والعدالة في التوزيع، ويمكن من الناحية النظرية القول أن تحويلات المهاجرين تؤثر تأثيرا حيويا على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية تتمثل أهمها في ما يلي :

1) الآثار الاقتصادية الكلية لتحويلات العمال المهاجرين على سعر الصرف والميزان التجاري: لتحليل تأثير تدفقات التحويلات المالية للعمال المهاجرين على الاقتصاد المتلقي في الأجل القصير، نفترض أن التحويلات المالية هي تحويلات للدخل الصافي، أي تمثل نقلا لملكية الموارد من الأسرة المهاجرة إلى الأسرة المستلمة، من دون قيود على كيفية إنفاق هذه التحويلات المالية. بما أن التحويلات هي تحويلات للدخل الصافي، تبقى ضرورة تحديد طبيعة هذه التحويلات المالية، إذا ما كانت تستجيب للتطورات في الاقتصاد المتلقي أو أنها معطاة خارجية، وهذا يعتمد على الدافع الذي يحفز هذه التحويلات، ومن ثمة إذا كانت التحويلات معطاة خارجية، فإن أثرها على الأداء في الاقتصاد المتلقي يكون من خلال أثر التغير في مستوياتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أما إذا كانت داخلية، فان التحليل يتطلب معالجتها بشكل مختلف، في هذه الحالة يتم تحليل استجابة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لبعض الصدمات الخارجية في حالة وجود التحويلات المالية وفي حالة غيابها.

1-1) الحالة الأولى: التحويلات المالية معطاة خارجية: نبدأ التحليل بوصف الإطار الأساسي للاقتصاد المتلقي، لدراسة أثار التحويلات المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثمة إضافة العناصر المؤثرة تدريجيا لدراسة أثارهم على النتائج[1].

1-1-1)الإطار الأساسي: بالنسبة للاقتصاد المرجعي يتضمن قطاعين إنتاجيين: قطاع السلع التجارية، وقطاع السلع غير التجارية، والإنتاج دالة للعمل المتجانس بالإضافة إلى قدرة عنصر العمل على التحرك بحرية بين القطاعين.

-مبدئيا يكون الاقتصاد منفتحا ماليا، لذلك يبقى تكافؤ سعر الفائدة غير المغطى مستمرا، تشمل نظرية تكافؤ سعر الفائدة غير المغطى على أن معدل العائد على الاحتفاظ بأصول ذات فائدة، يجب إن يتجه نحو التساوي بين البلدان، نأخذ على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث يظهر التكافؤ كما في الصيغة رقم(1) [2]:

[1] -Ralph Chami, Adolfo Barajas, Thomas Cosimano, Connel Fullenkamp, Michael Gapen, and Peter Montiel, "Macroeconomic Consequencesof Remittances", INTERNATIONAL MONETARY FUND, Washington, 2008, p32.
[2] -John T. Harvey, Deviations from Uncovered Interest Rate Parity:A Post Keynesian Explanation, Department of Economics, Texas Christian University, 2003, p02.

$$(\$/¥)^e / (\$/¥)=(1+r_\$) / (1+r_¥)\rightarrow(1)$$

- $(\$/¥)^e$: هو المعدل المتوقع لسعر الصرف الحالي في المستقبل.
- $(\$/¥)$: سعر الصرف الحالي.
- $r_\$$: سعر الفائدة على الدولار الأمريكي.
- $r_¥$: سعر الفائدة على الين الياباني.

ترتيب الصيغة رقم(1) يعطي وجهة نظر للحالة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يمثل الطرف الأيسر معدل العائد الذي يمكن كسبه داخل الولايات المتحدة الأمريكية، الطرف الأيمن تمثل ما يمكن أن يحقق من أرباح إذا تم استثمار الأموال في اليابان:

$$(1+r_\$)=(¥/\$)(1+r_¥)(\$/¥)^e\rightarrow(1')$$

إذا لم يحدث التوازن لسبب معين، فان العناصر في الصيغة رقم(1') تتحرك لاستعادة التوازن، على سبيل المثال إذا كان الطرف الأيسر اكبر، هذا يعني أن الأعوان الاقتصادية تتوقع أن معدل العائد في الولايات المتحدة الأمريكية سوف يكون أعلى، مما يجذب رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مؤديا إلى انخفاض $r_\$$، وارتفاع $r_¥$، و يرتفع $(\$/¥)$، تستمر هذه العملية حتى تعود إلى التوازن[1].

-نركز على اقتصاد غير نقدي، ونفترض أن منفعة الأسرة تعتمد على مستوى استهلاكها من السلع التجارية وغير التجارية، وليس على مستويات استهلاكها من أوقات الفراغ، وفي هذه الحالة عرض العمل الكلي هو معطاة خارجية (لاحقا نجعل المنفعة تعتمد على استهلاك أوقات الفراغ)، وبذلك عرض العمل الكلي متغيرة داخلية[2].

- نفترض انه عندما تدخر الأسرة فإنها تقوم بذلك من خلال التراكم في السندات التجارية الدولية.

-نفترض أيضا سعر الفائدة الحقيقي يساوي معدل التفضيل الزمني للأسرة أي أن المسار الزمني للاستهلاك يكون مستوي(أي أن الاستهلاك يساوي الدخل في كل فترة)، حيث ما يدفع المستهلكين على تأجيل الاستهلاك يسمى معدل التفضيل الزمني للنقود(يعكس نسبة من الدخل الحالي للمستهلك) الذي من شأنه أن يعوضهم عل التخلي عن الاستهلاك الحالي، هذا المعامل يقابله سعر الفائدة السوقي، ويعتمد على توقعات المستهلك، يمكن أن نوضح هذه الفرضية بالشكل التالي: نفرض أن المستهلك لديه دخل y يوزع

[1] - John T. Harvey, op.cit, p03.
[2] Ralph Chami, Adolfo Barajas, Thomas Cosimano, Connel Fullenkamp, Michael Gapen, and Peter Montiel, op.cit, p33.

على فترتين (نموذج من فترتين). إذا كان سعر الفائدة i يساوي الصفر، فان خط الميزانية للمستهلك على النحو التالي **الشكل رقم (II-3)**، حيث C_1 استهلاك الفترة الاولى، وC_2 استهلاك الفترة الثانية[1]:

الشكل رقم (II-3): قيد ميزانية المستهلك في حالة سعر الفائدة معدوم.

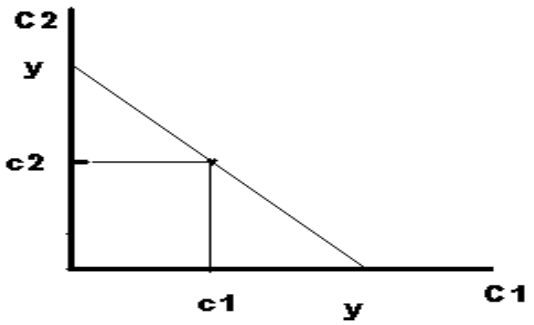

المصدر: alan randal, op.cit, p100

يمكن للمستهلك في هذه الحالة، أي سعر الفائدة i=0 أن يستهلك كامل دخله في الفترة الأولى C_1=y، أو أن يستهلك دخله في الفترة الثانية C_2=y ، بما إن المبادلة ستكون لكل 1$ من الاستهلاك في الفترة الأولى يساوي إلى 1$ في الفترة الثانية أي 1- =1$-/1$+ $\Delta C_2/\Delta C_1$=، فإن انحدار قيد الميزانية هو(1−). إذا كان سعر الفائدة اكبر من الصفر i>0 في هذه الحالة يمكن للمستهلك أن يستهلك كامل دخله في الفترة الأولى، ويمكنه استهلاك y(1+i) في الفترة الثانية، أو أي توليفة من الشكل ((y, y(1+i))، حيث إذا استهلك 1$ اقل في الفترة الأولي يمكنه استهلاك 1$(1+i) أكثر في الفترة الثانية، أي انحدار قيد ميزانية المستهلك يساوي: (1+i)- =1$-/1$(1+i)+ $\Delta C_2/\Delta C_1$= . من جهة أخرى تحدد منحنيات السواء كميات الاستهلاك التي يرغب المستهلك بإحلالها بين الفترتين، ولذلك يقدر انحدار منحنى السواء من خلال معدل التفضيل الزمني r الذي يعين إلى أي حد يجب أن يعوض المستهلك عن التخلي عن 1$ من الفترة الأول، أي انه معدل إحلال الاستهلاك الحالي لصالح الاستهلاك المستقبلي: (1+r)- =1$-/1$(1+r)+ $\Delta C_2/\Delta C_1$= ، وبما أن المستهلك يعظم منفعته بتوزيع الاستهلاك بين الفترتين الخاضعتين لقيد الميزانية كما يظهر في الشكل **رقم (II-4)**:

[1] - Alan Randall, op.cit , 1981, p99.

الشكل رقم (II-4): توازن المستهلك في حالة سعر الفائدة أكبر من الصفر

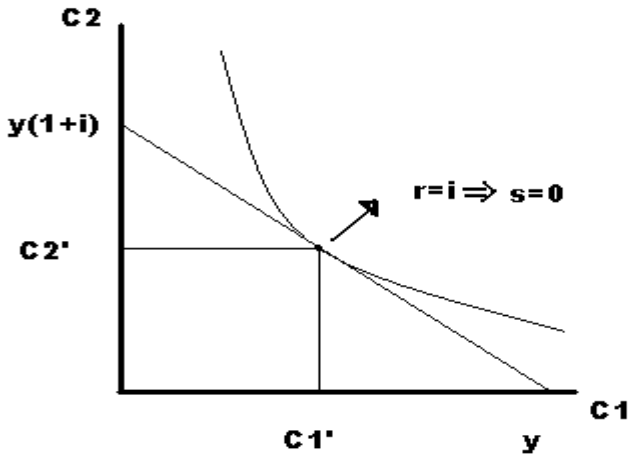

المصدر: alan randal, p102.

-يحدث تعظيم المنفعة عند تماس انحدار قيد الميزانية مع انحدار منحني السواء، اي (1+r)-=(1+i)- الذي يستلزم أن r=i، بما أن r هو المعدل الذي يقبل عنده المستهلك التخلي عن الاستهلاك الحالي مقابل الاستهلاك المستقبلي من خلال المقارنة بسعر الفائدة السوقي i، فإذا كان r<i هذا يعني الادخار سيكون اكبر من الصفر، لان المستهلك يتخلي عن جزء من استهلاكه الحالي لصالح الاستهلاك المستقبلي، أما إذا كان r=i فإن الاستهلاك الحالي يساوي المستقبلي وبالتالي يساوي الاستهلاك الدخل في كل فترة، يقال عن مسار الاستهلاك مستوي، و إذا كان r <,> i يقال أن مسار الاستهلاك يميل إلى الانحدار[1].

1-2)الحالة الأولى عرض العمل خارجي[2]: نفترض تبعا لما سبق التحويلات المالية تتكون من تحويلات خارجية مستلمة من الأسر المحلية، وندرس الآثار المترتبة عن الزيادة في تدفقات التحويلات المالية في سياق الإطار الاقتصادي السابق.

-نفترض أن الحكومة لا تفرض ضرائب على التحويلات المالية، في هذه الحالة، الزيادة في التحويلات المالية المستلمة، تزيد من دخل الأسرة المحلية بنفس مقدار الزيادة في التحويلات، وبما أن الزيادة في تدفق الدخل تكون دائمة، ومن جهة يكون المسار الزمني للاستهلاك مستوي، بما أن معدل التفضيل التفضيل الزمني يساوي سعر الفائدة، فالأسرة المحلية تقوم بصرف الدخل الزائد بشكل كامل على استهلاك

[1] - alan randal, op.cit, p102.
[2] - Ralph Chami, Adolfo Barajas, Thomas Cosimano, Connel Fullenkamp, Michael Gapen, and Peter Montiel, pp 33-34.

السلع التجارية والسلع غير التجارية. وبالتالي فإن منفعة الأسرة ترتفع، وبالتالي فان التحويلات المالية في هذه الحالة تعمل على تعزيز الرفاهية في الاقتصاد المتلقي.

-بينما يُنشأ الطلب المرتفع على السلع الغير التجارية الحاجة إلى زيادة إنتاج هذه السلع، مما يتطلب إعادة تخصيص عرض العمل الكلي الثابت (معطاة خارجية) من إنتاج السلع التجارية إلى إنتاج من السلع ، عملية إعادة التخصيص تكون مدفوعة بارتفاع الأسعار النسبية للسلع غير التجارية، أي من جهة أخرى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

-ومن جهة أخرى، يؤدي تساوي استيعاب الأسرة إلى الزيادة في دخلها،(استيعاب إنفاقها لكامل دخلها)، أي أن الحساب الجاري يظل من دون تغير بعد الزيادة في التحويلات المالية، هذا يعني أن الميزان التجاري يتدهور بالتحديد بمقدار الزيادة في التحويلات المالية، حيث يَنشا هذا التدهور (المكافئ لخلق فائض طلب محلي على السلع التجارية)، من مزيج من انخفاض منتجات السلع التجارية كنتيجة لزيادة سعر الصرف الحقيقي، والطلب الكبير على السلع التجارية الناجم عن ارتفاع مستوى الاستهلاك عموما، وانخفاض الأسعار النسبية للسلع غير التجارية.

-يعتمد توزيع مكاسب الرفاهية للأسرة المحلية المرتبطة بالزيادة في تدفقات التحويلات المالية على كيفية تخصيص التحويلات المالية عند الأسر، وعلى أنماط الاستهلاك، حيث أن هذه الأخيرة تتأثر بالمدى الذي يسبب فيه وصول التحويلات المالية تغيرا في الأسعار النسبية المحلية- من جهة أخرى سعر الصرف الحقيقي- فعندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي، فإن الأسر التي تستفيد أكثر هي تلك التي تميل إلى توجيه استهلاكها نحو السلع التجارية بدلا من السلع غير التجارية.

1-2-1) نتائج فرض ضرائب مباشرة على تحويلات المالية: نفترض أن الحكومة تفرض ضرائب على كل الزيادات في التحويلات المالية، وذلك بشكل مستمر، عن طريق زيادة مستوى المبلغ الضريبي المقتطع بمعدل يساوي الزيادة في تدفقات التحويلات، في هذه الحالة فان الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية تعتمد على كيفية تخصيص الحكومة للزيادة في إيراداتها.

الحالة الأولى: تقوم الحكومة فقط بادخار الإيرادات الإضافية التي تتلقها، في هذه الحالة، تتصرف الأسرة المحلية بنفس الطريقة السابقة قبل فرض الضرائب، ترفع من الإنفاق الاستهلاكي بمقدار الزيادة في التحويلات المالية و تظل كل النتائج السابقة مستمرة بما فيها الآثار الايجابية على رفاهية الأسرة.

الحالة الثانية: تخصص الحكومة الإيرادات الإضافية للأنفاق الحكومي على السلع التجارية، كما افترضنا سابقا أن الإنفاق الحكومي على السلع التجارية ليس له اثر على دالة منفعة الأسرة، لذلك زيادة التحويلات المالية ليس لها تأثير على الاقتصاد المحلي، أي بشكل خاص مستويات الرفاهية والاستهلاك لا تتغير

بشكل خاص. الحساب الجاري لميزان المدفوعات لا يتغير أيضا، بسبب التدهور في الميزان التجاري الذي ينشأ عن زيادة الإنفاق الحكومي (طلب حكومي) على السلع التجارية، والذي يقابل زيادة التحويلات المالية.

الحالة الثالثة:عندما تخصص الحكومة كامل الزيادة في إيراداتها على السلع غير التجارية، فإن الأثار الاقتصادية تكون مساوية لتلك التي يسببها نقصان خارجي في إنتاج قطاع السلع غير التجارية، حيث لا يحدث تغير في دخل الأسرة المتاح،و بينما عرض السلع غير التجارية المتاح للأسر المحلية للاستهلاك ينخفض بقيمة الزيادة في التحويلات المالية، ذلك لأن الحكومة ترفع من استهلاكها من السلع غير التجارية بذلك المقدار بالتحديد، أي مقدار الزيادة في التحويلات المالية، وفي حالة التوازن يرتفع سعر الصرف الحقيقي نسبيا مسببا تحول الإنتاج من السلع التجارية إلى السلع غير التجارية، وزيادة في طلب الأسر على السلع التجارية، بينما تبقى ميزانية الأسرة والحكومة متوازنة، فان الحساب الجاري يظل متوازن فيما يتعادل التدهور في الميزان التجاري مع الآثار الناجمة عن زيادة التحويلات المالية[1].

يظهر في هذه الحالة أن أثار الزيادة في التحويلات المالية تعادل انخفاض خارجي في منتجات السلع غير التجارية، مما يعني أن زيادة اكبر من التحويلات المالية في الواقع ستؤدي إلى الخفض من رفاهية الأسرة المحلية.

1-3) الحالة الثانية:عرض العمل معطاة داخلية: في هذه الحالة تصبح منفعة الأسرة لا تعتمد فقط على استهلاك الأسرة من السلع التجارية والسلع غير التجارية، ولكن أيضا على استهلاك أوقات الفراغ، وبذلك يصبح عرض العمل معطاة داخلية بوجود استهلاك اختياري لأوقات الفراغ من طرف الأسرة.

-عندما يصبح استهلاك أوقات الفراغ متغير اختياري، تستجيب الأسر للزيادة في تدفقات التحويلات المالية من خلال زيادة إنفاقها الاستهلاكي، وتخفيض عرضها من العمل، وبالتالي تستطيع الأسرة المحلية استهلاك سلع وأوقات أكثر في نفس الوقت، وبالرغم من أن نتيجة تخفيض عرض العمل تكون انخفاض الناتج الحقيقي للاقتصاد، فان ارتفاع الموارد المتاحة للآسرة في شكل تحويلات مالية، يبقى يعزز من رفاهية الأسرة في هذه الحالة.

-من جهة أخرى زيادة الاستهلاك للأسر، يعني أن الطلب على السلع التجارية وغير التجارية سيرتفع، وفي نفس الوقت عرض العمل المنخفض يعني انه عند سعر الصرف الأصلي، عرض كل من السلعتين ينخفض، ولإبقاء التوازن يرتفع سعر الصرف الحقيقي، في حين بقاء ميزانية الأسرة في توازن (استيعاب الاستهلاك لكامل الدخل) يبقى معه الحساب الجاري في توازن، مما يعني أن العجز التجاري سيرتفع بنفس

[1] - Ralph Chami, Adolfo Barajas, Thomas Cosimano, Connel Fullenkamp, Michael Gapen, and Peter Montiel, op.cit p35.

مقدار الزيادة في تدفقات التحويلات المالية، حيث يؤدي التقلص في عرض العمل وزيادة سعر الصرف الحقيقي إلى خلق فاض طلب محلي على السلع التجارية يؤدي إلى هذه النتيجة (التدهور في الميزان التجاري)[1].

1-4)علاوة المخاطر(معطاة داخلية) والتحويلات المالية: في التحليل السابق افترضنا أن سعر الفائدة المحلي للبلد المتلقي للتحويلات المالية معطاة خارجية، محدد بتكافؤ سعر الفائدة غير المغطى هذه الفرضية غير واقعية، لأن اتجاه الاقتراض لدى البلدان النامية يمتد السوق المالية الدولية، التي تعكس تقدير الدائن أو الدائنين للجدارة الائتمانية للبلد المقترض. ونظرا لأن الجدارة الائتمانية تعتمد على الموارد المتاحة للبلد لخدمة الدين، من المعقول افتراض أن علاوة مخاطر التمويل في السوق المالية ترتبط عكسيا مع حجم تدفقات التحويلات المالية في الاقتصاد المتلقي، إذا كيف سوف يتأثر التحليل السابق للآثار الاقتصادية بالتغير في تدفقات التحويلات المالية تحت هذه الظروف (علاوة مخاطر التمويل).

-كما في السابق زيادة التحويلات المالية تزيد من الدخل الحقيقي للأسرة المحلية، ولكن عندما تكون علاوة مخاطر التمويل متغيرة داخلية، تعتمد إجمالي الموارد المتاحة للأسرة المحلية، فان زيادة التحويلات المالية أيضا تخفض من سعر الفائدة المحلي، وبذلك ترتفع رفاهية الأسرة لسببين: بسبب الزيادة المرتبطة بالتدفق الكبير للتحويلات المالية، وأيضا بسبب انخفاض سعر الفائدة الذي تواجهه الأسرة المحلية، الذي يخفض تكاليف خدمة الدين.

1-4-1) الحالة الأولى: العمل معطاة خارجية: كما في حالة عرض العمل متغير خارجي ، فان الإنفاق الاستهلاكي يرتفع، لكن في الأجل القصير الزيادة في الاستهلاك تكون الآن اكبر من السابق، لأن بالإضافة إلى زيادة القيمة الحالية للاستهلاك، بسبب الزيادة في مقدار الموارد المتاحة للأسرة، فان المسار الزمني لاستهلاك الأسر يميل إلى الانحدار بدلا من أن يكون مستويا، بما أن الانخفاض في سعر الفائدة الحقيقي يحول الاستهلاك زمنيا إلى الاستهلاك الحالي بدلا من الاستهلاك المستقبلي، أي بعبارة أخرى الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة التحويلات تكون اكبر منها في حالة سعر الفائدة المحلي معطاة خارجية، وهذا يكون لسببين:

- لأن استهلاك الأسرة يزيد بأكثر من تدفقات التحويلات المالية في الأثر، وبذلك فزيادة التحويلات المالية في الواقع ترفع من عجز الحساب التجاري نظرا لان الأسر لابد عليها من الاقتراض الدولي لدعم مستوياتها من الاستهلاك في الأجل القصير.

[1] Ralph Chami, Adolfo Barajas, Thomas Cosimano, Connel Fullenkamp, Michael Gapen, and Peter Montiel, op.cit, p36.

-لأن الطلب على السلع غير التجارية يعزز زيادة اكبر من الطلب السابق، زيادة لتحويلات المالية تؤدي إلى سعر صرف حقيقي اكبر في هذه الحالة منه في حالة عرض العمل خارجي[1].

1-4-2)الحالة الثانية: عرض العمل متغير داخلي: يؤدي الانخفاض في سعر الفائدة المحلي بالأسر إلى إحلال الاستهلاك الحالي بدلا من الاستهلاك المستقبلي، بالإضافة إلى إحلال استهلاك أوقات الفراغ بدلا من الاستهلاك المستقبلي، وبذلك يكون انخفاض الناتج المحلي الحقيقي الذي يلي زيادة التحويلات المالية أعلى عندما تكون علاوة المخاطر معطاة داخلية اكبر.

2-1) التحويلات المالية معطاة داخلية[2]: حتى الآن كنا نفترض أن التحويلات المالية معطاة خارجية، هذا الافتراض جعل من الممكن دراسة الآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية في الأجل القصير، من خلال دراسة كيفية استجابة الاقتصاد للتغير في تدفقات التحويلات المالية، إلا أن تحليل النتائج الكلية لن يتوقف فقط على خصائص الاقتصاد المتلقي، كما في الحالة السابقة " التحويلات المالية معطاة خارجية"، بل سيعتمد على العوامل التي تحدد حجم التحويل.

-لذلك نفترض أن التحويلات المالية محددة من خلال دوافع إيثاريه من جهة المهاجرين، أي " تحويلات إيثاريه" بمعنى أن دالة منفعة مستلم التحويلات المالية، تدخل ضمن دالة منفعة مرسل التحويلات المالية.

- بما أن التحويلات المالية معطاة داخلية لا يمكننا نستمر في اعتبار الصدمة التي نحللها هي زيادة التحويلات المالية، وبدلا من ذلك ندرس كيفية استجابة الاقتصاد المتلقي للتحويلات الايثاريه لمجموعة من الصدمات الكلية التي يمكن أن يخضع لها.

_ ندرس تأثير صدمة إنتاجية خارجية، إذن نفترض أن الاقتصاد المتلقي التحويلات متأثر بصدمة إنتاجية موجبة، وان عرض العمل غير مرن، بما أن الصدمة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة الناتج في كل من قطاعي السلع التجارية وغير التجارية فهي ترفع من الموارد المتاحة للأسر المحلية، وبالتالي، استهلاكهم ومنفعتهم، ولأن منفعة مستلمي التحويلات المالية تؤثر في رفاهية المهاجر بوجود دافع الإيثار، فإن الصدمة الإنتاجية تؤثر على دخل المهاجر بشكل الايجابي دافعة إياه لزيادة استهلاكه، وذلك من خلال تخفيض مستوى التحويلات، وبالتالي فان الصدمة الإنتاجية ترفع من الناتج الحقيقي المحلي للاقتصاد المتلقي، وترفع من رفاهية كل من الأسر المحلية والمهاجرة، عموما يكون الانخفاض في مستوى التحويلات المالية جزئيا ولا يحدث بشكل كامل، مقابلا بذلك الآثار للايجابية للصدمة الإنتاجية.

[1] Ralph Chami, Adolfo Barajas, Thomas Cosimano, Connel Fullenkamp, Michael Gapen, and Peter Montiel, pp36-37.

[2] - Faini, Riccardo, , "Workers Remittances and the Real Exchange Rate: A Quantitative Framework," Journal of Population Economics, Vol. 7, 1994, pp. 235–245

–نفرض أن التحويلات المالية تنخفض بمقدار واحد بواحد مع الزيادة في دخل الأسرة، وبالتالي يحصل المهاجرون على كامل منافع المكتسبة من الصدمة الإنتاجية، وبالتالي في هذه الحالة يضل الاستهلاك من دون تغير، ولكن بسبب الصدمة الإنتاجية يرتفع الناتج المحلي لكل من السلع التجارية وغير التجارية، من جهة أخرى يبقى الحساب التجاري متوازن بسبب أن الاستيعاب المحلي الذي يضل أيضا مستقرا من دون تغير لانخفاض مستوي التحويلات بنفس مقدار الزيادة في الناتج الحقيقي.

– نظرا لأن الطلب على السلع غير التجارية لا يرتفع عند سعر الصرف الحقيقي الأصلي، في حين أن الناتج الحقيقي من السلع غير التجارية يرتفع كنتيجة للصدمة الإنتاجية، فان الأسعار النسبية للسلع تنخفض،– أي انخفاض سعر الصرف الحقيقي– يظهر أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي لا يكون بسبب انخفاض حجم التحويلات المالية، بدلا من ذلك يحدث كلاها أي انخفاض سعر الصرف والتحويلات المالية بسبب الصدمة الإنتاجية.

– لكن في الحالة العامة، يقابل انخفاض التحويلات المالية جزئيا صدمة الدخل الايجابية، في هذه الحالة الزيادة في الاستهلاك المحلي الناجمة من الصدمة الإنتاجية تضل اقل مما يجب أن تكون عليه إذا حدثت نفس الصدمة في غياب التحويلات المالية، أي أن زيادة الاستهلاك المحلي في جزئها الأكبر تعود للصدمة الإنتاجية، في حين أن جزءها الأصغر يكون مقابلا للتحويلات المالية، في الحد الأقصى عندما يكون المقابل لزيادة للاستهلاك من التحويلات المالية صفرا ، في هذه الحالة تكون زيادة الاستهلاك تساوي للزيادة في الدخل المحلي،مما يعني انه لا يوجد سبب لتغير سعر الصرف. ونظرا لأن الصدمة الإنتاجية تؤدي لزيادة الإنتاج للسلع التجارية بنفس المقدار في عرض السلع غير التجارية، تباعا لذلك بوجود تحويلات إيثاريه، فان الصدمة الإنتاجية الايجابية تؤدي إلى أن يكون الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي كبيرا بكبر المدى الذي تقابله التحويلات المالية من أثار الصدمة الإنتاجية[1]، ويمكن أن نوضح هذه النتائج من خلال المثال الرقمي التالي الجدول رقم(II-6) [2]:

[1] Faini, Riccardo, pp 235–245

[2]-من اعداد الطالب.

الجدول رقم(II-6): نتاج الصدمة الإنتاجية على الاقتصاد المتلقي للتحويلات المالية. (دولار)

الحالة	الدخل	التحويلات المالية	الاستهلاك	زيادة الاستهلاك	زيادة الدخل الحقيقي	سعر الصرف
قبل الصدمة الإنتاجية	100	100	200	0	0	**مستقر**
بعد الصدمة الإنتاجية	+100	100=1 مقابل تام	200	0	100	**ينخفض**
بعد الصدمة الإنتاجية	+100	50=0.5 مقابل جزئي	250	50	100	**ينخفض**
بعد الصدمة الإنتاجية	+100	0=0 مقابل صفري	300	100	100	**لا يتغير**
عدم وجود تحويلات قبل الصدمة	100	0	100	0	0	**مستقر**
عدم وجود تحويلات بعد الصدمة	+100	0	200	100	100	**لا يتغير**

المصدر: من استنتاج الطالب.

تظهر الحالة التوازنية لاقتصاد المتلقي قبل الصدمة الإنتاجية من خلال تساوي الدخل المتاح و التحويلات المالية مع حجم الاستهلاك عند مستوى 200 دولار أمريكي، بعد حدوث الصدمة الإنتاجية يزيد الدخل بـــ 100 دولار، في حالة حدوث انخفاض جزئي في التحويلات المالية بـــ 0.5 دولار لكل زيادة في الدخل مقدرة بواحد دولار، أي بحدوث زيادة 100 دولار في دخل الأسرة ينخفض مستوي التحويلات إلى 50 دولار، محققا زيادة في الاستهلاك ب 50 دولار وهي ادني من زيادة الحقيقة الدخل (100 دولار) مما ينعكس بالانخفاض على سعر الصرف الحقيقي، ونلاحظ ان الزيادة في الاستهلاك في هذه الحالة (المقابل الجزئي)هي أدنى من قيمتها في حالة الصدمة الإنتاجية بغياب التحويلات والتي تبلغ 100 دولار، في الحد الأقصى أي لما الانخفاض المقابل من التحويلات يكون صفرا لكل زيادة بواحد دولار في الدخل، بعبارة أخرى لا يحدث انخفاض في قيمة التحويلات مهما زاد الدخل، فإن الاستهلاك يزيد بنفس مقدار الدخل أي 100 دولار، مما يعني أن سعر الصرف الأصلي لا يتغير. أما إذا كان الانخفاض المقابل تام أي واحد دولار من التحويلات لكل زيادة في الدخل بواحد دولار، فان الانخفاض في التحويلات يكون معادلا للزيادة في الدخل بـــ 100 دولار، مما يعني أن الاستهلاك لن يتغير عند مستوى 200 دولار، في حين الدخل الحقيقي يكون حقق زيادة 100 دولار مما يعني انخفاض سعر الصرف الحقيقي، نلاحظ أن

الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي في حالة المقابل التام أعلى من قيمته في حالة المقبل الجزئي، من خلال المقارنة بين الزيادات المتحققة في الدخل الحقيقي والاستهلاك[1].

-في حالة عرض العمل متغيرة داخلية، فان اثر الصدمة الإنتاجية على عرض العمل المحلي تعتمد على المقايضة بين الدخل وأثار الإحلال:

_تزيد الصدمة الإنتاجية من عمر الموارد للأسرة، محفزة إياها على الاستهلاك أكثر من أوقات الفراغ، وهذا ما يخفض من عرض العمل المحلي، لكن في نفس الوقت الإنتاجية العالية لعنصر العمل، ترفع من تكلفة وقت الفراغ نسبيا إلى تكلفة استهلاك السلع، وبوجد اثر الإحلال يرتفع الخل المحلي بسبب زيادة كل من الإنتاجية زيادة عرض العمل، ولنفس الأسباب الخيرة ينخفض مستوى التحويلات المالية، وترتفع رفاهية كل من الأسرة المهاجرة والمحلية.

2)اثر الهجرة العمالة والتحويلات المهاجرين على التوازن النقدي: تلعب التحويلات دورا هاما في تغذية الضغوط التضخمية في البلدان المصدرة للعمال من خلال عدة قنوات نذكر أهمها في ما يلي:

- تؤدي الزيادة في عرض النقود من خلال التحويلات إلى زيادة القوة الشرائية نشاط إنتاجي موازي في الداخل، وحيث أن تلك التحويلات تمول الطلب في أسواق السلع الاستهلاك الترفية والمعمرة وكذلك في أسواق الأراضي والعقارات وخدمة الأعمال والخدمات الشخصية والترفيهية وكلها أسواق تتميز بدرجة أو أخرى بعدم مرونة العرض فيها فان فائض الطلب يولد ارتفاعات كبيرة في أسعار المنتجات والخدمات المتداولة في هذه الأسواق.
- تؤدي عدم مرونة العرض المحلي في هذه الأسواق إلى الاتجاه إلى الاستيراد أو لتلبية احتياجات الإضافية للطلب الممول من العاملين في الخارج، ومع تزايد حجم الاستيراد يزداد طلب التجار المستوردين للسلع المطلوبة على النقد الأجنبي، ويتم الحصول عليه بأسعار صرف مغالي فيها من خلال عمليات السوق السوداء للنقد الأجنبي التي تتعامل فيها تحويلات العاملين في الخارج بوضوح، وحتى يعوض التجار التكلفة المرتفعة للحصول على النقد الأجنبي يلجئون إلى تضخيم هوامش الربح مما يعني ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وتحميل هذا العبء للمستهلك النهائي.

وتجدر الإشارة هنا إلى نقطة جوهرية، وهي أن اثر التحويلات العاملين في الخارج في تعميق حدة الاختلال القائم بين طلب وعرض السلع والخدمات إنما هو اثر ناتج عن طبيعة "السياسات النقدية والاقتصادية " التي تتبعها حكومات تلك البلدان اتجاه التحويلات أكثر من كونه اثر ناتج عن طبيعة التحويلات ذاتها. فتحويلات المهاجرين، بما أنها موارد نقدية بالعملة الأجنبية يمكن أن تستخدم في تمويل الاستيراد وزيادة طاقة المتاح للعرض بما يتناسب مع نمو الطلب الإضافي، ويجب ألا تعالج معالجة

[1]-من استنتاج الطالب.

الإصدار التضخمي للبنكنوت ،وبعبارة أخرى فان الطلب الإضافي الذي تغذيه التحويلات ولا يقابل عرض مواز من السلع، يمكن أن يقابله عرض إضافي من خلال استخدام النقد الأجنبي في الاستيراد[1].

وعلى هذا الأساس فان تحويلات دخول العاملين في الخارج، لكونها دخولا "شبه ريعية" وليست عوائد لعناصر الإنتاج بالمعنى الحقيقي، فهي تسهم بالتالي في زيادة فائض طلب الإجمالي من خلال زيادة إنفاق الاستهلاك الخاص"بالأسعار الجارية" وذلك على النحو الموضح في الصيغة التالية (1) المستخدمة في فائض الطلب:

$$DX= (C_p+ C_g+ I+ E) +y \rightarrow (1)$$

حيث D إجمالي الفائض الطلب المحلي ،C_p وC_g هما الاستهلاك الخاص و الاستهلاك العام بالأسعار الجارية ، I و E هو الاستثمار والمخزون السلعي بالأسعار الجارية، Y هي إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، إلا أن هذه التحويلات كما يمكن لها من ناحية أخرى أن تؤثر على صافي فائض الطلب net excess من خلال زيادة الاستيراد لإشباع جزء من فائض الطلب الإجمالي، وبدون أن يزيد هذا الاستيراد من عجز العمليات الجاري في ميزان المدفوعات F في المتطابقة التالية (2) لكونه استيرادا ممولا بنقد أجنبي يتولد خارج نطاق الاقتصاد القومي، ولا تقوم الدولة بتحويله من مواردها النقدية الذاتية ، ويؤدي ذلك في النهاية إلى التقليص حجم الطلب الذي يمثل ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع والذي يعرف على انه:

$$DX_n = D_X - F \rightarrow (2)$$

–إلا انه ما يحدث في غالبية البلدان المصدرة للعمالة هو فشل السلطات الحكومية المعنية في اجتذاب التحويلات من خلال القنوات الرسمية، مما يجعل الجزء الأكبر منه يمر يتجه إلى سماسرة ووسطاء السوق السوداء للعملة، ممولا لسلع لا تخدم احتياجات الاستهلاك الضروري واحتياجات برامج الاستثمار. بحيث يضل الاختلال بين العرض والطلب على السلع قائما لأنه اختلال في مجال السلع لضرورية و اللازمة لغالبية المواطنين، في حين السلع المستوردة والتي يمكن أن تقلص حجم صافي الطلب، لا تمثل سوى عرضا لسلع لا تخدم سوى شرائح اجتماعية محددة، وبالتالي فان السياسات الحكومية الاقتصادية والنقدية المتبعة هي المسؤولة عن الفشل في جعلها موارد حقيقية.

[1]- رمزي زكي ، نفس المرجع، ص 153.

- زيادات إيداعات الأفراد لدى البنوك من خلال التحويلات ترفع من قدرة البنوك على الإقراض لتمويل الطلب على لقروض لمواجهة الإغراض الاستهلاكية والقروض المخصصة لبناء المساكن، مما يؤدي من خلال مضاعف الائتمان إلى أن يصبح خلق النقود أكثر تسارعا من زيادة طاقة العرض المحلي ومن زيادة الطاقة على الاستيراد[1].

3-1)تأثير تحويلات العاملين في الخارج على أنماط الإنفاق: من الناحية النظرية تعتبر التحويلات مصدر كامنا للادخار والتكوين الرأسمالي. وقد تسهم التحويلات في زيادة حجم الاستثمارات ورفع مستوى الناتج المحلي من خلال حسن استخدامها من القنوات الاستثمارية المنتجة، ومن خلال اثر المضاعف لإنفاقها على الأغراض الاستهلاكية، مما ينتج عنه أيضا زيادة في فرص التوظيف والتشغيل. كذلك قد تلعب التحويلات دورا أساسيا في تدعيم قطاع التصدير من خلال توفير النقد الأجنبي اللازم لتوسيع طاقة هذا القطاع أو تشغيل الطاقات العاطلة به، مما يسمح بمزيد من النقد الأجنبي في المستقبل، وفضلا عن ذلك يمكن أن يؤدي الطلب الإضافي للمهاجرين إلى استخدام الطاقات العاطلة في بعض الصناعات المحلية، وقد يؤدي حتى إلى تحقيق وفورات الحجم في الإنتاج.

إلا أن الجانب الايجابي لتحويلات المهاجرين يتوقف على طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة من بلدان الأصل تجاه التحويلات ، فضلا على أن طبيعة التحويلات في حد ذاتها وكيفية تخصيصها تقلل من حدوث هذه التأثيرات المحتملة المواتية، فتحويلات المهاجرين إنما هي تحويل لدخل شخصي تخصص بين الاستهلاك والادخار، خلافا للتحويلات المالية الأخرى من الخارج، كالمعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالتالي فان نمط تخصيصها يخضع للاعتبارات الشخصية من قبل الأفراد وليس من قبل السلطات المعنية، ومن أهم التأثيرات المرتبطة بتحويلات المهاجرين تأثيرها على حجم وأنماط الإنفاق الاستهلاكي والاستيرادي والاستثماري، وتأثير ذلك على حجم الطلب الكلي والناتج الكلي[2].

ونظرا لكون التحويلات دخول شخصية، فان قسما هاما منها يستخدم لتمويل أغراض الاستهلاك مما يدفع بالإنفاق الاستهلاكي إلى مستويات لن يصل إليها في حالة غياب انسياب التحويلات من الخارج إلى بلدان المنشأ مما ساهم في تعميق الطابع الاستهلاكي consumerism لمجتمعات الدول النامية، وفضلا عن ذلك رفع مستوى الاستهلاك الخاص وزيادة نسبته إلى الناتج القومي، يلاحظ أن الطلب الإضافي الممول من تحويلات المهاجرين يؤدي إلى توسيع نطاق الاستهلاك على عدد اكبر من الأفراد بالنسبة للسلع غير الضرورية و السلع الكمالية والترفية.

[1]- رمزي زكي ، نفس المرجع، ص 154.
[2]- المعهد العربي للتخطيط، المرجع السابق، ص 155.

ويضاف إلى هذه السمات عاملين على درجة كبيرة من الأهمية يسهمان في تعميق الطابع الاستهلاكي- خاصة الكمالي- لنمط الإنفاق في البلدان لمصدرة للعمالة، وجعل هذا النمط يختلف عما كان عليه في حالة غياب الهجرة:

*الدور الهام الذي يلعبه اثر المحاكاة demonstration effect من دفع الأسرة التي يهاجر احد أفرادها إلى إتباع أنماط استهلاكية جديدة لم تكن معهودة إليها من قبل.

*استمرارية حجم وأنماط إنفاق المهاجرين لدى عودتهم بسبب تعودهم على مستوى معين من الاستهلاك يكون من الصعب الاستغناء، وفي هذا الصدد فان فرضية الدخل النسبي relative income hypothesis والتي بمقتضاها يتحدد تخصيص دخل الأسرة بين الإنفاق والادخار وفقا لاعتبارات ((الدخل النسبي))، وليس الدخل المطلق هي التي تحكم تصرفات المهاجرين لدى العودة، وبعبارة أخرى فان إنفاق الأسرة المهاجرة لدى عودتها يرتبط بمستوى دخل الذروة peak income الذي تم الحصول عليه في الخارج، وليس بمستوى الدخل الجاري current income ، مما يعني انخفاض الدخل القبل للتصرف بعد العودة، يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك بنسبة اقل من نسبة انخفاض الدخل والسحب من المدخرات بنسبة اكبر منه.

و بما أن السلع المعمرة وغير المعمرة والترفية تحتل أو قائمة تفضيلات الاستهلاك لدى المهاجرين، وأسرهم فان الطلب الاستهلاكي الإضافي الممول من التحويلات يؤدي إلى زيادة تدريجية من المكون الاستيرادي import component للسلع والخدمات، وتضخيم فاتورة الاستيراد في موازين مدفوعات الدول النامية، وينتج ذلك بسبب ما تؤدي إليه تحويلات المهاجرين من إحلال متزايد للمنتجات المستوردة محل المنتجات المحلية والتي تمثل سلعا رديئة.

كذلك فان احد أهم الآثار المترتبة عن استخدام تحويلات المهاجرين في إشباع حاجات استهلاكية الترفية ذات مكون استيرادي مرتفع تعميق حدة الفوارق في أنماط الاستهلاك في المجتمع بين الذين نجحوا في الهجرة، والذين لم تسنح لهم فرص العمل في الخارج.

كذلك فأن نمط استثمار تحويلات المهاجرين واتجاهها إلى مجالات الاستثمارات التقليدية، التي تتميز بارتفاع العائد وانخفاض درجة المخاطرة وسرعة استرداد رأس المال، والربحية السريعة والكبيرة بسبب وجود عنصر قوي للمضاربة في تفضيلها، يؤدي إلى تغذية الضغوط التضخمية في بلدان الأصل، فضلا عن حرمان الاقتصاد القومي من موارد نقدية هامة يمكن توجيهها إلى التراكم الرأسمالي[1].

[1]- رمزي زكي ، المرجع السابق، ص 156.

4-1)اثر تحويلات المهاجرين على حجم الناتج المحلي: يتضح هذا الأثر من خلال ما يمكن أن يؤدي إليه إنفاق التحويلات من زيادة حجم الطلب الكلي، وذلك وفقا لقيمة مضاعف الإنفاق الاستهلاكي الممول من التحويلات وقد يدعم من زيادة الطلب الكلي بسبب الزيادة الأولية في الإنفاق الاستهلاكي الممول من التحويلات، زيادة أخرى في الإنفاق الاستثماري بسبب زيادة إيداعات الأفراد الممولة من التحويلات في البنوك التجارية، من ثم زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان على مع ما يصحب ذلك من احتمال زيادة مستوى الاستثمار. ويتوقف تأثير مضاعف الإنفاق من التحويلات وقدرته على رفع مستوى الإنتاج المحلي ومستوى النشاط الاقتصادي على ما إذا كانت الزيادة في الطلب الكلي الممولة من التحويلات سوف ترفع من الناتج المحلي أم ستتجه إلى الاستيراد، وهو ما يتوقف بدوره على عدة عوامل من أهمها مرونة الهيكل الإنتاجي، و قد تسهم التحويلات في توفير النقد الأجنبي اللازم لإزالة بعض اختناقات الإنتاج واستيراد المعدات الرأسمالية أو المدخلات الإنتاجية الأخرى، مما يسمح بزيادة العرض من السلع و الخدمات اللازمة لمقابلة الطلب الإضافي الممول من التحويلات. إلا انه من ناحية أخرى هذه ه الزيادة في مستوى الناتج لن تتمكن من مقابلة كل الزيادة في الطلب الممول من التحويلات مما يعني إيجاد ضغوط تضخمية من ناحية والاهم من ذلك إشباع الجزء الأكبر من الطلب الإضافي من خلال الاستيراد.

وبذلك كلما ارتفع الميل الحدي للادخار من التحويلات وارتفع الميل للاستيراد من الإنفاق الاستهلاكي، كلما انخفضت قيمة مضاعف الإنفاق الكلي في اقتصاديات بلدان الأصل، وعلى العكس كلما انخفضت الميول إلى الادخار والاستيراد المستقطعة من التحويلات، كلما ارتفعت قيمة المضاعف و انعكس تأثير التحويلات في رفع مستو الناتج المحلي في بلدان الأصل.

كما تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الدور الذي تلعبه التحويلات في التأثير على حجم الناتج الزراعي، إذ يؤدي تحويل المهاجرين مبالغا نقدية لأسرهم في المناطق الريفية على نحو سلبي إلى جعل غير المهاجرين عازفين عن العمل في الأرض اعتمادا على المورد الخارجي، و يترتب عن ذلك انخفاض معدل استخدام الأراضي وانخفاض حجم الناتج المتاح من الناتج الغذائي واستخدام جزء كبير من التحويلات في استيراد الغذاء، كما ينخفض حجم الصادرات إذا ما كانت مواد أولية زراعية، ويذكر في بعض الحالات انه توقفت زراعة الأرض تماما، كما هو الحال في مقاطعة مونتسيرات montserrat في غرب الهند، أو تم استحداث أدوات زراعية لتحل محل العمالة[1].

[1]- رمزي زكي ، المرجع السابق، ص 156.

خلاصة الفصـــل:

يظهر أن هنالك اختلافا دوليا في طرق تقييد التحويلات وتعريفها،هذا ما يعني تضارب أرقام هذه التحويلات، بالإضافة إلى ذلك فان الطرق والقنوات التي تؤدى من خلالها هذه التحويلات تكون سببا في تصنيفها إلى رسمية وغير رسمية، فالتحويلات الرسمية تشمل كل التحويلات التي تتم من خلال قنوات رسمية أي معتمدة من طرف البلاد، وبذلك فان حجه الحقيقي يتأثر بشكل مباشر بطرق لتحويل، وكذلك بتكاليف التحويل، ثم أن التحويلات تتملك محددات خاصة إضافة عن طبيعتها كتدفقات دولية تميزها عن باقي التدفقات الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر، وبشكل أدق تكون هذه المحددات سببا في تميز التحويلات في بعض الحالات الاقتصادية عن باقي التدفقات الدولية، ويظهر تأثيرها في اقتصاديات الدول النامية وبشكل خاص عبر الحسابات الجارية لموازين المدفوعات في الأجل القصير،وعلى النمو في الآجل الطويل.

الفصل الثالث

الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين في تونس والمغرب

تمهيـــد:

أظهر تاريخ الهجرة الدولية في البلدان المغاربية الثلاث تونس، المغرب والجزائر تماثلا كبيرا من حيث الظروف الداخلية والخارجية لها، وبالرغم من توقف التدفقات الكبيرة للمهاجرين من هذه البلدان نحو أوروبا منذ 1974، خاصة تونس والجزائر، هذه الأخيرة التي تحولت إلى نقطة عبور للهجرة الدولية القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، بينما شهد المغرب هجرة حديثة نحو اسبانيا، تدعمت هذه البلدان بجاليات كبيرة استقرت في البلدان الأوروبية، هذه الجاليات سواء كانت إقامتها دائمة أو مؤقتة، تقوم سنويا بتحويل جزء من مدا خيلها ومدخراتها إلى البلدان الأصلية، تظهر أهمية هذه التحويلات من كونها تتم بالعملة الصعبة، وحجم تدفقها المتنامي إلي هذه البلدان، مما يعطي لها إمكانية المساهمة في عملية تمويل التنمية خاصة في المغرب وتونس، وفي هذا الفصل نحاول دراسة النقاط التالية:

-تطور الهجرة الدولية من تونس والمغرب.

-وضعية المهاجرين في سوق العمل.

-تطور حجم التحويلات والأهمية والتأثير الاقتصادي لها في كلا البلدين.

بينما نخصص نفس الدراسة في الفصل المقبل للجزائر.

المبحـــث الأول: الهجـــرة والتحويـــلات في المغـــرب

–شكل المغرب حوضا هاما للهجرة الدولية، فإذا كان طوال النصف الأول من القرن العشرين بلدا مستقبلا للهجرة، واستضاف تدفقات كبيرة نسبيا من المهاجرين من بعض البلدان الأوروبية، فإن الهجرة المغربية نحو هذا الحيز أصبحت منذ 1960 ظاهرة اجتماعية هامة، ومع استمرار هذه الظاهرة والميل القوي للهجرة، الذي يكمن خلف عوامل مختلفة، رغم خلق سياسات تقييدية للهجرة الدولية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، مع تشكل حجم هجرة كبيرة والتي أصبحت قضية رئيسية بين المغرب والضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ، بالنتيجة أصبحت هذه الجالية تكون نظام علاقات اقتصادية واجتماعية ثقافية مع البلد الأصل، ولا تزال دون أدنى شك المساهمة الاقتصادية للمهاجرين المغاربة عبر التحويلات المالية والعينية التي يقومون بها الأكثر أهمية في هذا الجزء من العلاقات مع البلد الأصل.

المطلـــب الأول: الهجرة المغربية الدولية

–بدأت الهجرة المغربية قبل حوالي قرن، وشهدت حركية قوية ابتدءا من سنة 1960، حيث لم تتوقف حركة الهجرة عن التطور، بالرغم من أن تدفقاتها شهدت انخفاضا بسبب سياسة غلق الحدود وسياسة الهجرة الطاردة التي فرضتها البلدان الأوروبية مع منتصف السبعينيات.

1)تطور الهجرة المغربية الدولية: إن الأسباب التي دفعت بالمغاربة للهجرة في أوائل الستينات لا تختلف في مجملها عن تلك التي واجهت بلدان المغرب العربي الأخرى (الجزائر وتونس)، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية لما بعد الحرب العالمية الثانية بأوروبا خلفت نقصا كبيرا في القوة العاملة الضرورية لإعادة بناء اقتصادياتها، وبذلك انصرفت نحو عدد من بلدان شمال إفريقيا لتلبية احتياجاتها من اليد العاملة، وبذلك شكل المغرب مصدرا مهما لليد العاملة خلال الفترة من 1960 حتى سنة 1973 والتي تميزت بنمو اقتصادي متصاعد في البلدان الأوروبية[1]، ولكن انطلاقا من سنة 1974 ومع اندلاع الأزمة الاقتصادية في البلدان الأوروبية في أعقاب أول أزمة نفطية التي هزت الاقتصاديات العربية عام 1973، وارتفاع نسب البطالة في البلدان الأوروبية دفع هذه الأخيرة إلى فرض سياسات هجرة طاردة من خلال وقف الهجرة، ودعم عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، وتنظيم الهجرة فيما يعرف بالتجميع الأسري، هذه السياسات ترتب عنها عودة نسبة 6% من المهاجرين المغربيين حتى سنة 1982، بينما نتج عن التجميع الأسري التي طبقت رسميا سنة 1976 استفاد منها حوالي 310000 مغربي تمكنوا من دخول فرنسا وذلك حتى عام 1975[2].

[1]-رمزي زكي، نفس المرجع، ص519.

[2] -Nadia mercey ,le troisième âge de l'immigration marocaine en France, mémoire pour l'obtenir du master 2 mangement interculturel et médiation religieuse, université AIX Marseille 3,2005, p08.

حديثا يتواجد 85% من مجموع المغربيين المقيمين في الخارج في أوروبا بتعداد أكثر من مليون فرد لسنة 2003، حيث تحتل الجالية المغربية مرتبة ثاني اكبر مجموعة مهاجرة في الاتحاد الأوروبي بعد تركيا بحوالي 3 مليون مهاجر، يتركز المغربيون بنسبة 30% في فرنسا، (25%–30%) في اسبانيا، 20% في هولندا ، كما تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (III–1): عدد المهاجرين المغربيين (بالآلاف) في الدول الرئيسية المستقبلة في الاتحاد الأوروبي.

البلد أو المنطقة المضيفة	عدد المهاجرين المغربيين	اسبانيا	عدد المهاجرين المغربيين
أوروبا	1.666	• كاتلونيا	143
فرنسا	504	• مدريد	61
اسبانيا	378	• الأندلس	57
هولندا	295	• فالنسيا	35
بلجيكا	204		
ايطاليا	174		

المصدر: femip , rapport 2005 ; p59.

–تعد فرنسا الوجهة التقليدية للمهاجرين المغربيين لكن نسبة النمو الجالية المغربية في اسبانيا، كانت تؤشر انه بين 2005–2006 ستتجاوز في حجمها نظيرتها في فرنسا، وهذا ما سنكتشفه من خلال دراسة الهجرة المغربية إلى اسبانيا[1].

2)الهجرة المغربية إلى اسبانيا: تعد واحد من أكثر الظواهر ملاحظة في ما يتعلق بالهجرة المغربية نحو الخارج، الوجهة الجديدة لتدفقات المهاجرين المغربيين نحو مناطق جذب جديدة كاسبانيا وبعدها ايطاليا بدرجة اقل، اسبانيا التي كانت إلى تاريخ قريب بلدا مصدرا للهجرة، حيث لا تزال تحصي 2,5 مليون مقيم بالخارج قلما شكلت مقصدا مميزا للمغربيين أو بالأحرى كانت بلد عبور نحو بلدان الاستقبال التقليدية، لكن عقد التسعينيات سجل تحولا كبيرا من تاريخ الهجرة الدولية في هذا البلد، من بلد مصدر للهجرة إلى بلد مستقبل للهجرة، فانطلاقا من سنة 1991 أصبح رصيد الهجرة في اسبانيا ايجابيا باستمرار، حيث شكل الانتعاش

[1] -femip : facility for euro-Mediterranean Investisement and partnership, study on improving the efficiency of works' remittances in Mediterranean countries. rapport 2005. P 59.

الاقتصادي الذي شهدته اسبانيا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي طلبا إضافيا على القوة العاملة، الذي سبب تدفقا كبيرا للمهاجرين عبر العقد الماضي، ويمثل المغربيون إحدى اكبر الجاليات تدفقا إلى اسبانيا .

2-1)تطور عدد المهاجرين المغربيين في اسبانيا[1]: ضمن السكان الأجانب المقيمين في اسبانيا، يشكل المغربيون الجالية الأكثر عداد، فتبعا للإحصاءات فإن عدد المغربيين المقيمين في اسبانيا والمسجل في جانفي 2006 بلغ 511294، وبذلك هم يشكلون الجالية الأولى في اسبانيا بنسبة 13,7% من مجموع الأجانب، تليها الاكوادور497799 ،رومانيا بـــ317366 ، كولومبيا بـــ271239 وهذا يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-2): تطور الجاليات الأجنبية من جنوب المتوسط باسبانيا 1998-2005 (فرد)

البلدان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
	عدد السكان الأجانب							
تركيا	416	444	572	727	883	1067	1145	1483
الجزائر	5924	7637	10759	18265	28921	36301	39425	46278
مصر	799	911	1016	1274	1703	2098	2076	2501
المغرب	**111043**	**133002**	**173158**	**233415**	**307458**	**378979**	**420556**	**511294**
تونس	528	550	666	814	1080	1299	1316	1566
فلسطين	465	475	580	708	933	1322	1467	1818
الأردن	696	747	814	921	1076	1200	1105	1297
لبنان	1072	1080	1137	1263	1417	1483	1346	1442
سوريا	1187	1186	1311	1623	2019	2266	2195	2579
المجموع	**637085**	**748954**	**923879**	**1370657**	**1977946**	**2664168**	**3034326**	**3730610**
المغرب%	**18**	**26,4**	**29,9**	**27,6**	**20,9**	**10,4**	**19,5**	-

المصدر: المعهد الوطني الاسباني للإحصاء(www.INE.es).

-ووفقا للإحصائيات الرسمية فان المغربيين الذين كانوا مقيمين بصفة رسمية في اسبانيا سنة 1985 لم يتجاوز عددهم 5817 مقيم، بينما شهدت أعدادهم زيادة سريعة لتبلغ 378979 في سنة 2003 و 511294 فرد في عام 2005 أي بزيادة قدرها 87 مرة خلال 20 سنة. بينما تباطأ معدل نمو الهجرة المغربية نحو اسبانيا بشكل كبير خلال الفترة 2001-2004 ليفسح المجال أمام التطور المستمر لعدد الرعايا من أمريكا اللاتينية وعلى وجه الخصوص الإكوادوريين من 3972 سنة 1998 إلى 497799 في جانفي 2005، من جهة أخرى فإن معدل نمو الجالية المغربية تجاوز 29% في سنة 2000، ثم انخفض إلى 10% في 2003

[1] Mohamed khachani et Mohamed mghari , l'immigration marocaine en Espagne ,CARIM, 2006, p 04.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الجالية المغربية تبقى هي الجالية الغالبة في اسبانيا إلا أنها تفقد نسبيا أهميتها بالقياس إلى نمو عدد ونسبة العمال الإكوادوريين، حيث عرفت الجالية الإكوادورية أعلى نسبة نمو متجاوزة 2000 فرد سنة 1995 إلى 115000 فرد سنة 2002 بينما ساهم تجميد تطبيق اتفاقية الهجرة بين المغرب واسبانيا الموقعة في مدريد 27 جويلية 2001 في تقليص عدد العمال المغربيين، حيث انخفض حجم عروض العمل الممنوحة لهم في سنة 2002.

– كما يلاحظ مثلا في الفترة 1997–2002 أي خلال خمس سنوات أن عدد المقيمين بصفة شرعية تجاوز العدد 115945 إلى 282432 هذا الرقم يعد ضئيلا مقارنة بتطور الهجرة من الإكوادور في الفترة نفسها، من 3986 سنة 1997 إلى 115301 في 2002، وهذا يعود إلى السياسة التي اعتمدتها اسبانيا لإدارة تدفقات الهجرة في السنوات الأخيرة، و التي تبحث عن أشخاص اقرب إلى المجتمع الاسباني على المستوى الثقافي واللغوي والديني مما أدى إلى "أمركة لاتينية" للهجرة القادمة من خارج الاتحاد الأوروبي، كما أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية للهجرة مع دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية[1].

2–2)الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للهجرة المغربية في اسبانيا: هذه الخصائص تسمح بتوضيح صفة المغربيين المقيمين في اسبانيا والتي تتعلق بالعمر والجنس.

–تكشف ملاحظة توزيع المهاجرين المغربيين في اسبانيا على تأنيث التدريجي للهجرة المغربية رغم أن هذه الظاهرة بدأت على نحو ضئيل خلال عمليات التسوية الأولى لوضعية المهاجرين سنة 1986، والتي كانت في جزءها الأكبر متعلقة بسياسة التجميع الأسري هذه السياسة التي استفاد منها المهاجرون من الجيل الأول، حيث شكلت لهم فرصة لتسوية وضعيتهم، وجلب أسرهم معهم، وبشكل عام فإن البيانات عن نسبة السكان الأجانب من الإناث في الجدول التالي تؤكد أن الجالية المغربية التي استقرت في اسبانيا اغلبها من الذكور:

[1] - Mohamed khachani et Mohamed mghari, op.cit , p 5.

الجدول رقم(III-3): السكان الأجانب الإناث في اسبانيا (فرد)

البلدان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
	عدد السكان الأجانب من الإناث							
تركيا	135	139	155	223	258	334	358	461
الجزائر	1380	1943	2837	4025	5857	7851	932	11145
مصر	233	259	279	328	410	495	497	584
المغرب	**39790**	**48287**	**63364**	**79940**	**101307**	**123307**	**141873**	**170498**
تونس	136	146	1673	213	284	341	359	436
فلسطين	193	196	241	287	362	529	601	739
الأردن	242	261	264	301	337	377	349	414
لبنان	243	360	390	424	480	511	484	520
سوريا	463	453	508	613	754	833	809	946
المجموع	**314824**	**369619**	**452413**	**653820**	**929767**	**1249418**	**1428603**	**1738576**
المغرب%	**35,8**	**36,6**	**36,6**	**34,4**	**32,9**	**32,6**	**33,7**	**33,3**

المصدر: المعهد الوطني الاسباني للإحصاء(www.INE.es).

-في سنة 2005 مثلت النساء المغربيات (170498) بنسبة 33,3% من مجموع المغربيين في اسبانيا و تقترب عدة دول أخرى مع المغرب في هذه النسبة: تونس 27%، الجزائر24% تركيا 31% وبشكل عام فإن تغير نسبة الأجانب في اسبانيا بين عام 1998 وعام 2005 (الجدول **III-3**) بين التراجع والتحسن يشير من جهة إلى فتوة وتشبيب تدفقات المهاجرين ومن جهة أخرى إلى عجز بعض الآليات المستخدمة في سياسة التجميع الأسري[1].

-ظاهرة أخرى والتي تميز اليوم الهيكل العمري للمهاجرين المغربيين في اسبانيا، وهي تشبيب هذه الجالية، حيث يظهر التوزيع المئوي للجالية المغربية حسب الفئات العمرية باسبانيا في سنة 2005 كما يلي : 85% تحت سن 45 سنة منهم 54,6% مابين 26-45 سنة، 17,9% مابين 17-25 سنة، و 12,5% اقل من 16 سنة في المقابل نسبة الذين تبلغ أعمارهم من 46 إلى 65 سنة 10,2% أما نسبة من تزيد أعمارهم عن 65 سنة فهي لا تتعدى 4,4% والجدول التالي يوضح توزيع المهاجرين المغربيين حسب الفئات العمرية[2]:

[1] - Mohamed khachani et Mohamed mghari , op.cit ,p07.
[2] -- Mohamed khachani et Mohamed mghari , op.cit ,p09.

الجدول رقم(III-4): توزيع المهاجرين المغربيين في اسبانيا حسب الفئات العمرية (فرد)

البلدان	اقل من 16سنة	17-25 سنة	26-45 سنة	46-65 سنة	65+		الإجمالي 2005
	عدد السكان الأجانب						
الجزائر	1969	2382	19725	2548	909	8	**27541**
مصر	104	134	1164	205	80	0	**1687**
المغرب	48571	69915	212733	39709	17290	0	**389847**
تونس	53	97	691	125	46	1622	**1015**
فلسطين	68	107	579	199	77	3	**1030**
الأردن	32	87	433	146	45	0	**743**
لبنان	71	106	558	164	87	0	**986**
سوريا	114	154	893	206	108	0	**1475**
المجموع	169222	278733	1062083	330639	139339	1917	**1981933**
المغرب%	**12.5**	**17.9**	**54.2**	**10.2**	**4.4**	**0.4**	**100**

المصدر: المعهد الوطني الاسباني للإحصاء(www.INE.sp).

-تكشف المقارنة بين الأنماط العمرية للمهاجرين من جنوب البحر الأبيض المتوسط أن الجالية المغربية في اسبانيا هي الأعلى فتوة نسبيا لأن نسبة الفئة العمرية اقل من 16 سنة والفئة من 17-25 سنة هي 18,5%، و17,9% على التوالي، وهما أعلى من تلك الموجودة في الجاليات الأخرى حيث تبلغ نسبة الفئة العمرية اقل من 16سنة في3,4% ، 7,7% في الأردن وسوريا على التوالي، ونسبة الفئة العمرية 17-25 سنة هي 7,9% لمصر، 11,7% للأردن و8,6% للجزائر.

3)سياسة الهجرة وسوق العمل : دفع واقع الهجرة وضرورة السيطرة عليها الحكومة الاسبانية لبناء القواعد السياسية للهجرة، وفي إطار هذا الهدف صدر القانون المتعلق بحقوق وحريات الأجانب ومرسوم تنفيذه على التولي في جويلية 1985، وماي 1986.

-منذ عام 1991 اعتمدت سياسة الهجرة قواعد جديدة، والتي كانت معظمها تخص التدفقات القادمة من المغرب :

*تطبيق تسوية وضعية المهاجرين الأجانب 1991، الذي يسمح بتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين.

*تطبيق سياسة الحصص "الكوتا" انطلاقا من عام 1992 بهدف تنظيم تدفق العمالة الأجنبية، وقد فرضت اسبانيا بعد إجراء هذه التدابير التأشيرة على الرعايا المغربيين وذلك للتحكم بشكل أفضل في التدفقات القادمة من المغرب، وأسهمت سياسة الحصص وعمليات التسويات القانونية للهجرة الى تدفق كبير نسبيا للمهاجرين المغاربة[1]، كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم(III-5): عمليات تسوية الوضعية للمهاجرين المغربيين 1991-2005 (فرد)

العمليات	عدد الطلبات	التسوية	عدد المغربيين	المغربيين %
تسوية 1991	128.127	110.067	49.089	**44.6**
تسوية 1992	6.777	5.881	1.623	**27.7**
قرار استثنائي 1993	6.000	5.220	663	**12.7**
قرار استثنائي 1994	36.725	22.511	7.878	**35.0**
قرار استثنائي 1995	37.206	19.953	8.387	**42.1**
قرار استثنائي 1996	24.637	19.634	6.479	**33.0**
قرار استثنائي 1997	67.174	24.585	9.281	**37.6**
قرار استثنائي 1998	62.697	28.0.95	11.131	**39.6**
قرار استثنائي 1999	97.707	39.879	13.212	**33,1**
تسوية 2000	183.944	93.668	26.436	**28,2**

المصدر: www.ILO.com الدليل السنوي للهجرة، 2000.

و تجدر الإشارة انه على المستوى الثنائي تم التوقيع على الاتفاقات المتعلقة بالهجرة وهي كالتالي:

*اتفاق الضمان الاجتماعي 08 نوفمبر1979.

* اتفاق إعادة القبول وقع مع الحكومة المغربية في 13 فيفري 1992، وتلتزم هذه الأخيرة فيه بقبول الأجانب غير الشرعيين الذين يدخلون الحدود الاسبانية .

*الاتفاق حول تصاريح الإقامة والعمل للمواطنين المغاربة المقيمين في اسبانيا و الرعايا الأسبان في المغرب وقعت فيفري عام 1996.

*الاتفاق الإداري المتعلق بالعمال الموسميين المغربيين في اسبانيا30 ديسمبر 1999.

* اتفاق حول التشغيل تم توقيعه في 25 جويلية 2001.

[1] - Mohamed khachani et Mohamed mghari , op.cit ,p 11.

3-1) المهاجرون المغربيون في سوق العمل: يبلغ عدد العمال المغربيين المسجلين في الضمان الاجتماعي في 14 جانفي 2003 باسبانيا حوالي 159813 فرد هذا الحجم من العمالة يتوزع بين 4,4% من الخواص و 95,6% من الموظفين. يتركز الخواص في قطاع التجارة خصوصا تجارة التجزئة (40%) بينما يمثل أصحاب المشاريع التجارية 7%، الفنادق 2% وعدد غير محدود في قطاع البناء، ينشطون بشكل رئيسي في نواحي برشلونة 38%، ملقه ومدريد 7%، الكتاني5% والجدول يظهر توزيع العمال المغاربة حسب القطاعات في اسبانيا[1]:

الجدول رقم(III-6): توزيع العمال المغربيين حسب القطاعات في اسبانيا 1992-1999 %.

القطاعات	1992	1993	1994	1995	1996	19997	1998	1999
الزراعة	24,0	24,7	23,5	30,0	33,6	36,2	37,3	36,8
الصناعة	8,9	9,5	8,4	8,3	7,9	8,1	8,0	8,0
البناء	24,8	21,6	16,4	16,3	15,3	15,1	14,0	15,5
الخدمات	41,9	44,2	37,3	36,8	35,5	35,3	35,7	35,1
غير مصنفة	0,4	0,0	14,4	8,5	7,8	5,3	5,0	4,6
إجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: www.ILO.com الدليل السنوي للهجرة، 2000.

فيما يخص الوظائف فإنه وفق القانون الأساسي الاسباني فإن منح رخص العمل للأجانب مشروط بوضعية سوق العمل في اسبانيا فتراخيص العمل لا تمنح إلا للأنشطة التي ترفض العمالة الاسبانية العمل بها، وهذا يشرح طبيعة تركز العمال المغربيين في بعض القطاعات حسب الحصص كما يلي: 37% بالزراعة، الخدمات 35% ، البناء 51%، الصناعة 8%، باقي الأنشطة 5% ، وبشكل عام هي وظائف لا تتطلب مهارة عالية و موسمية (الزراعة و السياحة) أو تابعة للظروف الاقتصادية بقوة (البناء)، وهي من الوظائف الأقل تفضيلا في سوق العمل الاسباني حيث يرتفع مؤشر الموسمية فيها البناء 57%، خدمات التنظيف 49%، الخدمات المنزلية 47%، الفندقة 46%[2].

-المطلب الثاني: تحويلات المهاجرين المغربيين

تطور الهجرة الدولية المغربية كون خلال سنوات طويلة جالية مهمة من المغتربين يعملون ويقيمون في الخارج، هذه الجالية الكبيرة لازالت ترتبط اجتماعيا واقتصاديا بأسرهم في المغرب، عبر دعهم بتحويل جزء من مداخليها، هذه التحويلات لاشك أن لها تأثير معين في الاقتصاد المغربي.

[1] - Mohamed khachani et Mohamed mghari , op.cit ,p 10.
[2] - Mohamed khachani et Mohamed mghari , op.cit ,p 12.

1)مصادر تحويلات المهاجرين المغربيين: لا يختلف المغرب عن تونس في تقييد التحويلات في ميزان المدفوعات، فهي تسجل على ثلاث حسابات، تحويلات العمال، تعويضات المهاجرين، تحويلات المهاجرين[1]، وبالنسبة إلى قنوات التحويلات فيوجد في المغرب 1882 فرع بنك و1700 فرع لمراكز التحويل محتلا المرتبة الثانية بعد تونس من حيث انتشار قنوات التحويل، تمثل البنوك القسم الأكبر لهذه التحويلات بـــ61% من المجموع متبوعة بالأوراق المالية 27,2% ثم التحويلات عبر البريد بـــ 10,5%.

2)تطور تحويلات المهاجرين المغربيين: يحتل المغرب المرتبة الرابعة من حجم التحويلات بين البلدان النامية بعد الهند بـــ 16,6 مليار اورو، المكسيك 14,1 مليار أورو، والفلبين ب9 مليار اورو، وقد سجل المغرب نمو حجم التحويلات من 1970 إلى 2005 من 320 مليون درهم إلى 40776,9 مليون درهم أي تضاعف القيمة المالية لهذه التحويلات بأكثر من 127 مرة، ويظهر تطور حجم التحويلات في المغرب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(III-7): تطور تحويلات المهاجرين في المغرب 1970-2005. (مليون درهم)

السنوات	التحويلات	السنوات	التحويلات	السنوات	التحويلات
1970	320	**1982**	5114.5	**1994**	16814.4
1971	480.2	**1983**	6515.4	**1995**	16819.9
1972	640.3	**1984**	7680.9	**1996**	18873.8
1973	1020.8	**1985**	9732.3	**1997**	18033.4
1974	1557.2	**1986**	12730.2	**1998**	19200.0
1975	2159.6	**1987**	13267.9	**1999**	19001.6
1976	2417.8	**1988**	10700.4	**2000**	22961.6
1977	2652.1	**1989**	11344.1	**2001**	36858.1
1978	3176.0	**1990**	16537.1	**2002**	31707.9
1979	3696.5	**1991**	17328.1	**2003**	34733.8
1980	4147.5	**1992**	18530.7	**2004**	37422.5
1981	5242.0	**1993**	18215.9	**2005**	40766.9

المصدر: مكتب الصرف، المغرب، 2005.

[1] -Richard Adams, « migration , remittances and development. The critical nexus in the middle east and north of Africa »,united nations secretariat; 2006. P 10.

الشكل رقم(III-1): تطور تحويلات المهاجرين في المغرب (مليون درهم)

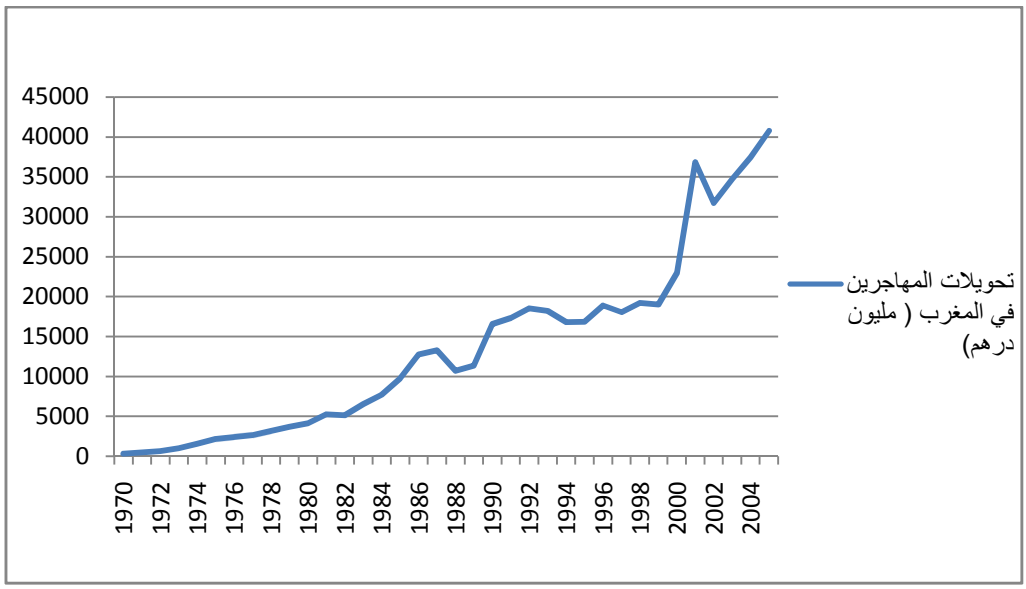

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (III-7)

-يظهر من خلال الشكل**(III-1)** أن تحويلات المهاجرين المغربيين شهدت نموا تصاعديا خلال كامل الفترة 1970-2005، إلا أنها شهدت في فترات معينة تقهقرا كما يظهر سنة 1982 حيث سجلت معدل نمو سلبي -2,4% وهذا يرجع إلى حذف منحة التساوي بين الدرهم والفرنك الفرنسي، وهي عملة أهم دولة مصدرة للتحويلات إلى المغرب وتعويضها بمنحة للصرف قدرها 10% للفرنك الفرنسي و5% لباقي العملات، أما التقهقر الثاني لحجم التحويلات في 1988 والذي وصلت نسبته إلى-19,4% فمرده إلى حذف هذه النسبة، أما فترة التسعينيات فعاملين اثنين يشرحان عدم استقرار حجم هذه تحويلات: منافسة بنوك الدول المضيفة بالإضافة إلى الاتجاه نحو الاستقرار النهائي للأجيال الصاعدة لأبناء المهاجرين، وبالرغم من ذلك تواصل نمو حجم التحويلات بفضل سلسلة من العوامل هي التخفيضات التي شهدتها قيمة العملة المغربية، وكذا إنشاء شبكات بنكية في البلدان الأوروبية منذ 1971، بينما سجلت أعلى نسبة نمو خلال كمل الفترة سنة 2001 بنسبة قدرها 60,5% بالقيمة أعلى من 37 مليار درهم وهذا يعود لسببين:

* تغيير العملات الأوروبية وتعويضها باليورو: هذه المبادرة أجبرت المغاربة القاطنين في الخارج والذين ادخروا مبالغ مالية في مختلف البلدان الأوروبية على تحويلها إلى بلد الأصل حتى لا يكونوا مجبرين على إثبات مصادر أموالهم أمام مصالح الضرائب[1].

[1]-محمد الخشاني، تحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي، اجتماع الخبراء حول الهجرة و التنمية في لمنطقة العربية، الاسكوا،بيروت، 2006،ص 10،11.

*أثر أحداث 11 سبتمبر، حيث سجلت تحويلات مهمة إلى المغرب من خارج منطقة الاورو، وأحيانا بنسب عالية، كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية +144,1%، انجلترا 67,3%، الكويت +216%، قطر +117,1%.

– كما لا تتوقف أهمية هذه التحويلات عند نموها المتصاعد والمستقر، بل تتفوق على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الدولية كمصادر للتدفقات الدولية وهذا ما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم(III–8): نسبة تحويلات المهاجرين إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الرسمية في المغرب1996–2002 (مليون دولار).

السنة	1) التحويلات	2) المساعدات	2/1 %	3) الاستثمار.أ.م	1/3 %
1996	2165	650	333	322	670
1997	1898	424	447	1177	161
1998	2011	530	379	417	428
1999	1938	679	285	1376	140
2000	2161	419	515	423	510
2001	3261	519	628	2808	116
2002	2877	636	485	428	672

المصدر: محمد فارس الأمين،نفس المرجع، ص 10،11.

الشكل رقم(III–2) : تحويلات المهاجرين ،الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية في المغرب1996–2002 (مليون دولار)

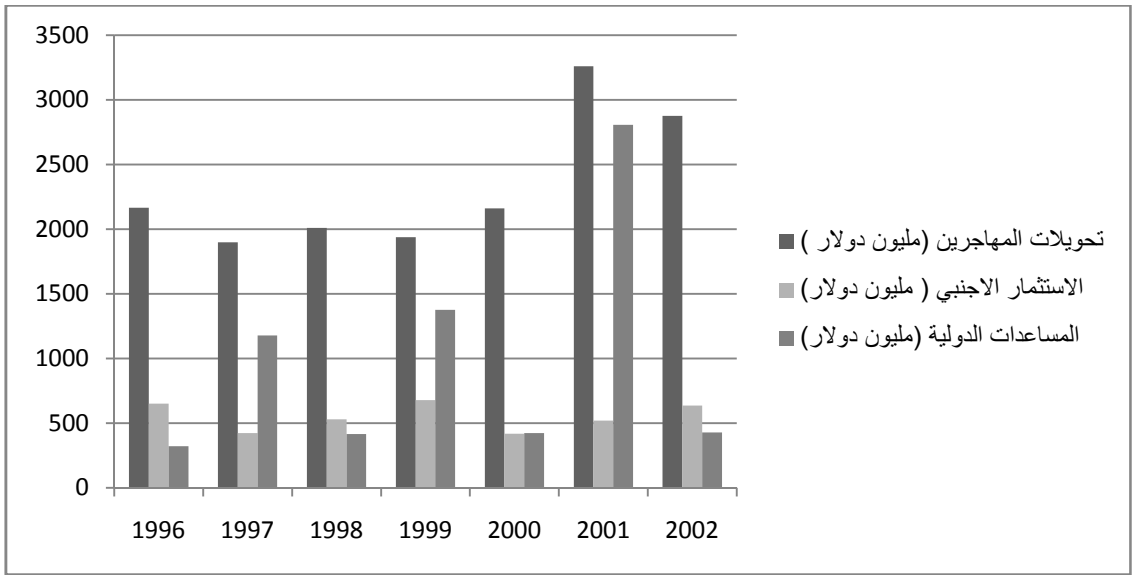

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (III–8)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (**III-2**) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية غير مستقرة، وكذلك ضعف حجم المساعدات الرسمية، حيث يتجاوز حجم التحويلات خمس مرات حجم المساعدات الرسمية، وأكثر من خمس مرات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

3)التأثير الاقتصادي لتحويلات المهاجرين في المغرب: تمثل تحويلات الهاجرين المغربيين مصدرا مهما للاقتصاد المغربي من العملة الصعبة بالإضافة إلى حجمها المتنامي مقابل بعض المجمعات الاقتصادية، ففي سنة 2005 بلغت نسبة تحويلات لمهاجرين 8,9% من الناتج المحلي الإجمالي وهي تغطي 23,7% من حجم الواردات متجاوزة بالقيمة العناصر الأربعة الأولى من الصادرات في الميزان التجاري:

- الملابس الجاهزة: 17637 مليون درهم.

-حمض الفوسفوريك 7619 مليون درهم.

-مود صناعة الملابس: 6794 مليون درهم.

-الأجهزة الالكترونية 5492 مليون درهم.

بينما في سنة 2001 والتي شهدت مستوى النمو الأعلى لتحويلات المهاجرين، فقد بلغت نسبتها 21,4% من الإيرادات الجارية لميزان المدفوعات المغربي مقابل 18,4% في 2005، كما أن نسبة تغطية لعجز ميزان المدفوعات بلغت 47%. هذا المستوى لتحويلات المهاجرين جعلها مع السياحة بـــ41 مليار درهم المصدرين الرئيسيين للعملات الأجنبية في المغرب في حين لم تمثل هذه لتحويلات سوى نصف هذه الإيرادات المحققة في هذا القطاع سنة 1971[1].

3-1)تحويلات المهاجرين دعم لسيولة الاقتصاد المغربي: من الآثار الايجابية للتحويلات المالية للمغربيين مساهمتها في دعم سيولة الاقتصاد المغربي وإنعاش قطاع البنوك، حيث أن أكثر من ثلثي هذه التحويلات تتم عبر عمليات بنكية، فالمعطيات المتوفرة تشير إلى أن ادخار المهاجرين في لبنوك المغربية لسنة 2003 قدر ب78 مليار درهم منها 38,196 مليار درهم في حسابات جارية، و39,839 مليار درهم في حسابات و سندات لأجل، هذا الادخار مثل 28% من مجموع الودائع لجارية ولأجل للنظام البنكي المغربي[2]. بينما بلغت هذه المدخرات في سنة 2005 87,8 مليار درهم أي 23,7% من الودائع لدى البنوك مقسمة بين 54,5% حسابات جارية، و42,2% ودائع لأجل، والودائع بالدرهم القابل للتحويل بلغت 4,3% من جمالي ودائع المهاجرين[3]، وهذا ما ظهر من خلال الجدول التالي:

[1]-Mohamed khachani : l'mpact de la migration sur la société marocaine, international congress on human development, Madrid, 2006, P03.

[2]- محمد خشاني، نفس المرجع، ص22.

[3] - Bank Al Maghreb : Rapport annuel sur le contrôle, l'activité et les résultats des établissements de crédit2004. P 71

الجدول رقم(III-9): الودائع البنكية للمهاجرين(مليون درهم)

التاريخ	حسابات الشيك	حساب الجاري	حساب الادخار	حسابات دائنة أخرى	الحسابات لأجل	المجموع
2000/12/31	24894	240	805	27	26326	52292
2001/12/31	30577	193	1278	152	33835	66035
2002/12/31	34131	693	1692	174	35683	72373
2003/12/31	38067	192	–	–	39829	78025

المصدر: بنك المغرب2004.

3-2) تحويلات المهاجرين والاستثمار: الهجرة المغربية في الأساس هجرة اقتصادية، وذلك من خلال السلوك الاقتصادي للمهاجر والذي يخصص جزءا من دخله للحاجات الأساسية له و لعائلته التي تعيش معه أو التي تركها في بلده الأصل، وجزء من هذا الدخل يتم ادخاره و يخصص للاستثمار في المغرب للتحضير للعودة المحتملة إلى البلد الأصل، وهذا يؤثر نوعيا على الاستثمارات وقراره لصالح الاستثمار في القطاع العقارين، و يمكن أن نلاحظ توزيع استثمارات المهاجرين المغربيين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(III-10) : توزيع الاستثمارات المنجزة في المغرب وبلدان الإقامة 2000(%)

القطاعات	نسبة الانجاز-المغرب- %	نسبة الانجاز(بلدان الإقامة) %
العقار	**83,7**	**63,0**
الصناعة	**1,3**	**3,7**
التجارة	**4,9**	**17,4**
السياحة	**1,4**	**6,1**
خدمات أخرى	**1,1**	**1,2**
الزراعة	**7,5**	**7,3**
قطاعات أخرى	**0,1**	**3**
المجموع	**100**	**100**

المصدر: محمد الخشاني، نفس المرجع، ص19.

يظهر من خلال الجدول **(III-10)** هيمنة القطاع العقاري كمجال للاستثمار حيث يحتل المرتبة الأولى في استثمارات المهاجرين المغاربة سواء في البلد الأصل أو بلد الإقامة، أي على التوالي83,7% و 63% من الانجازات . في المغرب تأتي الزراعة في الرتبة الثانية متأخرة بكثير بنسبة7,5% ،والباقي7,7% يتوزع بين

مختلف القطاعات (التجارة، السياحة، الصناعة). بينما في بلدان الإقامة، نلاحظ أهمية الاستثمارات خارج مجال العقار37%،حيث تهيمن التجارة 17,4% والسياحة 6,3% و هذا مؤشر عن تطور وضع المهاجر المهني الذي أصبح يعمل أكثر فأكثر لحسابه الشخصي[1].

فيما يخص التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات، لا شك أن تعمير المناطق التي ينتمي إليها المهاجرون تساهم في التنمية الاقتصادية ورفع العزلة عن هذه المناطق ، إلا أن افتقاد هذه المناطق في كثير من الحالات إلى البنيات التحتية يسبب نزيفا لمواردها لصالح مناطق أخرى أكثر نموا، ويظهر هذا جليا في المغرب مثلا حيث تستفيد مناطق غنية مثل ولاية الدار البيضاء من موارد مناطق فقيرة كالريف و الشرق ويقع اجتذاب هذه الموارد بواسطة النظام البنكي.

فيما يخص حجم هذه الاستثمارات و كما تؤكد ذلك المعلومات المتوفرة من طرف نادي المستثمرين المغاربة في الخارج فان استثمارات المهاجرين تهم فقط المقاولات الصغرى و الصغرى جدا .وهذا ما تزكيه الدراسة التي قامت بها مؤسسة الحسن الثاني و التي خلصت إلى أن40% من مشاريع المهاجرين المغاربة رأسمالها لا يتعدى 500.000 درهما. أما تلك التي يتعدى رأسمالها 5 ملايين درهما لا تمثل إلا 14% من المجموع مع ذلك تكشف بعض المعطيات تحولا ملموسا لسلوك المهاجرين بالنسبة إلى الاستثمار في المغرب، وهو مؤشر لبزوغ ثقافة المقاولة.حيث أصبح المهاجرون يستثمرون في مجالات اقتصادية جديدة كالبورصة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قطاعات متطورة مثل التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال[2].

المبحث الثـــاني: الهجرة والتحويلات في تونس

تظل الهجرة الدولية التونسية حديثة حتى بداية الستينيات، لكن سرعان ما شهدت تدفقات الهجرة التونسية حركية كبيرة نحو البلدان الأوربية وبعض البلدان العربية، ذلك مع التوقيع على اتفاقيات ثنائية مبكرة لهجرة قوة العمل نحو هذه البلدان. استمرار الهجرة التونسية كان له وقع اقتصادي واجتماعي في تونس مستمر إلى اليوم خاصة مع اهتمام الحكومات المتعاقبة في إشراك هذه الفئة من التونسيين المقيمين في الخارج في تنمية بلدهم الأصل. وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المبحث من خلال المسألتين التاليتين:

-الهجرة الدولية التونسية وتأثيرها في سوق العمل المحلي التونسي.

-تحويلات المهاجرين التونسيين وأهميتها وتأثيرها في الاقتصاد التونسي.

[1]- محمد الخشاني، نفس المرجع، ص 20.
[2]- محمد الخشاني، المرجع السابق ، ص 20.

المطلب الأول: الهجرة الدولية التونسية

شهدت تونس في فترة محددة تطور هجرة دولية شديد نحو فرنسا وبدرجة اقل ليبيا، تبعا لظروف دولية و داخلية التي كانت سائدة، هذا ساعد على تشكيل جالية تونسية مهمة في الخارج، في هذا الجزء ندرس تطور هذه الهجرة، وأثارها على سوق العمل في تونس.

1)تطور الهجرة الدولية التونسية: في البداية لابد من الإشارة إلى أن ظاهرة الهجرة الدولية في تونس، وبالتحديد هجرة العمالة هي ظاهرة حديثة نسبيا، فتبعا للتحقيقات لم يتجاوز حجم العمال الذين هاجروا قبل سنة 1962 سوى 2.2% من مجموع المهاجرين للفترة 1962–1968.

–تميزت الفترة 1962–1972 بنشوء وتطور حركة الهجرة الدولية في تونس، فانطلاقا من سنة 1966 ظل رصيد الهجرة الدولية في تونس سالبا حتى سنة 1979، وبلغ ذروته عام 1969 (36300–) ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية المواتية التي كانت تمر بها معظم البلدان الأوروبية وخاصة فرنسا[1]، ولذلك عملت الحكومة التونسية على تشجيع الهجرة الدولية بوسائل مختلفة من أهمها إبرام اتفاقيات هجرة اليد العاملة مع ليبيا و عدة بلدان أروبية أخرى من أهمها[2]:

***فرنسا في 19 سبتمبر 1963 .** ***ألمانيا في 17 ديسمبر 1965 .**

***بلجيكا في 17 سبتمبر 1969 .** ***هولندا في 23 نوفمبر1970.**

***النمسا في 23 نوفمبر 1970.** ***ليبيا في 15 فيفري 1971.**

–حيث بلغ الرصيد السنوي المتوسط للهجرة 25000، وفي خلال نفس الفترة شهدت الهجرة نحو ليبيا تطورا سريعا بعد الطفرة الاقتصادية الناجمة عن تغيرات أسعار النفط. وسجل حجم التوظيف في الخارج سنة 1973 ما يقرب 19000 عامل، الذين كان اغلبهم من الذكور الأقل مهارة، من جهة أخرى في سنة 1975 ووفقا للتعداد السكني فقد تطور حجم الهجرة العائدة، حيث قدرت بمتوسط سنوي 36000 فرد للفترة 1970–1974، وبين عامي 1974–1976 أصبح رصيد الهجرة موجبا، حيث قدر سنة 1975 بحوالي(5700)، بينما سجل رصيد الهجرة في سنة 1976 وحدها (+12900) ويعزى هذا التراجع في عدد المهاجرين (7200) (صافي الهجرة التونسية الناجم عن طرح عدد المهاجرين من عدد الوافدين في كل سنة، أصبح موجبا أكثر بـــ (+7200) من سنة 1975 الى سنة 1976، رصيد موجب معناه عدد الوافدين اكبر من عدد

[1] -Hassan Mzali :marche du travail, migration internes et migration internationales en tunisie ; revue region et développement , N° 6 ;1997, p 164.

[2]-المعهد العربي للتخطيط، نفس المرجع، ص482.

المهاجرين)، أساسا للقيود التي كانت تفرضها الدول الأوروبية للحد من هجرة العمالة إليها. كما شهدت حركة الهجرة نحو ليبيا في سنة 1976 انخفاضا معتبرا حيث يلاحظ تسارع في حركة هجرة العودة من ليبيا إلى تونس خلال هذه الفترة، وذلك في أعقاب الخلاف الدبلوماسي ما بين تونس وليبيا والذي أدى إلى طرد جماعي للعمال التونسيين، بينما شهدت سنة 1977 تراجع الرصيد السلبي للهجرة والذي بلغ (–27700)، ويعزي ذلك من جهة إلى استئناف الهجرة الأسرية " سياسة التجميع الأسري"، وعودة الهجرة القانونية نحو ليبيا خصوصا حيث بلغ حجم التوظيف فيها 27000، من جهة أخرى الاستقرار النسبي في حركة الهجرة العائدة نحو تونس[1].

– مابين عامي 1979 –1980 أصبح رصيد الهجرة موجبا بشكل طفيف، حيث أظهرت الهجرة نحو ليبيا انخفاضا طفيفا، كما أن التدفق الصافي الرسمي للعمال التونسيين نحو فرنسا بلغ مستواه الأدنى كما زادت حركات هجرة العودة من ليبيا. مع بداية الثمانينات عاد رصيد الهجرة سالبا حيث سجل سنة 1982 مستوى(–59000) فرد بسبب استئناف الهجرة القانونية نحو فرنسا، وخلال السنوات 1984 و1985، وتحت التأثير لمزدوج لانخفاض حجم التوظيف في الخارج والزيادة المطردة لحركة العودة تغيرت إشارة رصيد الهجرة وبشكل كبير ليبلغ سنة 1985 رصيد(+49200)، وابتدءا من سنة 1986 أصبح رصيد الهجرة سلبا ب (–12200) و ليبلغ سنة 1988 رصيد (–14000) ويرجع السبب وراء ذلك في انتعاش الهجرة غير الشرعية نحو ايطاليا وتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين بها سنة 1990، حيث بلغت حصة التونسيين 35000، كم توافقت نهاية الثمانينات مع بروز اقتصاديات دول الخليج كوجهة جديدة للهجرة التونسية. في سنة 1993 بلغ عدد التونسيين المقيمين في الخارج 575858 فرد بنسبة قدرت ب 5,7% من إجمالي السكان لنفس السنة، تتوزع بالجدول التالي :

[1] -Hassan Mzali , op.cit ,p 165.

الجدول رقم(III-11): تطور عدد المهاجرين التونسيين 1970-1994 (فرد)

	1970	1977	1978	1979	1980	1982	1983
عدد كلي	171000	328377	345000	391680	367600	386003	439072
فرنسا %	70.2	58.3	55.1	62.6	57.7	56.7	56.8
ايطاليا %	0.9	1	2.9	2.3	2.2	1.7	1.4
بلجيكا%	1.8	3.9	3.8	3.4	3.6	2	2.2
ليبيا %	11.7	19.9	23.2	17.9	20.9	21	9.4
الجزائر%	5.8	8.4	7.2	6.3	6.5	6.2	9.4
السعودية%	0	0	0	0	0	0	0
	1984	1985	1987	1989	1990	1993	1994
عدد كلي	453026	398277	405656	512706	561229	575858	595733
فرنسا %	57.1	66	70.2	65.4	60.3	56	57.8
ايطاليا %	0.8	3	3.9	7.7	11.1	11.9	8.1
بلجيكا %	2.1	2.4	2.2	1.4	1.6	/	2.0
ليبيا %	17.9	1.3	0	6.3	7.3	7.3	9.4
الجزائر %	9.1	10	10.1	6.8	6.5	/	5.8
السعودية %	6	7.7	4.5	3.6	1	/	2.8

المصدر: Hassan mzali, op.cit. P166.

يظهر من الجدول(**III-11**) أن الجالية التونسية في أوروبا(فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، ايطاليا) تمتلك الحصة الأكبر 72,5% حيث تمتلك فرنسا 56% وايطاليا 11.9% بينما بلغت حصة ليبيا 7,3% وبلغت حصة دول الخليج 4,5% في نهاية التسعينات. وفي سنة 1994 بلغ عدد التونسيين المقيمين في الخارج حوالي610000 فرد أي حوالي 7% من إجمالي السكان، 75% في أوروبا أغلبيتهم بفرنسا، وحوالي 133000 في البلدان العربية 73% منهم في بلدان المغرب العربي وبالضبط في ليبيا. في سنة 1998 لم تتغير الصورة كثيرا حيث كان عددهم 660272 أي حوالي 7,4% من مجموع السكان. وتشير الإحصائيات في 2005 إلى أن عدد التونسيين المقيمين في الخارج في 2005 بلغ عدد 993944 فرد يتوزعون في أوروبا ب779161 حيث يتواجد 535608 بفرنسا و113845 بايطاليا، 70349 بألمانيا، في نهاية ديسمبر 2006 قدر عددهم بـــ 973140 وذلك بمعدل نمو سنوي 3.7% في العشر السنوات الأخيرة، يتركز معظمهم بالبلدان الأوروبية بنسبة 83% منهم 85,5% في فرنسا، وتسجل الهجرة التونسيين نحو ايطاليا 127059 فرد أغلبيتهم من

العمال، والباقي يمثل بشكل ثانوي هجرة في إطار التجميع الأسري، بينما يتواجد بالعالم العربي 128873 فرد منهم 90735 في دول المغرب العربي بشكل خاص ليبيا، هذه الجالية تعرف انخفاضا مستمر خاصة فيما يتعلق بعدد التونسيين في الجزائر[1].

2)التركيب الحديث للهجرة الدولية التونسية: قدر العدد الفعلي للتونسيين في الخارج وفقا للإحصائيات الصادرة عن وزارة الخارجية حتى نهاية ديسمبر 2006 بحولي 973140 فرد مسجلين معدل نمو سنوي 3,7% في العشر سنوات الأخيرة، يتركز 85% في أوروبا، هذه الجالية لتي تشكلت منذ بداية الستينيات في شكل هجرة عمالية مؤقتة من الذكور والتي تحولت تدرجيا إلى هجرا دائمة تهدف الاستقرار النهائي للمهاجرين بعد إلحاق أسرهم، الأمر الذي بدأ معه تغير تركيبة الجالية التونسية في الخارج[2]، يمكن أن نستظهر الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للجالية التونسية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(III-12) : التركيب الحالي للهجرة التونسية 2006 (فرد)

الخصائص	معطيات ديمغرافية			معطيات تعليمية		معطيات اقتصادية		
المناطق	ذكور	إناث	إجمالي	تلاميذ	طلبة	النشطين	إطارات	رجال الأعمال
أوروبا	519838	295644	**815483**	135483	37370	501604	27197	42710
العالم العربي	85083	44581	**129664**	14088	1484	91578	16112	13519
كندا، وم أ	16969	8681	**25650**	1996	4203	17716	2851	3121
آسيا	749	317	**1066**	215	195	448	221	116
إفريقيا	1068	209	**1277**	73	47	1009	228	164
إجمالي	**623708**	**394432**	**973140**	**151577**	**43326**	**612435**	**46609**	**59630**

المصدر:.Abd errazak bel haj zekri , op.cit, p03

من خلال الجدول رقم **(III-12)** الذي يظهر تركيب الجالية التونسية بالخارج ،تأثرها على المستوى الديمغرافي، بسياسة التجميع الأسري، والزيجات والمواليد بالخارج، مما أدى إلى تأنيث وتشبيب الهجرة التونسية، حيث تبلغ حصة النساء والشباب 48,9% من إجمالي المهاجرين في 2006.[3] أما على المستوى الاقتصادي فتطور عدد الكفاءات المهاجرة مرتبط ببعدين، الأول يتعلق بتطور البنية الداخلية للمغتربين التونسيين وخصائصها، التي منها تحسن المستوى التعليمي الذي أدى إلى ظهور فئة جديدة من المهاجرين متكونة الكفاءات العلمية و التقنية، بالإضافة إلى فئة أخرى من الكفاءات الاقتصادية (رجال أعمال، تجار) ،

[1] -Hassan Mzali, op.cit ,p 166.
[2] -Abd errazak bel haj zekri, la migration de retours Tunisie rapport d analyses MIREM ,2007 ,p 02.
[3]- Abd errazak bel haj zekri, op.cit, p03.

أما البعد الثاني فيشمل تدفقات الهجرة الجديدة من الإطارات التونسية التي تهاجر في إطار التعاون التقني، وخريجي التعليم العالي الذين لا يجدون فرص عمل في السوق العمل المحلية، يشجعهم في ذلك كل العوامل الداخلية من عوامل الطرد، وعوامل الجذب في بلدان الهجرة التي تعبر عن وجود طلب عال على اليد العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا[1].

2)هجرة العمالة وسوق العمل في تونس

2-1)تأثير الهجرة الدولية في تعتبر الهجرة الدولية عموما آلية لتنظيم سوق لعمل الداخلية، حيث تسهم في تخفيف الضغط على هذه السوق، وخلا عقدين من الزمن سمح التوظيف بالخارج بتغطية وعلى التوالي وبمتوسط سنوي 39% و 36% من الطلب الإضافي على العمل وخلال العشرية 1982-1992 أصبحت الهجرة غير قادرة على تلبية هذا الطلب حيث انخفضت نسبة تغطيتها إلى 5,9% كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم(III-13): مساهمة التوظيف بالخارج في إشباع الطلب الإضافي على العمل في تونس 1962-1992 (فرد)

	1971-1962	1981-1972	1992-1982
خلق الوظائف متوسط سنوي(1)	13250	37200	40400
الطلب الإضافي على العمل متوسط سنوي	35700	46900	67000
توظيف بالخارج متوسط سنوي (2)	5200	13400	2400
2/1	%39	%39	%5,9

المصدر:.Hassan Mzali, la même source, p 169

من جهة أخرى يسهم المهاجرون التونسيون في التخفيف من ضغط طلب سوق العمل عبر خلق مواطن عمل جديدة من خلال استثماراتهم في بلدهم الأصل، كما يظهر في الجدول التالي:

[1] - Abd errazak bel haj zekri, les compétences tunisiennes à l étranger,CARIM ,2009 ,p 02-03.

الجدول رقم(III-14): مساهمة المهاجرين في خلق مواطن العمل في تونس(1987-2008) (وظيفة).

القطاعات	عدد الوظائف المستحدثة
القطاع الزراعي	1972
القطاع الصناعي	22839
قطاع الخدمات	20971
الإجمالي	45782

المصدر: .Abd errazak bel haj zekri, , même source ,p03

-يظهر من الجدول رقم **(III-14)** أن نسبة متوسط السنوي لعدد الوظائف التي كانت تخلقها استثمارات المهاجرين التونسيين في بلدهم الأصل والتي تقدر ب 2180 وظيفة تسهم بشكل ضئيل في تعزيز سوق العمل التونسي بالإضافة إلى التحقيقات التي أجرها مكتب التونسيين بالخارج OTE فان السن المتوسط للمهاجرين نحو الخارج هو30,9 سنة, ما متوسط سنة العودة فهو 34,7 سنة أي بمعدل إقامة في الخارج 3,8 سنة، كما أن الفئة العمرية 29-39 سنة تمثل 76% من العمال الذين غادروا البلاد و61% من الفئات التي عادت بشكل نهائي للبلاد. كما أن أكثر من 80% من المهاجرين الذين عادوا للبلاد لا يزالون في سن العمل، الأمر الذي يطرح بحدة مشكلة إعادة إدماجهم المهني داخل بلدهم الأصلي. وهذا السبب الذي لا يجعل من الهجرة حلا نهائيا للبطالة في تونس. كما أن السياسة العامة للهجرة التونسية وبالرغم من أن الهجرة نحو أوروبا تتجه نحو الاستقرار والإقامة الدائمة إلا أنها تظهر أن مسالة الهجرة العائدة تظل محل توجس للحكومة التونسية من خلال محاورها الرئيسية التالية[1]:

* إدارة برامج وإجراءات تأطير موجهة إلى مختلف التونسيين المهاجرين.

* إدارة برامج وإجراءات لتعزيز مشاريع الانتماء إلى البلد الأصل.

* ضمان الشروط الملائمة التي تسمح للتونسيين في الخارج بالمساهمة في تنمية الاقتصادية للبلاد.

* إدماج قضايا الهجرة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

* تسهيل إعادة إدماج العمال المهاجرين في الاقتصاد الوطني بعد عودتهم بشكل نهائي.

-عند هذه النقطة الأخيرة أو ما يطلق عليها باللوائح المتعلقة بإعادة الإدماج الاقتصادي للمهاجرين، من منتصف السبعينيات, نتيجة للتغييرات التي أقرتها مختلف البلدان الأوروبية، التي تنص على وقف الهجرة، تبنت تونس جهاز قانوني، تنظيمي، بنكي ومؤسساتي لتسهيل إدماج المهاجرين العائدين، ورغم البعد

[1] - Abd errazak bel haj zekri, , op.cit ,p 03.

الاقتصادي الواضح لهذه اللوائح إلا أنها تظهر من جهة أخرى فشل الهجرة في حل مشكلة البطالة جزئيا أو حتى التخفيف منها[1].

-من خلال كل ما سبق يظهر أن الهجرة الدولية التونسية بدأت في التوسع منذ سنة 1962 وبسرعة أصبحت تمثل جزءا من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتلعب دورا في تعديل سوق العمل وزيادة إمكانيات النمو للبلد ولذلك حتى بداية 1974 اتخذت الحكومة التونسية عدة تدابير لتشجيع الهجرة، انطلاقا من سنة 1974 بدأت الدول الأوروبية تظهر التزما قويا للحد من الهجرة إليها، ومنذ ذلك الحين بدأت الدول العربية (ليبيا ودول الخليج) تظهر كوجهات جديدة للهجرة الخارجية التونسية، إلا أن الصراع الدبلوماسي (ليبيا) ومختلف الأزمات البترولية (دول الخليج) قد زادا من عدم اليقين وعدم الاستقرار للهجرة نحو هذه الوجهات الجديدة، وفي ظل هذا التطور للهجرة الدولية التونسية يمكن أن نميز ثلاث مراحل مهمة[2]:

* مرحلة الانطلاق(1956–1962) : خلال هذه الفترة شهدت تونس أوضاع اقتصادية واجتماعية غير ملائمة، فالجفاف سبب انخفاض الإنتاج والدخل الزراعي وزيادة البطالة، وقد أجبرت هذه الظروف العمال الغير المهرة العاطلين عن العمل على الهجرة نحو البلدان الأوروبية ولكن في غياب أي توجيه أو تنظيم لقوة العمل التونسية كان لهذه الحركة اتساع محدود.

* مرحلة التوسع(1964–1974): خلال هذه المرحلة لم تكن للزيادة الصافية في الناتج القومي تأثير في خلق الوظائف، بالإضافة إلى الاختلالات الإقليمية الناجمة عن إستراتجية التنمية المعتمدة، والتوترات في سوق العمل، زادت من الثقل على القوة العاملة في الداخل، علاوة على ذلك تطوير نظام التعليم والسياحة، النقل، الاتصالات السلكية واللاسلكية من العوامل التي شجعت على الهجرة الداخلية و الخارجية، وخلال هذه الفترة تمتعت البلدان الأوروبية بتنمية مستمرة شجعت حركات الهجرة خاصة اليد العاملة غير الماهرة، ولذلك في الفترة1964–1974 نمى عدد المهاجرين من26000 سنة 1964 إلى 140000 سنة 1974، نظرا لأهمية هذه الهجرة قرر المخططون تنظيمها وإدخالها ضمن مخططات التنمية، ولا يتعلق الأمر بالتعامل مع هذه الحركات كمتغير خارجي معطى، لكن باعتباره متغير لمراقبة والتخفيف من البطالة ودعم الاحتياطات من العملة الأجنبية ونقل المعرفة والتكنولوجيا لتحقيق مكاسب إنتاجية.

*مرحلة ما بعد 1974: يتعلق الأمر بمرحلة صعبة في مجال الهجرة الدولية للعمالة التونسية، فالقيود التي تفرضها البلدان الأوروبية للحد من الهجرة إليها زاد من حدة الهجرة غير الشرعية،كما خلقت هذه القيود شكل جديد من أنواع الهجرة هي الهجرة في إطار التجميع الأسري، وعلى الرغم من هذه التقلبات الكبيرة في

[1] - Abd errazak bel haj zekri, , op.cit ,p 04.
[2] - Hassan Mzali , op.cit, p 165.

صافي الهجرة وهجرة العمال التونسيين، لا تزال الهجرة تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

المطلب الثاني : تحويلات المهاجرين في تونس

تدعم الجالية التونسية في الخارج اقتصاد بلادها بالعملة الصعبة عبر تحويل جزء من أموالها إلى البلد الأصل تونس، فما هو حجم هذه التحويلات، وكيف تؤثر في الاقتصاد التونسي.

1)مصادر تحويلات المهاجرين في تونس: تشمل طرق تحويل المهاجرين لأموالهم إلى تونس قنوات رسمية وغير رسمية، والتي من خلالها يتم رصد قيمتها، كما تختلف بحسب هذه الطرق تكاليف التحويل ومدته و الجدول يوضح مصادر التحويلات وتجميع بياناتها في تونس:

الجدول رقم (III-15): مصادر تحويلات المهاجرين في تونس

التحويلات ضمن ميزان المدفوعات				طرق تجميع البيانات				
البلد	تحويلات جارية خاصة	تحويلات العمال	تعويضات الهاجرين	تحويلات المهاجرين	بنوك	مكاتب تحويل الأموال	مراكز البريد	السوق غير الرسمي	ملاحظة
تونس		X			X	X		تسجيل جزئي	تتضمن الأموال في الموانئ المطارات

المصدر: European Investment Bank ,2005 , p10.

يظهر من خلال الجدول رقم **(III-15)** أن التحويلات ضمن ميزان المدفوعات في تونس يتم تقييدها ضمن ثلاث حسابات، تحويلات العمال، تعويضات المهاجرين، تحويلات المهاجرين. وهذا يدل على أنها غير مضافة أي أنها لا تظهر ضمن رقم مالي واحد في ميزان المدفوعات[2]، وبالنسبة لقنوات التحميل تتوفر تونس على 1500فرع للتحويل كبنوك و1420 فرع كمكاتب تحويل وذلك حتى سنة 2004 وهي أوسع تغطية في منطقة المغرب العربي، كما سيظهر لاحقا من خلال الأرقام في كل من المغرب والجزائر[3].

[1] - Hassan Mzali , même source ,p 166.

[2] - European Investment Bank, study on : improving he efficiency of workers remittances in Mediterranean countries, Rotterdam,2005, p10.

[3] - محمد فارس الأمين، نفس المرجع، ص12،13.

2)تطور حجم التحويلات في تونس: بلغ حجم تحويلات المهاجرين في تونس في سنة 1976 قيمة 61,4 مليون دينار، وارتفع حجمها سنة 1993 ليبلغ قيمة 599,5 مليون دينار أي تقريبا عشرة أضعاف ما كنت عليه 9,76، خلال هذه الفترة بلغ متوسط نمو تحويلات المهاجرين في تونس لسنوي 12,8% و رغم هذا المعدل يجب تقدير أن معدل النمو السنوي الأعلى للتحويلات المهاجرين سجل خلال الفترة 1976–1981 وذلك ب 23,2% ثم انخفض في الفترة 1982–1986 إلى 9,9% ثم ارتفع إلى 10,4% في الفترة 1987–1993، طبيعة الجغرافية هذه التحويلات التي كانت تساهم بها الجالية التونسية المقيمة في البلدان الأوربية وذلك بنسبة 80% من إجمالي تحويلات المهاجرين في تونس، جعل معدل نموها يتأثر بأسعار صرف العملات الأوروبية مقبل الدينار خاصة الفرنك الفرنسي، حيث بلغ معدل نمو تحويلات المهاجرين خلال الفترة لممتدة من 1976 إلى 1993 خارج تأثير معدل الصرف 7,6 % ، هذا ما يعني أن 12,8% –7,6% من نمو التحويلات ينتج بتأثير معدل الصرف وحده، وبعبارة أخرى 40% من النمو هو تأثير معدل الصرف، و الجدول التالي رقم **(III–16)** يظهر مساهمة سعر صرف الدينار بالإضافة إلى عنصرين آخرين هما حجم الجالية التونسية في الخارج، ومعدل التحويل لكل مهاجر في نمو تحويلات المهاجرين[1] :

الجدول رقم(III–16): مساهمة سعر الصرف ،حجم الجالية التونسية ومعدل التحويل في نمو تحويلات المهاجرين للفترة (1976–1993).(%).

	1981–1976	1986–1982	1993-1987
نمو التحويلات	%23,2	%9,9	%10,4
اثر معدل الصرف	%10	%7,2	%55
تأثير نمو حجم الجالية	%3,1	%1,6	%4,7
تأثير معدل التحويل	%7,2	%1,5	%0,4

المصدر: محجوب عزام، نفس المرجع، ص 09.

–في رقم أخر لتحويلات المهاجرين في تونس بلغ إجمالي التحويلات خلال الفترة 1987–2008 24217 مليون دينار منها 77% ما يعادل 18541 مليون دينار تحويلات مالية، و23% أي ما قيمته 5,676 مليون دينار تحويلات عينية، وقد سجلت هذه التحويلات منذ سنة 1987 نموا متوصلا، حيث بلغ معدل النمو السنوي 8,9% لترتفع من 403 مليون دينار سنة 1987 (357 مليون دينار تحويلات مالية، و46 مليون دينار تحويلات عينية) إلى 2392 مليون دينار سنة 2008منها 1988,1 مليون دينار تحويلات مالية، و511 مليون دينار تحويلات عينية، واحتلت تحويلات التونسيين بالخارج و التي بلغت 2199 مليون دينار سنة 2007 المرتبة الرابعة من موارد العملة الأجنبية بعد صادرات النسيج، الملابس، الجلود ب 6076

[1]-محجوب عزام، تحويلات لعمال التونسيين وانعكاساتها على الاقتصاد الكلي، مجلة بحوث عربية اقتصادية، لبنان ،العدد السابع 1997، ص 7،8.

مليون دينار، وصادرات الصناعة الميكانيكية والكهربائية بـــ5267 مليون دينار، ومداخيل السياحة بـــ 3077 مليون دينار وتنقسم تحويلات المهاجرين إلى تحويلات مالية تشمل الحوالات البريدية والتحويلات البنكية وعمليات الصرف المباشر بمناسبة الرجوع المؤقت أو النهائي، وكذلك المنافع الاجتماعية الواردة من قبل صناديق الضمان الاجتماعي بالخارج، ويمكن رصد تطور حجم تحويلات المهاجرين في تونس[1] من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (III-17): صافي تطور تحويلات العمال المهاجرين في تونس 1966-2008 (مليون دينار).

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1966	4	**1980**	153	**1993**	599,5
1967	5,8	**1981**	178,3	**1994**	695,7
1968	7,7	**1982**	219,6	**1995**	711,5
1969	11,4	**1983**	243,3	**1996**	798,3
1970	15,2	**1984**	245,3	**1997**	845,9
1971	22,7	**1985**	225,9	**1998**	901,9
1972	29,5	**1984**	245,3	**1999**	1019,1
1973	41,2	**1986**	287,1	**2000**	1333,9
1974	51,6	**1987**	403,1	**2001**	1783
1975	58,7	**1988**	466,6	**2004**	1782
1976	61,9	**1989**	463	**2005**	1807
1977	72,2	**1990**	526	**2006**	2009
1978	91,7	**1991**	527	**2007**	2199
1979	115,4	**1992**	508	**2008**	2436

المصدر: البنك المركزي التونسي.

[1]

الشكل رقم(III-3): صافي تطور تحويلات للعمال المهاجرين في تونس 1966-2008

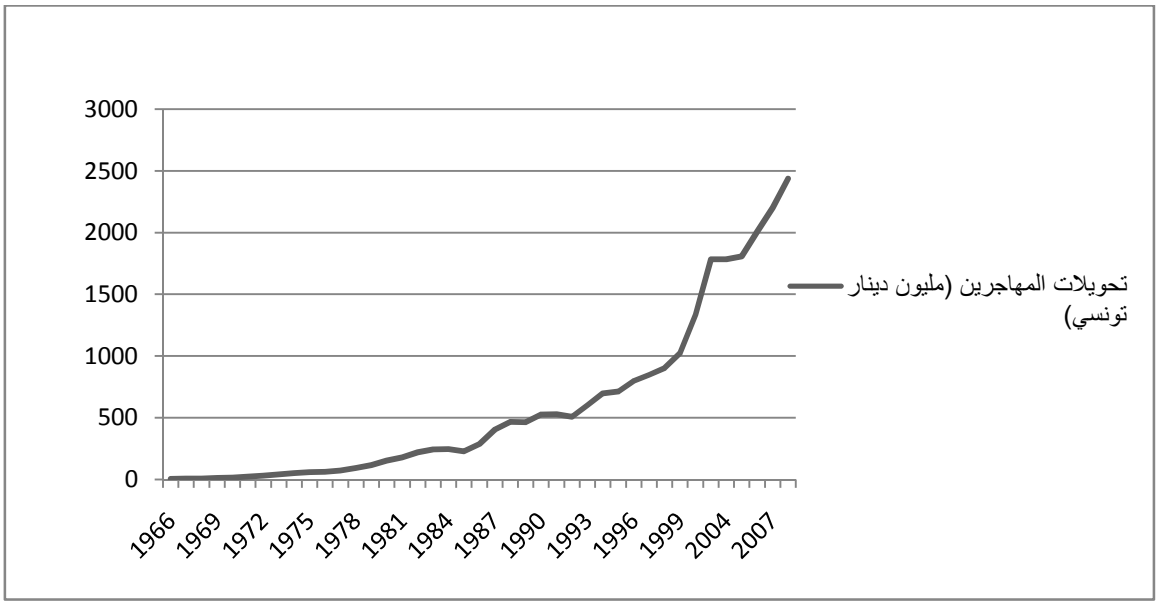

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم(III-17)

من خلال الشكل رقم **(III-3)** يظهر أن حجم تحويلات المهاجرين التونسيين بالقيمة الاسمية شهد نموا على كامل الفترة 1966-1984، وذلك بمتوسط سنوي قدره 26.44% ، يظهر أن تراجع عدد المهاجرين في سنة 1980 بـــ 24080 مهاجر (اغلبهم عادوا من ليبيا) أي بنسبة 6.15% من إجمالي المهاجرين لسنة 1979، لم تؤثر سلبا على تدفقات التحويلات التي حققت زيادة بـــ 32% ، في على عكس من ذلك ففي سنة 1985 انخفض حجم للتحويلات بنسبة -8.1% مقارنة بحجمها سنة 1984، هذه الأخيرة التي بلغ فيها معدل نمو التحويلات حد ادنى بلغ 0.9%، ذلك بعد انخفاض عدد المهاجرين التونسيين بـــ 54794 مهاجر في 1985 اي بنسبة 12% وهي ضعف النسبة السابقة، وتأتي في اغلبها من هجرة العودة من ليبيا اتي كانت تضم 17% من إجمالي المهاجرين التونسيين في سنة 1984 لتنخفض هذه النسبة بشكل حاد في سنة 1985 إلى 1.3%. ليعاود حجم التحويلات الارتفاع في سنة 1986 مع مباشرة حركة الهجرة نحو ليبيا من جديد. من جهة تدفق استمر تدفق التحويلات المتزيد خلال كامل فترة 1990-2009 بمعدل سنوي قدره 9.9% بسبب خفض قيمة الدينار التونسي سنة 1990، كما شهدت سنة 2001 أعلى نسبة للتحويلات بلغت 33.66% على خلفية أحداث 11 سبتمبر، واستمرار ارتفاع قيمة الاورو مقابل الدينار التونسي في السنوات الأخيرة، بجدر ملاحظة لن تحويلات المهاجرين التونسيين لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية و تداعياتها المالية على الاقتصاد وأسواق العمل الأوروبية حيث بلغ رصيدها في 2009 مقدار2631 مليون دينار تونسي بزيادة مئوية قدرها عن سنة 2008.

– بينما تتضمن التحويلات العينية وسائل النقل على وجه الخصوص والمعدات والتجهيزات المرتبطة بالمشاريع الاقتصادية والتجهيزات الالكترونية، وتتوفر تونس على بيانات التحويلات العينية على خلاف كل من المغرب والجزائر هذه الأخيرة والتي تمثل فيها التحويلات العينية جزءا مهما من تحويلات المهاجرين، والجدول التالي يوضح تطور حجم التحويلات العينية في تونس بملايين الاورو:

الجدول رقم (III–18): تطور حجم التحويلات العينية في تونس (مليون اورو)

السنة	القيمة	النسبة%	السنة	القيمة	النسبة%
1982	6,6	15	**1993**	99,2	25
1983	3,3	20	**1994**	130,2	27,3
1984	23,1	14,1	**1995**	109,7	23,3
1985	30,1	20,4	**1996**	132	25,7
1986	30,4	14,6	**1997**	152	27,2
1987	27,7	11,4	**1998**	149,4	25,1
1988	30,4	15,8	**1999**	190,4	27,2
1989	48,9	22,5	**2000**	185,5	25
1990	28,7	16	**2001**	211,5	24
1991	55,5	10,4	**2002**	263,1	26,1
1992	66,8	19.9	**2003**	261,1	24,1

المصدر: البنك المركزي التونسي.

–وبخصوص تركيبة هذه التحويلات نلاحظ أن التحويلات العينية ارتفعت نسبتها من 15,2% خلال المخطط السابع (1987–1991) إلى 24,5% خلل المخطط الثامن والى 26,1% خلال المخطط التاسع لتنخفض الى24,3 خلال المخطط العاشر (2002–2006) والى 222,4 خلال السنتين الأولى و الثانية من المخطط الحادي عشر[1]، وبشكل عام فان تحويلات المهاجرين ارتفعت في السنوات الأخيرة لتتعدى في حجمها وأهميتها كمصدر للعملة الصعبة كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الدولية الرسمية، كما يظهر في الجدول التالي:

1

الجدول رقم(III-19): التحويلات، الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الرسمية في تونس (1996-2002) مليون دولار.

السنة	1) التحويلات	2) المساعدات	2/1 %	3) الاستثمار.أ.م	1/3 %
1996	724	127	570	337	214
1997	674	194	342	339	195
1998	718	150	473	649	102
1999	761	253	298	349	214
2000	496	223	333	752	102
2001	927	378	239	457	190
2002	1071	375	281	495	213

المصدر: محمد فارس الأمين، نفس المرجع، ص 30.

الشكل رقم(III-4): حجم التحويلات إلى الاستثمار الأجنبي المبشر و المساعدات الرسمية، تونس،(1996-2002) مليون دولار.

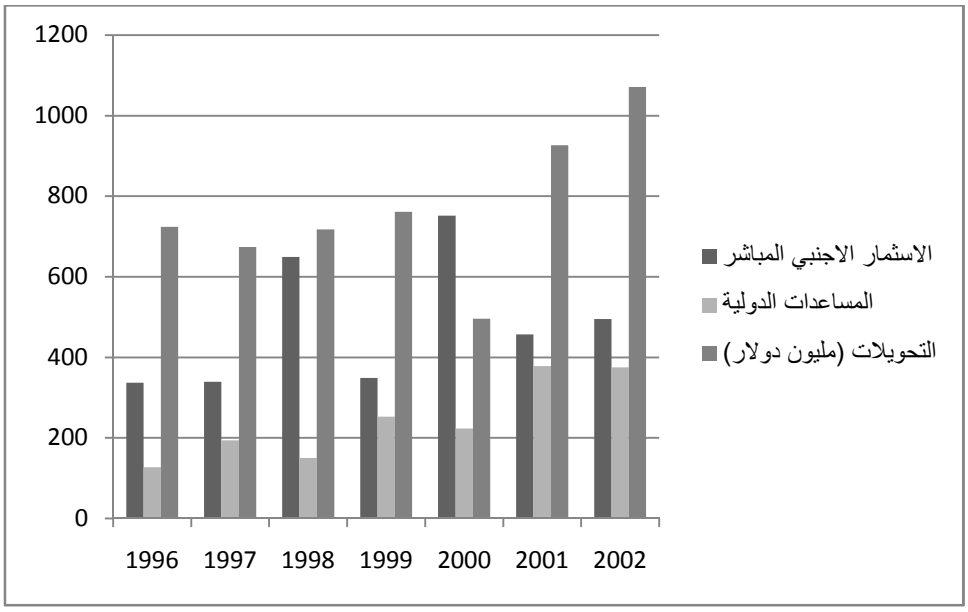

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم(III-19)

-يظهر من خلال المقارنة المئوية لحجم تحويلات المهجرين بكل من تدفقات الاستثمار الأجنبي و المساعدات الرسمية إلى تونس انه في سنوات عديدة قاربت التحويلات ضعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وثلاثة أضعاف حجم المساعدات الدولية، إضافة إلى استقرار النمو المتزايد لتدفق هذه التحويلات مقارنة بالتدفق المضطرب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3)الآثار الاقتصادية لتحويلات المهاجرين في تونس:

3-1) تأثير تحويلات المهاجرين التونسيين في ميزان المدفوعات: تبرز أهمية التحويلات في الاقتصاد التونسي من خلال أهميتها كمصدر للعملة الأجنبية، فمنذ سنة 1966 بدأت تحويلات المهاجرين تحتل المرتبة الثالثة بعد النفط و السياحة كمصدر للعملة الأجنبية و الرغم من تراجع الهجرة وتطور هجرة العودة منذ السبعينيات إلا أن مستوى التحويلات تضاعف مرتين في فترة 1975 إلى 1980. تسمح مقارنة نسب التحويلات إلى إجمالي الصادرات و الواردات بالتعرف على مدى المساهمة الإيجابية لتحويلات العاملين في دعم الاقتصاد الوطني التونسي وهو ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم(III-20): نسبة تحويلات العاملين التونسيين إلى إجمالي الصادرات والواردات

1990- 2007 مليون دينار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الواردات1	4826	4788	5688	6172	6647	7464	7498	8793
الصادرات2	3087	3417	3549	3760	4695	5172	5372	6147
التحويلات3	526	527	508	599	695	711	798	945
1/3(%)	10 ,8	11	8 ,9	9,7	10 ,4	9 ,5	10,64	10,7
2/3(%)	17	14.9	14 ,3	15,9	14,8	13,8	14 ,8	15,3
السنوات	1998	1999	2000	2001	2004	2005	2006	2007
الواردات1	9489	10070	11783	13697	15960	17291	20003	24437
الصادرات2	6518	6966	8004	9536	12054	13793	15558	19409
التحويلات3	901	1019	1091	1333	1782	1806	2009	2198
1/3(%)	10,7	9 ,5	10,1	8,6	9 ,7	11 ,6	10,4	9
2/3(%)	13,8	14,6	12 ,7	13,9	14,7	13,09	12,9	7 ,9

المصدر:الصادرت والتحويلات: المعهد الوطني للإحصاء، التجارة الخارجية، إحصائيات مالية، ص67

-بالنسبة للصادرات، يظهر من الجدول رقم **(III-20)**:أن نسبة تحويلات المهاجرين إلى الصادرات ظلت تتراوح في حدود 14% خلال العشرين السنة الأخيرة رغم أنها سجلت انخفاضا في السنتين الأخيرتين 2007 و 2008 إلى 7,9% و8% لا يرجع إلى انخفاض حجم التحويلات بل إلى ارتفاع حجم الصادرات، إلا أن نسبتها عموما تظل معتبرة ومستقرة، حيث تحتل المرتبة الثالثة من حيث موارد ميزان المدفوعات التونسي بعد الصادرات السلعية، بـــ 12054، 13793، 15558، 19409 مليون دينار، وبعد مداخيل السياحة بـــ

2290، 2611، 2825، 3077 مليون دينار للسنوات 2004، 2005، 2006، 2007 على التوالي. إما بالنسبة للصادرات فقد بلغت نسبة تحويلات المهاجرين نسبة متوسطة قدرها 10% لكامل الفترة وهي نسبة معتبرة للاقتصاديات التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها ، يضاف إلى ذلك عمليات الاستيراد من دون تحويل للعملة لتي يقوم بها المهاجرون .

كما ساهمت تحويلات المهاجرين ولفترات مختلفة في تغطية ودعم العجز التجاري التونسي، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(III-21): نسبة مساهمة تحويلات العاملين في خفض عجز (-) أو رفع فائض (+) الحساب الجاري من ميزان المدفوعات التونسي1990-2007.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التحويلات1	1782	1806	2009	2198	2463	2631
إيرادات الحساب الجاري2	19015	21159	23719	28536	34089	29856
عجز الحساب الجاري 3	686	388	824	1175	2109	1512
2/1(%)	**9.37**	**8.53**	**8.47**	**7.70**	**7.22**	**8.81**

المصدر: العجز، المعهد الوطني للإحصاء، نفس المرجع، ص 67.

الشكل رقم (III-5): نسبة تحويلات المهاجرين إلى إيرادات الحساب الجاري 2004-2009 (مليون دينار تونسي)

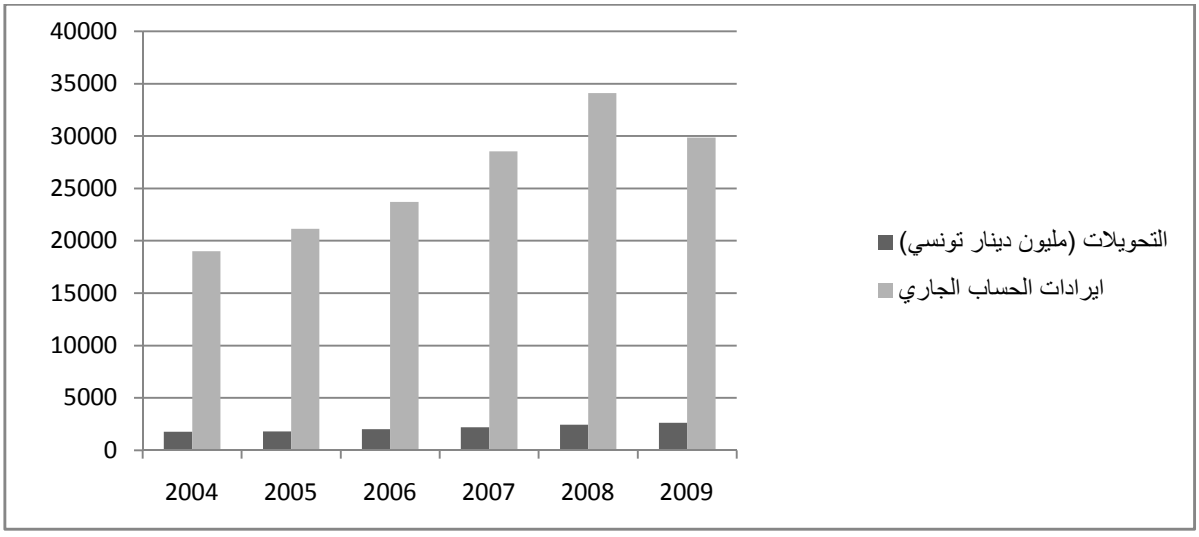

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم(III-21)

-من خلال الجدول رقم (**III-21**) يتضح أن تطور نسبة تغطية التحويلات للعجز الجاري في ميزان المدفوعات التونسي ظلت مستقرة بمتوسط سنوي 8.35% ، وهي نسبة معتبرة.

-يظهر بأن تحويلات المهاجرين التونسيين خلال العشرين سنة الماضية تتجه إلى الاستقرار سواء في معدلات نموها أو في نسب توزيعاها إلى بعض المجمعات الاقتصادية ، كذلك ارتفع نسبتها عن بغض التدفقات الدولية الأخرى، جعل لها من الأهمية في الاقتصاد التونسي، ما دفع بالحكومة التونسية إلى اعتماد وسن قوانين لإدخال المهاجرين وتحويلاتهم ضمن العملية التنموية منذ منتصف السبعينيات ونخلص إلى أهم الحوافز والميزات التي قدمتها الحكومة التونسية لمهجريها لتشجيعهم على الاستثمار في بلدهم الأصل:

*يمتلك التونسي المقيم في الخارج على الأقل مدة عامين والذي يرغب في إنشاء مشروع اقتصادي في بلده الأصل تباعا للمادة 33 من القانون 74-101 الحق من الاستفادة من الإعفاء الجمركي للتجهيزات ولعتاد لمستورد من دون دفع (مكتسب بالوسائل المالية لخاصة من الخارج)، كذلك الإعفاء من الريبة على لقيمة المضافة الوجبة على السلع و الأجهزة المكتسبة محليا الضرورية لانجاز المشروع المذكور.

*تعديل المادة 115 من قانون المالية 1993: يتم إعفاء من الضرائب و الرسوم لجمركية المستحقة على استيراد المواد والسلع و التي تستخدم لحسابهم الخاص أو بالمشاركة في إطار تشجيع الاستثمار.

-بشكل عام كانت تتم عملية تشجيع الاستثمار للمهاجرين على النحو التالي:

*الإعفاءات من الضرائب والرسوم لجمركية خاصة التي تدفع على الواردات التي يقوم بها المهاجرون في إطار مشاريع الاستثمارية في البلاد.

*تمكين التونسيين المقيمين في الخارج من توظيف أموالهم في لبلاد في إطار عمليات الخصخصة للمؤسسات العامة، وامتلاك أسهم عن طريق الوسطاء في السوق المالية.

*خلق خلية للتدخل السريع على مستوى مكتب التونسيين بالخارج لفائدة لرجال الأعمال التونسيين في الخارج لتزويدهم بالمعلومات و المساعدة اللازمة.[1]

3-2)تأثير تحويلات المهاجرين التونسيين على الاستثمار:

-تؤكد النتائج المحصل عليها على مساهمة المهاجرين في جهود لخلق مؤسسات متوسطة وصغيرة في مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية خلال لفترة 1987-2005، حيث تم انجاز أكثر من 9000 مشروع اقتصادي تصل قيمتها إلى 337663 مليون دينار[2]كما يوضحه الجدول التالي:

[1]-Abd errazzek bel haj zekri, op.cit , p 07.
[2] -Abd errazzek bel haj zekr,op.cit, p07.

الجدول رقم(III-22): المشاريع المنجزة من خلال المهاجرين التونسيين 1987-2005.

	المشاريع		الاستثمار (مليون دينار)		عدد الوظائف	
	العدد	%	القيمة	%	العدد	%
الزراعة	815	8.9	51362	15.2	1157	4.0
الصناعة	2453	26.9	139939	41.4	20064	50.0
الخدمات	5877	64.2	146372	43.4	18068	45.5
المجموع	9125	100	337673	100	39689	100

المصدر: Abd errazzek bel haj zekr meme source, p 07

نلاحظ إن هذه الاستثمارات تتوزع بين 8.9% في القطاع الفلاحي، و26.9% في القطاع الصناعي، و64.2% في قطاع الخدمات، إلا أن نسبة الانجاز تضل ضعيفة فيها ولا تتعدي ثلث المشاريع، وتتوزع نسبة الانجاز حتى سنة 2004 على الشكل التالي :

*47.4% في الفلاحة.

*46.6% في الصناعة.

*24.6% في الخدمات.

بالإضافة إلى ضعف الانجاز، هنالك ضعف في خلق مناصب ، حيث تقدر حجم الناصب التي وفرتها هذه الاستثمارات ب 2% بين سنتي 1995-2001، وتتركز هذه المشاريع في المناطق الساحلية، مع التخصص فص الشمال الشرقي في المشاريع الصناعية، والوسط الشرقي في المشاريع الفلاحية و الخدمات[1].

[1] - Abd errazzek bel haj zekr, tunisie : migraion,transferts et developement ,CARIM, European university institue ,2005 , p 30.

خلاصة الفصل:

تشترك كل من تونس والمغرب في ظروف تطور الهجرة الدولية خاصة إلى أوروبا، مع وجود فارق ثانوي زمني بهجرة حديثة للمغربيين نحو اسبانيا، وبشكل عام هذه الهجرة في أولها كانت هجرة فردية من الذكور للعمل ثم تحولت إلى هجرة تهدف للإقامة الدائمة بعد تشديد قوانين الهجرة منذ 1974، إلا أن الهجرة الموسمية خصوصا استمرت من المغرب إلى اسبانيا بسبب التوقيع على اتفاقيات لتنظيم حصص من العمال المغربيين للعمل موسميا باسبانيا، لم تؤثر الهجرة الدولية للعمالة في تونس على ضغوط عرض العمل في سوق العمل المحلية بتراجع متوسط تغطية الطلب الإضافي على العمل في تونس، كما أن وضعية العمال المغربيون في اسبانيا تؤهلهم أن يكونوا عرضة للتقلبات الاقتصادية، ولكن رغم هذا فان التحويلات لتي يقوم بها المهاجرون المغربيون و التونسيون تمثل دعما اقتصادي للدولتين في ظل محدودية مواردهما من العملة الصعبة، وهذا ما تعكسه القوانين و الهيئات الحكومية التي تم إنشاؤها لدعم هذه الفئات على الارتباط و التنمية أكثر لأوطنها.

الفصل الرابع

الهجرة الدولية وتحويلات المهاجرين في الجزائر

تمـــهـــيد:

تعود بداية الهجرة الدولية الجزائرية إلى مطلع القرن العشرين، وبالتحديد فترة الحربين العالميتين، حيث كانت في بدايتها في شكل تهجير قصري قامت به سلطات الاحتلال الفرنسي للجزائريين، سواء لدعم قواتها بالموارد البشرية، أو دعم اقتصادها باليد العاملة اللازمة، لتتطور نوعية هذه الهجرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد الاستقلال من هجرة فردية من الذكور فقط إلى هجرة استيطانية من خلال إلحاق الأهالي، وهكذا تكون مخزون كبير من الجالية الجزائرية تقيم وتعمل في الخارج، خاصة بفرنسا، هذه الجاليات إلى يومنا هذا ترتبط اجتماعيا واقتصاديا بوطنها الأم الجزائر، وتستمر في دعم أقاربها من خلال مجموع الأموال التي تقوم بتحويلها إليهم، هذه التحويلات التي يمكن تأثيرات كلية على الاقتصاد الوطني، ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتحليل ظاهرة الهجرة الدولية في الجزائر، وتأثيرها في سوق العمل المحلي، من ثم تحليل العائد الرئيسي للهجرة و هي تحويلات العمال المهاجرين و أثراها الكلية بخاصة جانب ميزان المدفوعات والاستثمار.

المبحـــث الأول: تطور الهجـــرة الدوليـــة الجزائرية وأثرها في سوق العمل المحلية

لم تتوقف تدفقات الهجرة الدولية من الجزائر حتى بعد أن تمكنت الجزائر من استرجاع استقلالها عام 1962، واستمرت بشكل قوي إلى فرنسا على اعتبار الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية، وحتى يومنا هذا لا تزال الهجرة إلى خارج مطلوبة في فئات الشباب الجزائر من الجنسين ومن كل المستويات، بالرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (البطالة، التضخم...الخ) في السنوات الأخيرة، وفي هذا المبحث سنحاول دراسة تطور هذه الظاهرة مع تحديد أسباب التغيرات فيها، من ثم قياس مدى التغير الذي يمكن ن تحدثه على مستوى سوق العمل المحلي.

المطلـــب الأول: تطـــور الهجـــرة الدوليـــة الجزائريـــة

بدأ الجزائريون خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية في الإقامة بفرنسا للعمل، ومساعدة ذويهم الذين بقوا في البلاد، فالحاجة إلى إعادة البناء بعد الحربين العالمتين والنمو الاقتصادي هي عوامل تطلبت الاستعانة بعمال أجانب لتغطية العجز في اليد العاملة بفرنسا والبلدان الأوروبية، كما أن وجودها على أراضيها لم يتطلب وضع سياسة لتسييرهم حسب المؤشر السياسي والاقتصادي، في هذا البحث سنولي الاهتمام بتطور الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، على اعتبارها البلد الأول المستقبل للجزائريين والذي يضم النسبة الأعلى للجالية الجزائرية في الخارج، ولذلك قبل التطرق إلى هذه النقطة يجب أن نوضح مفهومين في أدبيات الهجرة الفرنسية، وهم السكان المهاجرون والسكان الأجانب، لأن عدم إبراز الفرق بينهما يشكل خلط كبيرا في قراءة الأرقام في كثير من المراجع.

1)السكان المهاجرون والسكان الأجانب: يعتبر أي شخص يعيش في فرنسا من السكان المهاجرين، إذا كان مولودا بالخارج ويحمل جنسية أخرى غير الجنسية الفرنسية، كما يستطيع أن يحتفظ بجنسيته أو أن يصبح فرنسيا بالاكتساب، أما المفهوم الآخر فيرتكز على نقطة الجنسية، فأي شخص مقيم بفرنسا يعتبر جزء من السكان الأجانب إذا صرح أنه لا يمتلك الجنسية الفرنسية، هذا الشخص إما دخل إلى فرنسا واحتفظ بجنسيته الأصلية، أو قد يكون ولد في فرنسا من والدين أجنبيين[1]، ولمعاينة الفرق يمكن أن نوضح ذلك في الشكل التالي:

[1] - www.INSEE.fr, Les immigrés en France - édition 2005 - Publiable le 22 septembre 2005, p05.

الشكل رقم (IV-1): تقسيم السكان الأجانب والسكان المهاجرين في فرنسا

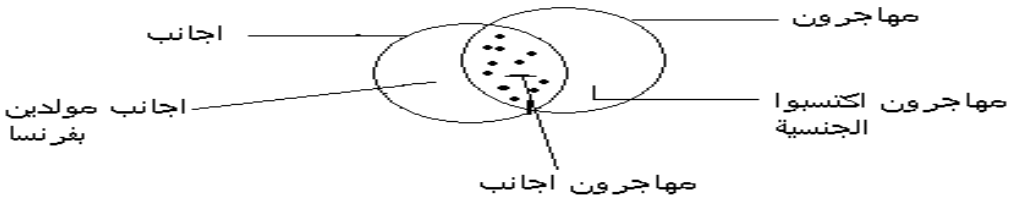

المصدر: www.INSEE.fr, recensement de la population 1999

من خلال الشكل التالي رقم**(IV-1)** يظهر أن السكان المهاجرين، وهم يتكونون من مهاجرين اكتسبوا الجنسية، و مهاجرين أجانب، وهم مهاجرون بالإضافة إلى أنهم لا يحملون جنسية البلد المستقبل، ومن جهة أخرى يتكون السكان الأجانب من أجانب مولودين بفرنسا(من أبوين أجنبيين) بالإضافة إلى مجموعة المهاجرين الأجانب، و بالتالي يظهر أن السكان المهاجرين والسكان الأجانب يشتركون في هذه المجموعة (المهاجرين الأجانب)، ويمكن أن نعطي توضيحا لنفس النموذج من خلال عرض السكان المهاجرين الجزائريين والسكان الأجانب الجزائريين بفرنسا من إحصاء عام 1999:

الشكل رقم (IV-2): تقسيم السكان الأجانب والسكان المهاجرين في فرنسا إحصاء 1999 (شخص)

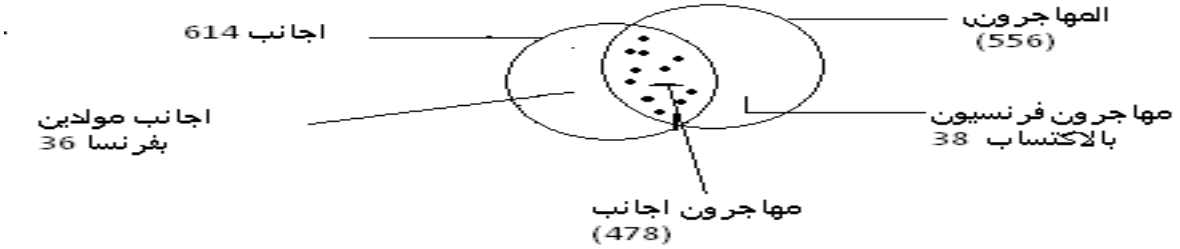

المصدر: www.INSEE.fr, recensement de la population 1999

يظهر تأثير المفاهيم الإحصائية على عدد السكان المهاجرين والسكان الأجانب, ولكن تجدر الإشارة إلى أن الأجنبي يستطيع الحصول على الجنسية الفرنسية ويصبح بذلك فرنسيا، ولا يعد من السكان الأجانب، بالمقابل ووفقا للتعريفات السابقة، ويعد ضمن السكان المهاجرين طيلة حياته[1].

1)تطور الهجرة الدولية الجزائرية: ندرس ظاهرة البحرة الجزائرية بشكل خاص نحو فرنسا وبالتالي ندرسها على مرحلتين، مرحلة ما قبل الاستقلال (قبل1962) و مرحلة ما بعد الاستقلال:

1-1) تطور الهجرة الجزائرية قبل 1962: تقع جذور الهجرة الجزائرية نحو فرنسا ضمن التفاعل بين عوامل الطرد والجذب، فلأولى تشمل العمليات التي أوجدت العوز والمجاعة في الريف الجزائري، والثانية تشمل الطلب المتزايد على القوى العاملة غير الماهرة لاستخدامها في الاقتصاد الفرنسي، فاستعمار الجزائر بين 1830-1940 كان له تأثير مدمر على الاقتصاد وعلى بيئة المجتمع التقليدية، من خلال الاستيلاء على الأراضي الزراعية وترحيل القبائل من مناطقها، وتحطيم الصناعة الحرفية، وفرض الضرائب الثقيلة، والتجنيد القصري في العمل وإفقار الفلاحين الذين كانوا عرضة للمرض والمجاعة، وبهذه الطريقة أوجد النظام الاستعماري الفرنسي احتياطيا من البطالة والعمالة الزراعية البائسة والفقيرة، والتي كانت جاهزة عام1900 عندما واجه الاقتصاد الفرنسي نقصا فيها[2]، وتشمل أهم أسباب، هذه الهجرة:

1-1-1) أسباب تاريخية وهي تشمل:

- **ظروف ما بين الحربين العالميتين:** التي تمثلت في مجموعة التطورات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية التي شهدتها أوروبا الغربية خلال لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث حدث نمو اقتصادي سريع ومستمر تقريبا في معظم البلدان الأوروبية، واستوعبت عملية الإنشاء والتعمير سريعا على الجنود العائدين وأية جيوب للبطالة، غير انه سرعان ما حدث نقص لليد العاملة المحلية، إذ تزايد السكان بمعدل أسرع من زيادة اليد العاملة، حدثت في حالات كثيرة انخفاض في نسبة السكان النشطين، أي بمعنى ارتفاع نسبة الإعالة لأسباب عديدة، ارتفاع نسبة كبار السن في المجتمع الأوروبي، انخفاض عدد السكان الفاعلين بسبب الحرب، من جهة أخرى زيادة فترة التعليم مما أخر الدخول في ميادين العمل[3]. بالنسبة لفرنسا التي كانت تضم أكبر عدد من المهاجرين الجزائريين، وخلال الفترة1920-1939 واجهت نقصا في العمالة غير مسبوق، ونتج هذا بسبب نقص معدل المواليد على نطاق واسع والذي ترافق مع الخسائر البشرية الكبرى في الحرب العالمية الثانية ،وبدون استخدام العمالة الأجنبية كان الاقتصادي سيعاق نموه بشدة، وبالتالي كانت استجابة الحكومة

[1] -www.INSEE.fr, Les immigrés en France.p05.
[2] - www.aawsat.com/details.asp?section=28&article=51801&issueno=8292.^vd$, جريدة الشرق الأوسط

[3] الهاشمي مقراني, علي غريب, فضيل ديلو, نفس المرجع, ص86.

والقطاع الصناعي الخاص هي تطوير أول نظام في أوروبا الحديثة لاستخدام العمالة الأجنبية على نطاق واسع، ففي إحصاء عام 1931 شكل الأجانب 7% من مجموع السكان في فرنسا منهم 102000 ينحدرون من شمال أفريقيا، في حين ارتفع عدد المهاجرين الجزائريين من 13000 عشية الحرب العالمية الأولى إلى 130000 عام 1930 و 250000 عام 1950[1].

- **-السياسات الاستعمارية في الجزائر:** هذه السياسات أنتجت أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية للفرد الجزائريين، بسبب الاستيلاء على الأراضي الفلاحية الخصبة، وإجبار الفلاح الجزائري على دفع ضرائب غير عادلة في توزيعها، ومعاناة الجزائريين في مناطق الريف من البطالة، كما أن العامل الجزائري من التمييز العرقي في الأجور ونوعية العمل، هذا وبالرجوع إلى تاريخ العمل الاجتماعي في الجزائر يتبين أن العامل الجزائري لم يكن إلا منفذا لا أكثر، أما مهن الإشراف و المسؤوليات كانت تعود للفرنسيين والأوروبيين. إن هذه البطالة التي كانت مرتفعة واسعة بالجزائر إلى جانب الأوضاع المعيشية المتردية دفعت بالجزائريين إلى الهجرة، كما أن هذا النوع من اليد العاملة الاضطرارية والرخيصة و التي كان الاقتصاد الفرنسي في أمس الحاجة إليها بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك لاستغلالها في أعمال شاقة[2].

1-1-2) عوامل اقتصادية واجتماعية:

-ثمة عامل اجتماعي ساعد في قيام الحاجة إلى العمال المهاجرين، ولكنه لم يؤثر على حجم العمالة وإنما على بنيتها، ففي وضع التشغيل التام وانعدام البطالة، يستطيع العمال أن يغتنموا الفرص كي ينتقلوا إلى أعمال أخرى اكبر أجرا وأكثر راحة، تكون عادة الوظائف الإدارية والمدنية، والقطاعات التي تتطلب مهارات خاصة، وذلك نتيجة لان الكثير من العمال استطاعوا أن ينالوا تدريبا مهنيا ومستويات أعلى من السابق، بينما قلة من العمال المحليين ترضى أن تبقى في المهن اليدوية، وكانت النتيجة حاجة متزايدة لليد العاملة في المناطق إلى هجرها، وقد أظهرت اغلب التحليلات الاقتصادية التي تمت في بلدان عديدة الصلة المباشرة بين الحاجة إلى العمال وبين الهجرة. ولذا كان احتياجات السوق العالمية في أوروبا الغربية بمثابة العامل الحاسم الذي ساهم في تحديد حجم تدفقات المهاجرين[3].

-من جهة أخرى مجموعة من العوامل التي كانت تدفع المهاجرين إلى مغادرة أوطانهم الأصلية، والتي يمكن حصرها في البطالة، الفقر والتخلف، فاغلب الوافدين إلى أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ورغم تباين المناطق التي جاءوا منها فان بلدانهم تشترك في كثير من لخصائص لعل أبرزها:

[1] - http://www.aawsat.com/details.asp?section=28&article=51801&issueno=8292

[2] محمد بمخلوف،اليد العاملة الرفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 164.

[3] -الهاشمي مقراني, علي غريب, فضيل ديلو, نفس المرجع, ص86، 87.

- ❖ النسبة المرتفعة في الزيادات الطبيعية للسكان والتي كانت تفوق 3% في بلدان كالجزائر وباكستان، بالإضافة إلى أن هذه النسبة تبقى في البلدان الطاردة للهجرة تفوق نظيرتيها في البلدان التي تتوجه إليها الهجرة كفرنسا وسويسرا وألمانيا، والتي لا تتجاوز نسبة الزيادة السكانية فيها 1% .
- ❖ كم أن مستويات الدخل الفردي في البلدان جميعها التي تحدث منها الهجرة منخفضة، بالإضافة أن معدلات نمو هذا نصيب الفرد من الدخل القومي هي أبطا في البلدان الفقيرة، على العكس تماما من الدول الغنية.

1-2)تطور الهجرة الجزائرية بعد الاستقلال (بعد1962): بعد الاستقلال استمرت تدفقات الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وأوروبا بشكل كبير بحكم الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي كانت تمر به البلاد حيث تميزت بداية 1962 بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كالتالي:

-غياب شبه تام للصناعة الأساسية مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة,في حين أن 80% من النشاطات كانت بيد المعمرين.

-قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون و يمثل مساحة تقدر بـــ 3 ملايين هكتار، وقطاع زراعي تقليدي يحوزه الجزائريون ويمثل الأراضي الأقل خصوبة[1].

-مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوروبيا الجزائر، قبل إعلان الاستقلال، مما ترك فرغا كبيرا من الإطارات والعمال المحترفين، وحوالي 50.000 إطار من المستوى العالي، و35.000 إطار متوسط و 1000000 عاملا مستخدما.

-ولذلك أصبحت البلاد شبه مشلولة وتوجهت جهود السلطات نحو التحكم في الوضع القائم دون البحث عن منافذ جديدة للاستثمار، ولهذا تزايد عدد المهاجرين الجزائريين بصورة غير مسبوقة إلى فرنسا، لكنه لم يكن معروفا بشكل دقيق، لأن الإحصائيات السكانية كانت تقدر عدد السكان الأجانب بشكل جزئي، وهذا يعود بشكل خاص على ظروف إقامتهم غير المستقرة، في عام 1968 مثلا 46% من الجزائريين المقيمين في فرنسا عاشوا في فنادق، قاطرات، أو بيوت قصديرية، في حين هذه النسبة لا تمثل سوى 3.7% من إجمالي السكان ذوي الجنسية الفرنسية[2]، وتشير تقديرات عدد الجزائريين المقيمين في فرنسا (الأجانب)إلى الستينيات و بداية السبعينيات كما هو موضح في الجدول التالي:

[1]- صالح صالحي،محضارات في عرض الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بجامعة سطيف 1986.

[2] - Maison Dominique, La population de l'Algérie., volume n°6, 1973 p1104.

الجدول رقم(IV-1): تطور عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا ما بين 1963-1972 (بالآلاف):

السنة	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1971	1972
عدد المهاجرين	458	506.9	505	493.2	512	562	698.2	735

المصدر: Maison Dominique, La population de l'Algérie n°6, 1973 p1105 .

يمثل الجدول **(IV-1)** بيانات عن عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا أي أن السكان الأجانب من الجزائريين، بينما تم تسجيل عدد المقيمين الجزائريين بفرنسا لسنتي 1973 و1974 على الترتيب كما يظهر الجدول التالي:

الجدول رقم(IV-2): تطور عدد الجزائريين والتونسيين والمغربيين المقيمين في فرنسا 1973- 1974 (شخص)

البيان	1973/01/01	1974/01/01	رصيد
الجزائريون	797690	845694	47004 (5.89)%
التونسيون	218146	269680	51934 (23.62)%
المغربيون	119546	14805	29259 (24.48)%
إجمالي	1135382	1264179	127797 (11.25)%

المصدر: www.persee.fr

- نلاحظ من خلال الجدول رقم **(IV-2)** أن النسبة الإجمالية للسكان المغاربة سجلت ارتفاعا بمقدار 11.25% و لكنها لم تكن بالتساوي، فالنسبة لتونس والمغرب بلغت نسبة الزيادة أكثر من ضعف المتوسط، في حين بلغت للجزائر نصف هذا المتوسط، هذا الفارق يعود تفسيره في المؤشرات السياسية للهجرة منذ سنة 1973 توقف الديوان الجزائري عن النشاط، أي منح البطاقات طبقا لقرار الحكومة الجزائرية القاضي بوقف الهجرة إلى فرنسا وذلك عقب الجرائم العنصرية التي ارتكبت في حق المهاجرين الجزائريين، حيث خلفت ما

يزيد عن 57 ضحية، وعلى الرغم من انعدام الأمن، فإن هجرات العائلات الجزائرية لم تتأثر بذلك[1]، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(IV-3): هجرة العائلات والأشخاص إلى فرنسا خلال الفترة 1971-1979 (فرد)

السنة	عدد العائلات	عدد الأشخاص
1972	1685	4054
1973	2235	5421
1974	2317	5663
1975	1744	4249
1976	2590	5832
1977	2748	4385
1978	2542	5565
1979	2119	6619
المجموع	17980	43788

المصدر: الهاشمي مقراني, علي غريب, فضيل ديلو, نفس المرجع, ص93.

من جهة أخرى رغم مساهمة العمال الجزائريين في تطوير الاقتصاد الفرنسي إلا أن الحكومة الفرنسية في 5 جويلية 1974 اتخذت قرار إيقاف الهجرة، ومنع هجرة الجزائريين إليها، وبينما بررت السلطات الفرنسية قرار منع هجرة الجزائريين إلى فرنسا عام 1974 بالأسباب التالية[2]:

- غالبية العمال الجدد غير مؤهلين.
- نقص السكن و من الصعب إيواء المهاجرين الجدد.
- احتجاجات متكررة للطبقة العاملة الفرنسية على حرمانها من الاستفادة من رواتب علية نتيجة لقبول المهاجرين الجزائريين عروض العمل المتوفرة في سوق العمل دون أية مزايدة.

هكذا بدأت السلطات الفرنسية إرساء سياسة تقييديه لدخول الأجانب وإقامتهم، وعليه ومع انطلاق سياسة التجميع الأسري ابتدءا من 1975، حاولت السلطات الفرنسية قلب تدفق الهجرة مستهدفة المهاجرين العزاب، وكان نفس الأمر مع قانون " ستوليرو" سنة 1979، مع وضع مساعدة مالية مبلغها 10000 فرنك فرنسي، التي شكلت ما كان معروفا بـــ "المليون" لتشجيع العمال المهاجرين البطالين على الخصوص على العودة إلى بلدانهم الأصلية. لم يتم بلوغ هدف إعادة خمسمائة ألف عامل أجنبي إلى بلدانهم الأصلية، فقلة المساعدة الممنوحة والوضعية الاقتصادية في بلدانهم الأصلية تفسر نوعا ما هذا الفشل. وانتهت هذه التدابير في ماي سنة 1981، وبانتهاء هذه الفترة كان من ضمن جميع الرعايا الذين شملهم قانون ستوليرو ما يقارب

[1] الهاشمي مقراني, علي غريب, فضيل ديلو, نفس المرجع, ص 93.
[2] الهاشمي مقراني, علي غريب, فضيل ديلو, نفس المرجع, ص 95.

35000 جزائري مستفيد، ويعني ذلك تمسك الجزائريين الفعلي بالعودة إلى البلاد وخصوصا بسبب سياسة إعادة الإدماج المتبعة من طرف السلطات العمومية الجزائرية[1].

إذن حققت السياسة الجديدة التي تبنتها الحكومة الفرنسية منذ 1970 انخفاضا كبيرا لتدفقات المهاجرين، فأصبح من غير المسموح للأجنبي بالإقامة في فرنسا إلا في إطار حق اللجوء أو سياسة التجميع الأسري، والنتيجة بدأ عدد السكان الأجانب في الانخفاض في خلال هذه الفترة من 3.7 مليون سنة 1982 إلى 3.3 مليون شخص سنة 1999، وبشكل خاص تعلق الانخفاض الكبير بالجالية الجزائرية، والتي انخفضت من الإجمالي بمقدار النصف ما بين 1982 و 1999 أي 805.000 إلى 457.000 جزائري مقيم بفرنسا.

– يبين الإحصاء العام الفرنسي للسكان الذي جرى في مارس 1999 أن مجموع الجاليات الأجنبية المقيمة في فرنسا، بلغت في ذلك التاريخ 3,3 مليون نسمة،(5,6% من إجمالي السكان في فرنسا)، وبلغ عدد الجالية الجزائرية المصنفة كاجنبية477000 فرد(0,82% من إجمالي السكان الفرنسيين). وهكذا فان حصة الجالية الجزائرية المصنفة كأجنبية أي حاملة للجنسية الجزائرية فقط بلغت 477000 فرد، وهو نفس العدد الذي كان موجودا في 1968، ولكن اقل بنسبة 50% من العدد الموجود في 2198 أي 805000 جزائري أجنبي[2]، و الجدول التالي يظهر تطور عدد السكان الأجانب والمهاجرين في فرنسا في السنوات 1982، 1990، 1999:

الجدول رقم(IV-4): السكان الأجانب و المهاجرون في فرنسا (1982، 1990، 1999) بالآلاف

السنة	أجانب			مهاجرون								
				المجموع			فرنسيون بالاكتساب			أجانب		
	معا	الجزائر	%	معا	الجزائر	%	معا	الجزائر	%	معا	الجزائر	%
1982	3714	805	21,7	2070	597	28,9	464	67	14	1606	530	33
1990	3597	614	16,06	2384	556	23,32	604	38	12,91	1780	478	27
1999	3969	477	14,6	2677	576	21,51	942	157	16,66	1735	419	24

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، نفس المرجع, ص59.

إلا أنه يلاحظ من خلال الجدول رقم**(IV-4)** ارتفاع عدد المهاجرين من 566 ألف عام 1990 إلى 576 ألف عام 1999 برصيد 20.000 مهاجر، وذلك لاستمرار التدفقات خلال فترة التسعينيات كما يظهر الجدول التالي:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير: سياسات الهجرة في أوروبا، الدورة العادية السادسة والعشرون، 2005، ص38.
[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، نفس المرجع, ص59.

الجدول رقم(IV-5): تطور التدفقات الجزائرية نحو فرنسا 1994-1999 (فرد).

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	المجموع
العدد	10911	7770	8469	12412	14523	12103	66368

المصدر:INED ، سبتمبر 2002.

- هذه التدفقات التي كانت تمثل عمليات رحيل في إطار التجمع الأسري والتي مثلت نصف التدفقات (33772 رحيل)، بالإضافة إلى عمليات متكونة من أشخاص ينتمون إلى الوسط الجامعي، ترتبت عن الوضعية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وبالعودة الى الجدول رقم **(4-IV)** يفسر الانخفاض في المهاجرين الأجانب من الجزائريين بعنصرينهما اكتساب الجنسية الفرنسية وحركة توجه الجزائريين نحو بلدان أخرى (كندا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا)، وفيما يخص أبناء الجزائريين الذين يعيشون في عائلة مهاجرة، فإن إحصاء عام 1999 يقدر عددهم بـــ 551560 طفل منهم 474037 أي 85,9% مولودين في فرنسا، ويستفيدون بهذه الصفة آليا من اكتساب الجنسية الفرنسية.

المطلب الثاني: تأثير الهجرة الدولية في سوق العمل المحلية

-لدراسة تأثير الهجرة الجزائرية إلى الخارج وخاصة إلى فرنسا على وضعية سوق العمل المحلي (البطالة)، يتطلب تحليلا لتطور سوق العمل الجزائرية من حيث حجم البطالة والتشغيل.

1)البطالة والتشغيل في الجزائر: لسنوات عديدة منذ منتصف الثمانينيات وأزمة الشغل تشكل أكبر التحديات التي تعاقبت على الحكومات الجزائرية وهذا ما يظهره الجدول التالي حول تطور حجم البطالة في الجزائر:

الجدول رقم (IV-6):تطور حجم الفئات النشطة والبطالة في الجزائر1989-1999(فرد)

السنة	الفئات النشطة	عدد البطالين	البطالة%	السنة	الفئات النشطة	عدد البطالين	البطالة%
1989	5588000	1120000	20.04	1998	8326000	2333000	28.02
1990	5851000	1272000	21.7	1999	8589000	2516000	29.2
1992	631800	134400	21.2	2000	8153647	2427726	29.8
1993	6561000	1519000	23.2	2001	8568000	2339449	27.3
1994	6814000	1660000	24.3	2003	8742926	2778270	23.7
1996	7811000	2186000	27.98	2004	9469946	1671534	17.7
1997	807200	2257000	27.96	2005	/	/	/

المصدر: أحمد خير: تطور التشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ,مذكرة نيل شهادة ماجستير العلوم اقتصادية -جامعة الجزائر 2006-صفحة87

-من خلال الجدول رقم **(6-IV)** يمكن أن نقسم البيانات إلى قسمين: من 1989 إلى 2000 ومن سنة 2001الى 2004.

- **الفترة 1989-2000:** شهدت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا لمعدلات البطالة حيث ارتفعت بنسبة 9% في ظرف عشر سنوات أي معدل 1% تقريبا كل سنة، من 20.04% إلى حوالي 30% ،هذه المعدلات هي انعكاس حقيقي لما كانت تمر به البلاد، ابتدءا بالأزمة البترولية الناجمة عن سقوط أسعار البترول عام 1986، وانخفاض الإيرادات، عجز المؤسسات العمومية السنوي (تمثل الاستيعاب الأكبر لليد العاملة الجزائرية)، مما يعني عدم قدرتها على توفير مناصب شغل جديدة، تراجع مستويات الاستثمار بسبب الظروف الأمنية، عمليات تسريح العمال الذي باشرته الدولة الجزائرية بسبب برامج الإصلاح الهيكلي الموقعة مع صندوق النقد الدولي، وذلك إلى إعادة هيكلة المؤسسات وغلقها لعدم وجود مصادر التمويل.
- **الفترة 2001-2004 :** شهدت هذه الفترة تراجعا في معدلات البطالة بأكثر من عشر نقاط في ظرف أربع سنوات، مقارنة بالفترة السابقة,و يمكن تفسير هذا التراجع إلى تحسن إيرادات الدولة من المداخيل البترولية ما انعكس على تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى المشاريع التنموية ومخطط الإنعاش الاقتصادي[1].

-من جهة أخرى تباطؤ النمو الديمغرافي في السنوات الأخيرة، ورغم تحسن مستوى معدل التشغيل في الفترة 2001-2004 بمعدل77% مقارنة بالفترة1989-2000 والتي بلغ فيها74% إلا أن توقعات الديوان الوطني للإحصاء تشير إلى أن فئة السكان النشطين من سن 19-59 سنة التي بلغت سنة 2000 معدل 56.76% من إجمالي السكان، وستبلغ 61.36 % عام 2030 مما يعني أن مسألة التوظيف في الجزائر ستستمر لسنوات طويلة. إن النمو الاقتصادي هو الشرط الأساسي لنمو حجم التشغيل لكن الانجازات المسجلة في السنوات الأخيرة أثبتت أنها غير كافية لحل مشكلة البطالة،هذا ينقل الدور إلى برامج خاصة لدعم التوظيف في الجزائر، بحيث يجب ان تستوعب 300 ألف طلب كل سنة[2] .

2)تأثير الهجرة الدولية على التشغيل و البطالة في الجزائر: بعد أخذ نظرة عامة وبعض الأرقام والمعطيات عن البطالة و التشغيل في الجزائر في فترات مختلفة، اختلفت فيها حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد، يمكن دراسة الدور الذي تلعبه الهجرة الدولية في سوق العمل المحلي وذلك من خلال نقطتين:

[1]- روابح عبد الباقي وعلي هامل، اثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسالة الاجتماعية، جامعة قسنطينة 29-30 ماي 2000.

[2] -CNES, rapport national sur le développement humains, Algérie 2006. Pp53-54.

-الفئات النشطة وهي تمثل السكان القادرين على العمل والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18-59 سنة، ندرس تأثير هجرة هذه الفئة على الإجمالي في الجزائر، ومن ثم تأثيرها على معدل البطالة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (IV-7): تأثير هجرة الفئة النشطة على معدلات البطالة في الجزائر

البيان	1994	1996	1997	1998	1999
الفئة النشطة المهاجرة (1)*	9051	4132	10335	9120	10022
الفئة النشطة المحلية	6814000	7811000	8072000	8326000	8589000
عدد البطالين	1660000	2186000	2257000	2333000	2516000
معدل البطالة بدون (1)	%24,3	%27,98	%27,96	%28,02	%29,2
معدل الطالة بوجود (1)	%24,49	%28,04	%28,09	%28,13	%29,41
البيان	2000	2001	2003	2004	2005
الفئة النشطة المهاجرة (1)*	10022	15663	28879	22614	/
الفئة النشطة المحلية	8153647	8568000	8762326	9469946	/
عدد البطالين	2427726	2339449	2078270	1671534	/
معدل البطالة بدون (1)	%29,3	%27,3	%23,7	%17,7	/
معدل البطالة بوجود (1)	%29,90	%27,49	%24,05	%17,89	/

المصدر:* www.INSEE.fr

-أحمد خير، نفس المرجع، ص 87

الشكل رقم(IV-3): معدل البطالة في الجزائر1994 –2004 (%)

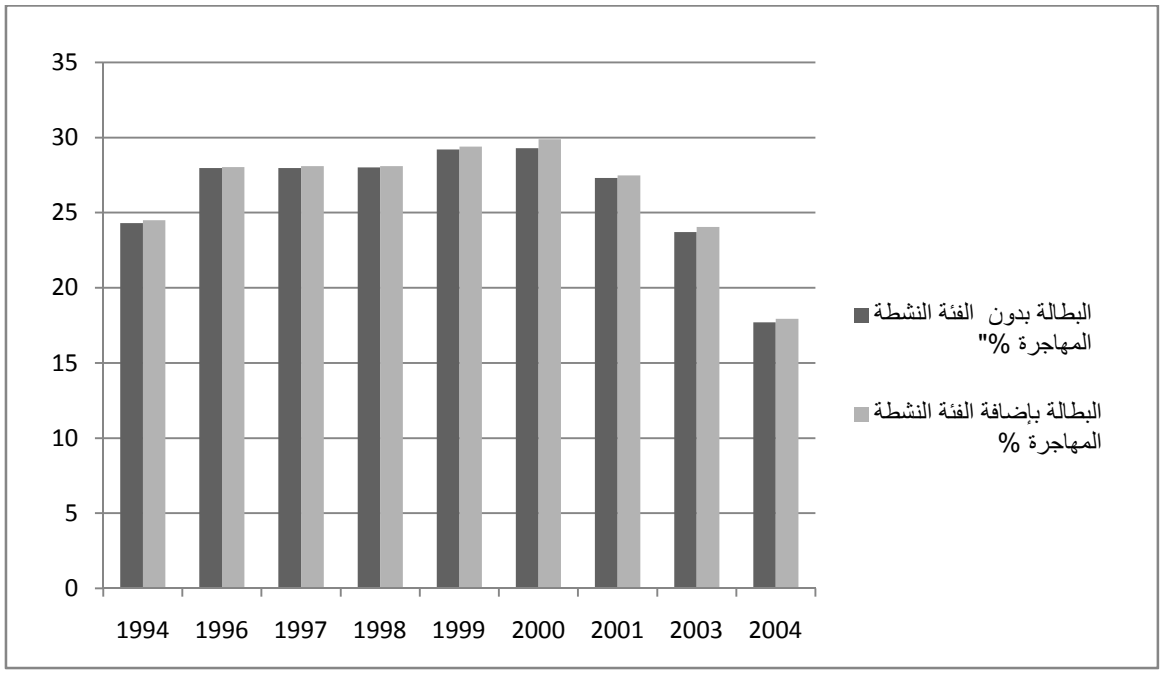

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (IV-7)

من خلال الشكل رقم(IV-3) يظهر أن الهجرة على مستوى الفئات النشطة كانت تساهم في خفض مستوى البطالة في كل سنة بمستوى أدنى من نصف نقطة, ما عدا سنة 2000, عبر خفض حصة الفئة النشطة المهاجرة التي كانت يمكن أن ترفع من حجم الفئة النشطة العاطلة عن العمل ببقائها في الجزائر، لكن يلاحظ أن ارتفاع الفئات النشطة المهاجرة, من 2001 إلى 2004 بلغ باستثناء سنة 2002, بلغ 20295 فردا يتجاوز المتوسط للفرد(94–99) باستثناء سنة 1995 والذي بلغ7871 فرد، ورغم هذا الارتفاع فإن تأثير الهجرة يظل ضئيلا جدا على سوق العمل المحلية في الجزائر, و ذلك للتطور السريع الكبير للفئات النشيطة, و الذي لم تستوعبه حتى البرامج الاقتصادية كما أشرنا في نهاية النقطة السابقة.

– من جهة أخر إذا بمقارنة لحجم الهجرة الجزائرية لأسباب العمل الدائم بفرنسا والتي تمثل أعلى النسب إلى الطلب الإضافي المحلي على العمل في الجزائر يمكن استنتاج ما يلي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(IV-8): تأثير هجرة العمل الدائمة على نسبة التوظيف الدائم في الجزائر 1994-2001 (فرد)

السنة	عدد العمال (1)	توظيف كلي (2)	توظيف دائم (3)	طلب سنوي (4)	4/3	4/(1+3)	4/2
1994	897	44 205	12 806	142808	8,97	8,91	30,95
1995	735	48205	11578	168387	6,88	6,85	28,63
1996	1388	36695	6134	134585	4,56	4,51	27,27
1997	4143	24934	5090	163800	3,11	3,03	15,22
1998	3916	28132	3996	166299	2,40	2,35	16,92
1999	1972	24726	3727	121309	3,07	3,02	20,38
2000	2437	24533	3014	101520	2,97	2,90	24,17
2001	3776	25662	3191	99913	3,19	3,08	25,68
إجمالي	19264	257 092	46 345	1098621	4,22	4,15	23,40

المصدر: * www.INSEE.com

www.ons.dz

الشكل رقم(IV-4): تغير نسبة التوظيف الدائم في الجزائر بعد الهجرة 1994-2001 (%)

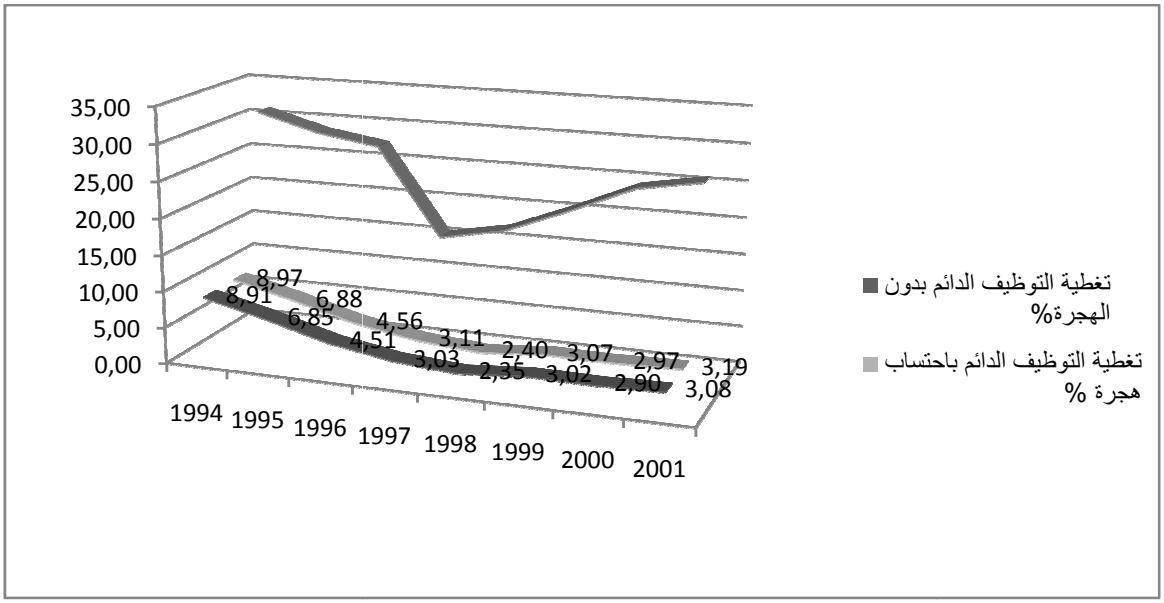

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم(IV-8)

من خلال الجدول رقم **(IV-8)** يظهر أن نسبة التوظيف الدائم في الخارج تؤدي إلى رفع مستوى التوظيف في الجزائر بمعدل أقل من معدل نقطة في كل سنة , وهذا يؤكد أن تأثير هجرة العمالة يكون مهملا على نسبة التشغيل بالجزائر، هذا ويوجد المهاجرون الجزائريون في مستوى يفوق المعدل الوطني الفرنسي فيما يخص الفئات المهنية والاجتماعية من حرفين وتجار و ورؤساء مؤسسات بنسبة 8,9% ، والعمال بنسبة 48,7% و يتأكد ذلك من خلال حصة العمال التي تمثل نصف عدد المشتغلين الجزائريين 21,5% هم من ذوي التأهيل الضعيف، وبلغت نسبة الإطارات وأصحاب الوظائف العامة 7,5%، وتكاد تكون في نفس المستوى مع المغربيين 8,3% وتفوق بكثير نسبة البرتغاليين 6,3%، وقد أدى تطور وضعية التشغيل نظرا للعمليات الكبرى لإعادة الهيكلة الصناعية التي حدثت في فرنسا في الثمانينات غالى أن العاملين المهاجرين يشتغلون غالبا أكثر من العاملين الآخرين في وظائف مؤقتة بالقيام بمهام المناوبين، وتوجد نسبة 13 % منهم في هذه الوضعية، كما أن منهم 8% يشتغلون في وظائف بعقود ذات مدة محدودة وهذا يشير إلى هشاشة وضعيتهم في سوق العمل[1].

المبـــحث الثـــاني: تحويلات العمال المهاجرين وتأثيرها في الاقتصاد الجزائري

رغم أن الهجرة الدولية للجزائريين، لا تسهم تقريبا في خفض الضغط من سوق العمل المحلية، إلا أنها تشكل موردا للعملة الصعبة من خلال التحويل لجزء من المداخيل الصافية التي يحصل عليها العمال المهاجرون في الخارج، في هذا المبحث سنتناول تطور هذه التحويلات بالإضافة إلى أثرها الاقتصادي ضمن ميزان المدفوعات والاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: مصادر وتطور تحويلات المهاجرين إلى الجزائر

كما سبق وبينا بان التحويلات هي تحويلات لجزء من الدخول الصافية، فهي تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية و الشخصية، مما ينعكس على حجم تدفقها، هذا يفسر الطبيعة المتغيرة لهذه التدفقات، و بذلك يتغير رقمها من سنة إلى أخرى في ميزان المدفوعات، و في هذا الجزء سنحاول تتبع تطور تحويلات المهاجرين الجزائريين، تفسير تغيراتها.

1)مصادر تحويلات المهاجرين الجزائريين: تتضمن قنوات التحويل في الجزائر حتى سنة 2004 ما بين 1160 بنك كفرع للتحويل و800 مركز لتحويل الأموال (MTO)، هذه الأخيرة تمثل مكاتب بريد رسمية بالاتفاق مع واستر يونيون[2]، وهي اضعف من التغطية في كل من المغرب وتونس(1882 فرع بنك و1700

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، المرجع السابق ، 61.
[2] محمد فارس الأمين، نفس المرجع، ص12،13

فرع لمراكز التحويل في المغرب، 1500 فرع بنك و1420 فرع لمراكز التحويل في تونس)، بينما تحظى تونس بنسبة تمثيل أفضل لفروع التحول نسبة إلى عدد سكانها، وعلى خلاف كل من المغرب وتونس يتم قيد تحويلات المهاجرين في ميزان المدفوعات ضمن بند واحد هو التحويلات الجارية الخاصة، أي تظهر من خلال رقم إجمالي واحد يشمل كل من تحويلات العمال، تعويضات العمال، تحويلات المهاجرين[1] كما يظهر في الجدول التالي: **الجدول رقم(IV-9): مصادر تحويلات المهاجرين في الجزائر**

التحويلات ضمن ميزان المدفوعات				طرق تجميع البيانات				
البلد	تحويلات جارية خاصة	تحويلات العمال	تعويضات الهاجرين	تحويلات المهاجرين	بنوك	مكاتب تحويل الأموال	مراكز البريد	السوق غير الرسمي	ملاحظة
الجزائر	X				X	X	X	تسجيل جزئي	تتضمن الأموال في الموانئ المطارات

المصدر: European Investment Bank , op.cit , p10

2)تطور حجم تحويلات المهاجرين الجزائريين: مثلت تحويلات المهاجرين الجزائريين خلال الستينات المورد الخارجي الوحيد من العملة الصعبة، وحتى بعد تأميم المحروقات، استمرت في المركز الثاني كمصدر للعملة الصعبة بعد صادرات المحروقات و ذلك حتى سنة 1993 بـــ 500 مليون دولار(فيما يشير البنك الدولي إلى رقم أعلى 1140 مليون دولار)[2] و يمكن أن نلاحظ تطور تحويلات المهاجرين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(IV-10): تطور حجم تحويلات المهاجرين الجزائريين 1990-2007 (مليون دولار)

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1990	352	**1996**	880	2002	1070
1991	1290	**1997**	1060	2003	1750
1992	1390	**1998**	1060	2004	2460
1993	1140	**1999**	790	2005	1950
1994	1395	**2000**	790	2006	2517
1995	1120	**2001**	670	2007	2906

المصدر: www.bank-of-algeria.dz

[1] European Investment Bank , op.cit, p10.

[2] Labdellaoui hocine, musette Mohamad saib, migration et marche du travail : tendance récente en Algérie, CREAD, algerie , 2003, p121

الشكل رقم(IV-5): تطور حجم تحويلات المهاجرين إلى الجزائر 1990-2007 (مليون دولار)

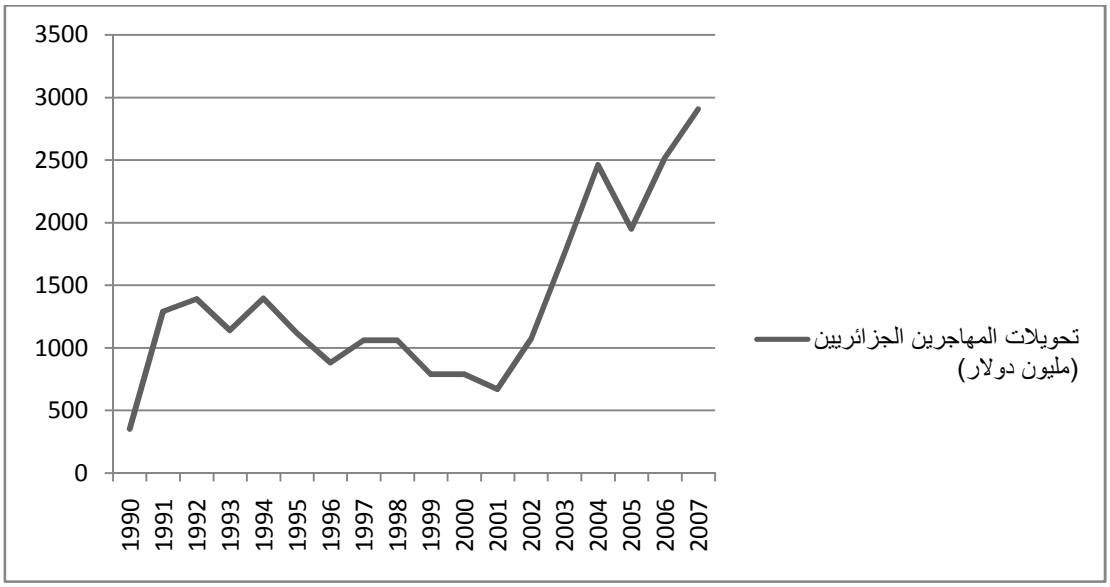

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم(IV-10)

-يظهر من خلال الجدول رقم **(IV-10)** فإن تحويلات المهاجرين الجزائريين شهدت نموا مستمر منذ بداية التسعينات حتى سنة 1994 ، حيث تميزت هذه الفترة بتزامنها مع فترة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، والتي مست نظام الصرف في الجزائر، حيث شهدت قيمة الدينار الجزائري عدة تخفيضات في هذه الفترة، بنسب مرتفعة، ففي عام 1991 وكمحاولة لتعديل الأسعار النسبة المحلية، تم تخفيض قيمة الدينار بأكثر من 100% إلى 22 دينار لكل دولار أمريكي[1]، واستمرت عمليات تخفيض قيمة الدينار بشكل دوري حيث بلغت هذه النسبة 50% بين شهري مارس وافريل بتخفيض قيمة صرفه إلى 32 دينار لكل دولار، ثم تصل في نهاية السنة إلى 42,9 دينار لكل دولار أمريكي، وفي نهاية التسعينات وابتداء من سنة 1999 وحتى 2001 شهد حجم التحويلات انخفاضا ملحوظا رغم استمرار انخفاض أسعار الصرف، ولكن بنسب ضعيفة مقارنة ببداية الفترة (1999: 66,6دج، 2000: 75,3 دج، 2001: 77,3دج) ، مع تزايد الفارق بين هامش سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي، وانطلاقا من سنة 2002 شهدت تحويلات المهاجرين تطور متصاعدا في الوقت الذي التي كانت تتجه أسعار الصرف إلى الاستقرار والتحسن، حيث سجلت في سنة 2003 (77,4دج)، و 2004 (72,1دج)، 2005 (73,4دج)، 2006 (72,9دج)[2]، خاصة بعد تبني نظام سعر الصرف المدار و تكوين احتياطات من العملة الصعبة ابتدءا من سنة 2000، حيث بلغت الاحتياطيات على التوالي: 2003: 23,9 مليار دولار،2004: 43,1 مليار دولار،2005: 56,18 مليار دولار، 2006:

[1]-درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر1990 -2004، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005،ص 334.

[2]-بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، لبنان ،العدد 41/ 2008، ص 38.

77,78 مليار دولار،[1] يظهر تتبع تطور تحويلات المهاجرين الجزائريين أنها لم تتأثر بشكل قوي بالمتغيرات النقدية كثير خاصة خلال السنوات الأخيرة، كما يمكن تقسيم تطورها إلى مرحلتين فترة التسعينيات والتي تميزت باستمرار التحويلات رغم ضعفها مقارنة بالمغرب وتونس، وفترة ما بعد التسعينات التي شهدت عودة التحويلات بشكل قوي إلى الجزائر، بالنسبة للمرحلة الأولى فان تتبع ميزة الهجرة الجزائرية إلى الخارج تظهر أنها لم تكن حديثة، وذلك فهي كانت تتجه إلى هجرة شبه دائمة، وبالإضافة إلى استمرار سياسات التجميع الأسري واكتساب جنسية بلد الاستقبال، خلق ميلا ضعيفا للتحويل نحو البلد الأصل (الجزائر) وهذا ما يفسر ضعف تحويلات الجزائريين نسبيا خلال هذه المرحلة، أما بالنسبة للمرحلة الثانية يظهر تطور الهجرة العودة إلى الجزائر التي تعيش ظروف اقتصادية أفضل عن المرحلة السابقة(تراجع معدلات البطالة والفقر، مشاريع التنموية، وتحقيق احتياطات كبيرة من العملة الصعبة) .

المطلب الثاني: التأثير الاقتصادي لتحويلات المهاجرين الجزائريين

تمثل تحويلات المهاجرين موردا للعملة الصعبة لكثير من الاقتصاديات، وتكمن أهميتها من هذه الميزة، بالإضافة إلى حجمها الذي يحدد مدى إمكانية تأثيرها في الاقتصاد المتلقي لها، يمكن تحديد أهمية وتأثير تحويلات المهاجرين في الاقتصاد المتلقي من خلال مقارنتها بالموارد الأخرى للعملة الصعبة في ميزان المدفوعات، مدى تأثيرها على وضعية الحساب الجاري فيه، وبنسبة مساهمتها في الاستثمار الداخلي.

1)تأثير تحويلات المهاجرين في ميزان المدفوعات: يمكن دراسة تأثير تحويلات المهاجرين الجزائريين على ميزان المدفوعات الجزائري، من خلال مقارنة حجمها بمجموع الصادرات والصادرات خارج لمحروقات، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر لمعرفة أهميتها كمصدر للعملة الصعبة، ومن جهة أخرى من خلال تأثيرها على الحساب الجاري سواء برفع حجم الفائض فيه أو تخفيض قيمة العجز، من خلال تتبع تطور هذه الحسابات كما يظهر في الجدول التالي:

[1]- banque de l'Algérie, rapports annuel : 2003,2004,2005, 2006.

الجدول رقم(IV-11): تأثير تحويلات المهاجرين في ميزان المدفوعات والحساب الجاري الجزائري 1996-2006 (مليون دولار)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001
رصيد التجاري(2)	4130	5690	1510	3360	12300	9610
إجمالي الصادرات (1)	13220	13820	10140	12320	21650	19090
إجمالي الواردات	-9090	-8130	-8630	-8960	-9350	-9480
الصادرات خارج المحروقات(5)	881	500	390	410	619	544
حساب الدخل(3)	-2350	-2220	-20	-2290	-2710	-1690
تحويلات المهاجرين(4)	880	1060	1060	790	790	670
حساب جاري(2+3+4)	2660	4530	2550	1860	10380	8590
(4)/(1) %	6,66	7,67	10,45	6,41	3,65	3,51
(4)/(5) %	99,89	212,00	271,79	192,68	127,63	123,16
(4)/(4+1) %	6,24	7,12	9,46	6,03	3,52	3,39
البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد التجاري(2)	6710	11140	14270	26470	34060	/
إجمالي الصادرات (1)	19720	24460	32220	46330	54740	/
إجمالي الواردات	-12010	-13320	-17950	-19860	-20680	/
الصادرات خارج المحروقات	610	470	670	790		/
حساب الدخل(3)	-2230	-2700	-3600	-5080	-4520	/
تحويلات المهاجرين(4)	1070	1750	2460	2060	1610	/
حساب جاري(2+3+4)	5550	10190	13130	23450	31150	/
(4)/(1) %	5,43	7,15	7,64	4,45	2,94	/
(4)/(5) %	175,41	372,34	367,16	260,76		/
(4)/(4+1) %	5,15	6,68	7,09	4,26	2,86	/

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات من www.bankofalgeria.dz

الشكل رقم(IV-6): تطور حجم التحويلات إلى الصادرات والميزان التجاري في الجزائر 1996-2006 (مليون دولار)

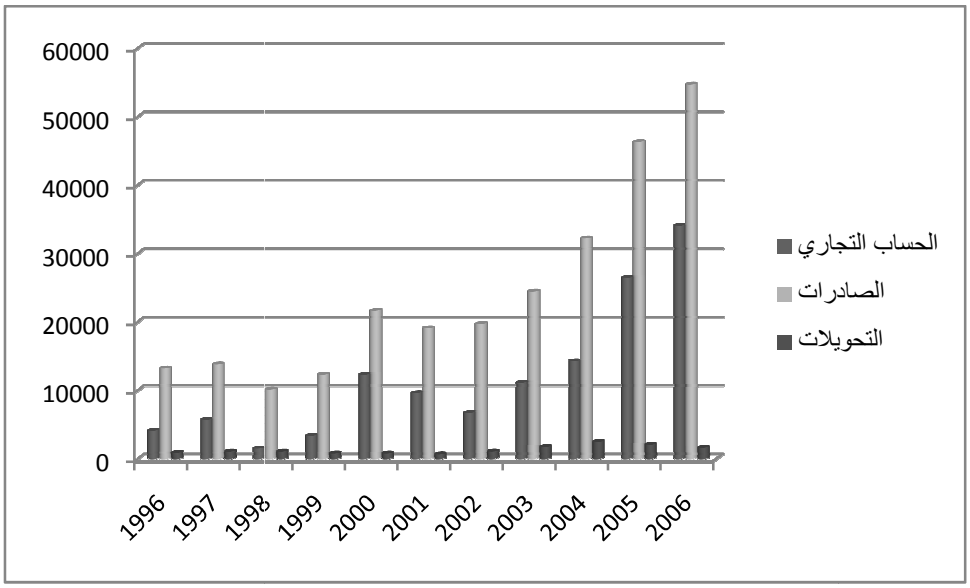

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (IV-11)

-انطلاقا من سنة 1996 ارتفعت نسبة التحويلات المالية إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات في الجزائر، من 6.6% إلى 10.45% سنة 1998 و مقابل 7.67% سنة 1997، بالرغم من حجم التحويلات كان متساوي في كلتا السنتين وبمبلغ 1060 ملين دولار أمريكي، هذا يعود إلى تراجع حجم الصادرات في سنة 1998 بمعد 26.62%، لتعود هذه النسبة إلى الانخفاض ابتداء من سنة 1999 حتى تصل إلى الحد الأدنى سنة 2001 و ذلك بنسبة 3.51% ، وهذا يتزامن مع تسجيل أدنى مستوى للتحويلات في كامل الفترة بـــ 670 ملين دولار، وارتفاع حجم الصادرات في الوقت إلى 19090 مليون دولار، ابتداء من سنة 2002 سجلت هذه النسبة ، ماعدا سنتي 2005 و2006 التي تراجعت فيها بسبب تراجع التحويلات بـــ 16% و 22%. من خلال الجدول يتبين أن متوسط حجم التحويلات إلى الصادرات في الجزائر لا يمثل إلا 8.6% للفترة 1996-2006، هذه النسبة التي تبين أهمية التحويلات في كمصدر للعملة الصعبة، تظهر ضئيلة مقارنة بإيرادات إجمالي الصادرات، ما هو ترتيب التحويلات المالية كمورد للعملة الأجنبية مقارنة بالصادرات خارج المحروقات، هذا ما يمكن أن نستنتجه من خلال الشكل التالي اعتمادا على بيانات الجدول **(IV-11)** :

الشكل رقم(IV-7): تطور تحويلات المهاجرين والصادرات خارج المحروقات في الجزائر 1996-2005 (مليون دولار)

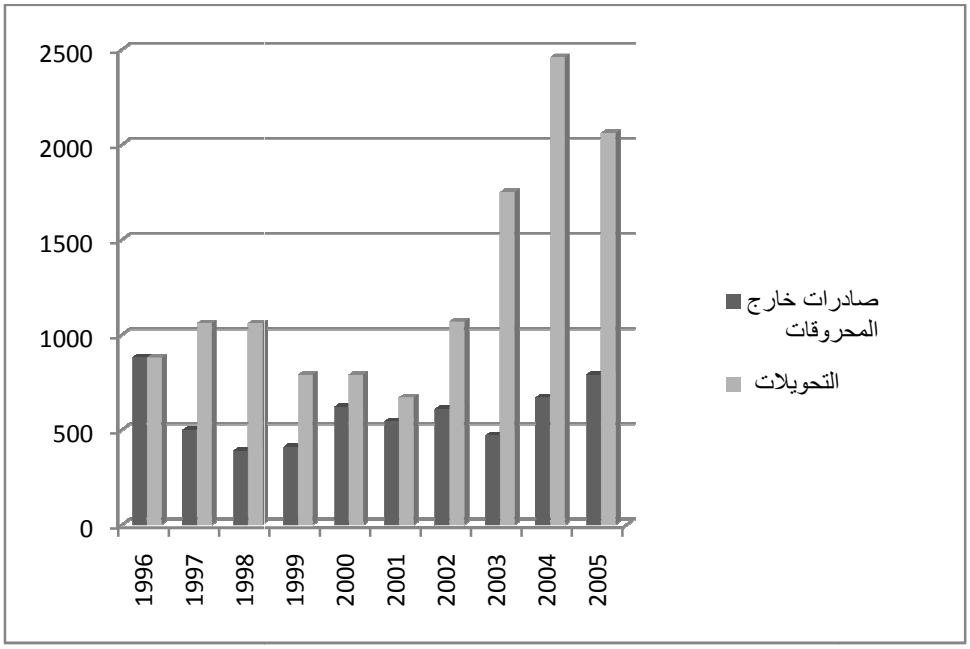

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (IV-11)

من خلال معطيات الجدول رقم **(IV-11)** نلاحظ أن حجم التحويلات تجاوز حجم الصادرات خارج المحروقات خلال كامل الفترة الممتدة من من1997 إلى 2005، ماعدا سنة 1996 التي بلغت فيها النسبة 99.89% ، في حين بلغ المتوسط لكامل الفترة 200%، هذا يصنف التحويلات كمصدر ثاني للعملة الصعبة في ميزان المدفوعات الجزائري بعد صادرات المحروقات، وتمثل تحويلات المهاجرين تحويلات صافية أحادية الجانب تؤثر بشكل ايجابي على رصيد الحساب الجاري، سواء من خلال تخفيض قيمة العجز أو زيادة قيمة الفائض المحقق من خلال الشكل رقم (IV-8)، واعتمادا على بيانات الجدول رقم (IV-11) يمكن تحليل تأثير تحويلات المهاجرين على الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري

الشكل رقم(IV-8): تطور حجم تحويلات المهاجرين إلى الحساب الجاري في الجزائر 1996-2006 (مليون دولار)

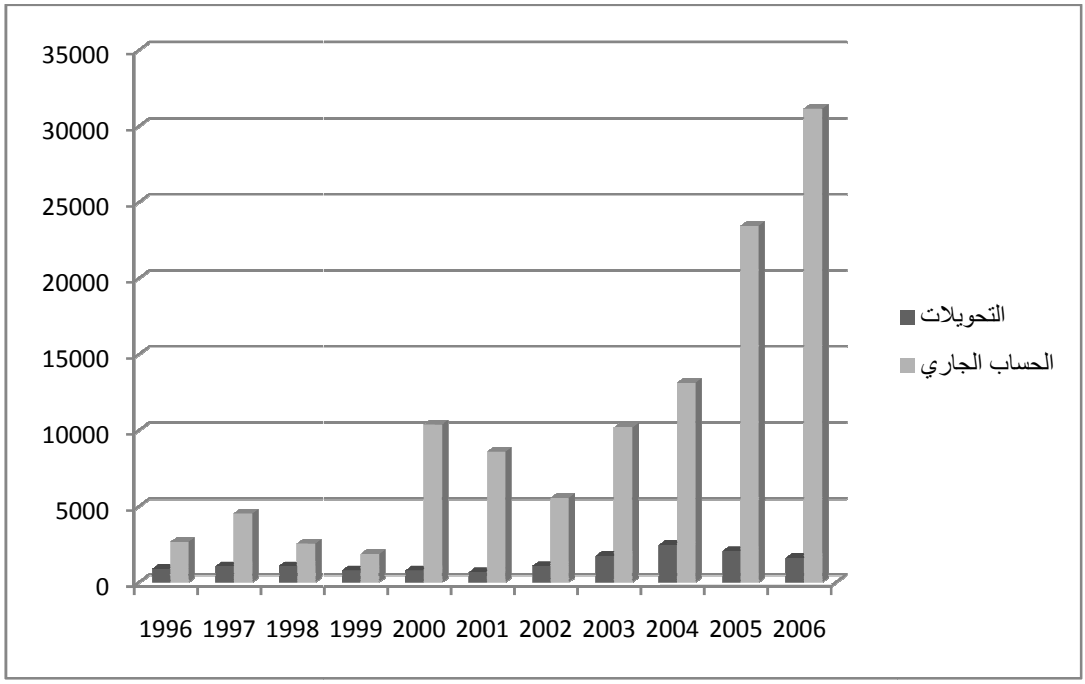

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم (IV-11)

نلاحظ أن الحساب الجاري حقق فوائض خلال كامل الفترة(1996-2006)، مما يعني أن مساهمة التحويلات كانت من خلال رفع حجم هذه الفوائض، وذلك من خلال نسبتها إلى إجمالي الصادرات والتحويلات نفسها حيث بلغ متوسطها لكامل الفترة 5.61% ، حيث ظلت تتأثر نسبتها بتغير قيمة الصادرات وحدها، كما في سنة 1998 أدى انخفاض الصادرات من 10140 مليون دولار أمريكي مقارنة بـــ 13820 مليون دولار سنة 1997 إلى ارتفاع حصتها إلى 9% مقارنة بـــ 7%، أو تتأثر بتغير قيمتها كما في السنوات 1999، 2000، 2001، 2005 و2006.

2)تحويلات المهاجرين والاستثمار: تظل استثمارات المهاجرين الجزائريين في ظل غياب معطيات كافية عنها ضئيلة جدا كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم(IV-12): توزيع استثمارات المهاجرين الجزائريين حسب القطاعات في الجزائر 2002-2006 (مليون دينار)

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ مليون دينار	عدد الوظائف
الصناعة	8	3368	445
الخدمات	3	103	105
الزراعة	2	933	167
البناء	1	56	150
النقل	1	234	85
المجموع	**15**	**4694**	**952**

المصدر: www.ANDI.dz

الجدول رقم(IV-13): تطور حجم الاستثمار في الجزائر 2002-2006 (مليون دينار)

السنة	الاستثمار(مليون دينار)	عدد المشاريع	عدد الوظائف
2002	368882	3109	96545
2003	490459	7211	115739
2004	386402	3484	74173
2005	511529	2255	78951
2006	707730	6975	123583
المجموع	**2465002**	**23034**	**488991**

المصدر: www.ANDI.dz

من خلال الجدولين رقم**(IV-12)** ورقم**(IV-13)** يتضح أن نسبة مساهم المهاجرين الجزائريين في الاستثمار لم تتعدى نسبة 0,2% خلال الفترة 2002-2006 حسب الإحصائيات المتوفرة، وذلك يعود لطبيعة إنفاق التحويلات التي حسب دراسة إحصائية أجريت من طرف البنك الأوروبي للاستثمار حول مخصصات تحويلات المهاجرين في شمال إفريقيا وطريقة توزيعها أظهرت أن 45% منها في الجزائر يتم إنفاقها على الاحتياجات اليومية للأسرة، و13% مصاريف للدراسة، 23 % مصاريف السكن،و8% للاستثمار، 11% مخصصات أخرى[1].

[1]-محمد خشاني، العلاقة بين التنمية و الهجرة في شمال إفريقيا، ملتقى حول الهجرة والتنمية الدولية في شمال إفريقيا، الرباط _المغرب، 2007،ص17.

خلاصة الفصـــــل:

من خلال دارسة ظاهرة الهجرة الدولية من الجزائر، تبين بداية الهجرة الجزائرية كانت بسبب تجمع مجموعة من العوامل تزامنت مع بعضها في بلد الأصل (الجزائر) وهي سوء الأوضاع المعيشية والبطالة من جهة، وارتفاع الطلب على اليد العاملة لأغراض الحرب والاقتصاد في جهة الاستقبال (فرنسا وأوروبا)، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد اقتطاع الجزائر لاستقلالها، بدأ الاتجاه نحو تقييد في فرنسا وأوروبا، وبشكل واضح في منتصف السبعينيات، مما خفض من حجم تدفقات المهاجرين، لكن استمرار هشاشة الوضع الاقتصادي في الجزائر خاصة البطالة ظلت عاملا محفزا لاستمرار هذه التدفقات، هذه البطالة التي تبين أن الاقتصاد الجزائري يعاني منها منذ فترة طويلة من خلال تتبع وضعية سوق العمل، رغم أنها شهدت انخفاضا في السنوات الأخيرة، لم تكن الهجرة تسهم تقريبا في تخفيض نسبها، ولم تكن تؤثر هجرة السكان النشطين أو بقاءهم على نسبة البطالة، كذلك الأمر بالنسبة إلى التوظيف الدائم في الخارج فهي لا ترفع من نسبتها في الجزائر، وهذا يظهر الضعف الكبير لتأثير الهجرة الدولية من الجزائر على سوق العمل المحلية. من جهة أخرى رغم أن صافي تدفق تحويلات يفوق حجم الصادرات خارج المحروقات، إلا أن صادرات المحروقات وخاصة بارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة، جعلت من نسب مساهمتها في الاقتصاد هامشية، وكذلك الأمر لاستثمارات المهاجرين.

الخاتمة العامة

الخـــاتمـــــــــــــــة العامـــــــــة:

تمحورت إشكالية موضوعنا حول الهجرة الدولية للعمالة وأثرها التمويلية من خلال دراسة تحويلات المهاجرين ومحاولة إسقاط الجانب ألمفاهيمي والنظري للهجرة الدولية والتحويلات على منطقة المغرب العربي وبالتحديد الدول المغاربية الثلاث المغرب، تونس والجزائر ولذا جاء البحث كالتالي:

الجزء النظري:

من خلال الفصل الأول حاولنا تقديم تعريفات للهجرة والهجرة الدولية للعمالة، وحاولنا ضبط المعايير التي يرتكز عليها مفهوم الهجرة الدولية وتوصلنا إلى أن هنالك تضارب دولي في تقدير عدد المهاجرين الدوليين بسبب تعدد المناهج والتعريفات لهم من دولة إلى أخرى وخلصنا إلى أن الهجرة الدولية للعملة هي هجرة عبر الحدود ولأفراد وجماعات بهدف البحث عن فرصة عمل محتملة أو للعمل مباشر لفترة لا تقل عن سنة، كما حولنا إبراز مجموعة المحددات التي تتأثر بها تدفقات الهجرة الدولية من الدول النامية والفقيرة إلي الدول المتقدمة، واستخلصنا أن الفوارق في مستويات المعيشة (الفوارق في مستويات الدخل) تعد الباعث الأساسي للهجرة الدولية للعمالة، ولا حظنا أن الأثر المباشر لهذه التدفقات من اليد العاملة الدولية يقع على أسواق العمل في الدولتين المستقبلة والأصل وبالتالي على مستويات العمال والأجور والأرباح حسب وضعية سوق العمل خصوصا في الدولة المستقبلة.

في الفصل الثاني انتقلنا إلى التحليل العائد الرئيسي من الهجرة الدولية للعمالة وهي تحويلات المهاجرين، بداية بتقديم تعريف شامل لها وكيفية تقيديها ضمن ميزان المدفوعات وخلصنا إلى أن تحويلات المهاجرين تختلف في تقديرها من أيضا من دولة إلى أخرى، كما أنها تصنف إلى رسمية و غير رسمية تباعا للقنوات التي تأتي منها، وكذلك حددنا مجموعة من العوامل على ثلاث مستويات تتعلق بالمهاجرين أنفسهم بمجموعة من العوامل الاقتصادية في بلدان الأصل والاستقبال، والتي تتأثر بها تحويلات المهاجرين، وحاولنا إبراز التأثيرات المحتملة لهذه التحويلات في الاقتصاد خاصة من ناحية كونها مصدرا للعملة الصعبة في ميزان المدفوعات.

نتائج الجزء التطبيقي:

انطلاقا من دراسة الهجرة الدولية في الدول المغاربية الثلاث، ظهر أن تدفقات الهجرة الدولية من المغرب والجزائر كانت لها بداية متقدمة على نظيرتها في تونس و هذا ما يعكسه تفوق هذين البلدين من حيث حجم الجالية المقيمة في الخارج، إلا أنها كانت امتلكت من جهة الدوافع للهجرة الدولية عوامل مشتركة، تدني مستويات المعيشة والفقر خاصة المناطق الريفية في الجزائر وتونس ن بالإضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة، مما شكل جزاءا من عوامل الطرد لهذه الهجرة، بينما شكلت الظروف الاقتصادية التي شهدتها أوروبا من وتيرة سريعة نحو البناء والتشييد والصناعة وفي ظل نقص اليد العاملة بعد الحرب العلمية الثانية وإزالة كافة القيود أمام الهجرة الدولية للعمالة و تشجيعها الجزء الثاني من عوامل الجذب للهجرة الولية نحو البلدان الأوروبية خاصة فرنسا، لكن سنة 1974 و بعد اندلاع الأزمة الاقتصادية في البلدان الأوروبية و تنامي معدلات البطالة بها، شهدت سياسة الهجرة في أوروبا تغيرا جذريا نحو تقييد أكثر للهجرة الدولية بهدف إيقاف تيارات الهجرة و تشجيع عودة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، وذلك شكلت هذه السياسات بداية تراجع لتدفقات الهجرة الكبيرة نحو البلدان الأوربية ، ونخلص مما سبق أن العنصر الأساسي من بين العوامل النظرية الذي تحكم في حجم الهجرة المغاربية من البلدان الثلاثة الجزائر، تونس والمغرب تمثل في هما الظروف الاقتصادية السائدة في بلدان الاستقبال (النمو الصناعي والاقتصادي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية) الذي أنتج طلبا كبيرا على اليد العاملة وهنا يظهر العامل الحاسم الثاني وهو نقص اليد العاملة اللازمة في أوروبا الذي انتح سياسات تشجيع للهجرة إليها، ثم يأتي بعد ذلك الظرف الاقتصادية والاجتماعية (تدني مستويات المعيشة، الفقر، البطالة) التي كانت تسود بلدان المغرب العربي الثلاثة، و بذلك تميزت الهجرة الدولية من 1974 خاصة تونس و الجزائر بتراجع مستويات الهجرة منهما و تطور هجرة العودة إليها خاصة تونس التي تمثل الفئات النشطة الجزء الأهم من الفئات العائدة، بالإضافة إلى تبنيها سياسة للإدماج المهني والاجتماعي للمهاجرين ونخلص أن تونس والجزائر خرجتا من تصنيف البلدان المصدرة للعمالة، كم ان تطور هجرة العودة ومستويات البطالة المرتفعة بين الأجانب خاصة المغاربة في سوق العمل الأوروبي يظهر من جهة أخرى عدم إمكانية الاعتماد على الهجرة بشكل كبير في تغطية ضغوط العرض على سوق لعمل الداخلية، بالنسبة إلى المغرب لازالت الهجرة الدولية تلعب جزاءا في تخفيف الضغط عن سوق العمل الداخلية في المغرب عبر الوجهة

الحديثة للمهاجرين المغربيين نحو اسبانيا، لكم يبقي القاسم المشترك بينها أنها وظائف غير مستقرة وموسمية يرفض الأوروبيون (الأسبان) العمل بها هذا ما ينطبق جزئيا مع نظرية السوق المزدوجة التي ترى الهجرة الدولية من جهة الطلب على العمالة الأجنبية في المجتمعات الصناعية الحديثة.

بالنسبة لتحويلات المهاجرين في بلدان المغاربية الثلاث، يظهر من خلال تطور حجم تحويلات المهاجرين استمرار نمو تحويلات المهاجرين من هذه البلدان خاصة تونس والمغرب رغم اتجاه تراجع تيارات الهجرة، واتجاه المهاجرين إلى الاستقرار الدائم و اكتساب جنسية البلد المستقبل هو ما يقلل الميل للتحويل إلى البلد الأصل، ومن جهة أخرى فان تراجع أسعار الصرف للعملات المحلية في المغرب وتونس كان له تأثير على ارتفاع مستويات التحويلات، كما أن بعض السياسات ساهمت في تطور حجم التحويلات مثل الحسابات بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل بناء شبكة بنكية في البلدان التي يتواجد دبها المهاجرون في المغرب ، أما فيما يتعلق في الجزائر يظهر ارتباط التحويلات بتراجع سعر صرف الدينار إلا في بداية التسعينات ، كما نميز حالة عكسية للجزء المتعلق بان تحويلات مضادة للازمات أي يزيد حجمها وقت الأزمات، إذ شهدت فترة التسعينات خصوصا الخمس السنوات الأخيرة منها في الجزائر ظروفا اقتصادية اجتماعية صعبة تراجعت معها مستويات تحويلات المهاجرين، من جهة أخرى تنامي حجم التحويلات المهاجرين مع تحسن المؤشرات الاقتصادية في الجزائر ابتدءا من 2002، الأمر الذي يمكن تفسيره إلا بتطور الهجرة العائدة إلى الجزائر نتيجة تحسن المؤشرات الاقتصادية.

التوصيات المقترحة:

يبقى المهاجرون الجزائريون جزءا من الوطن، ويبقى ضمن اهتماماتهم، كلما كانوا ضمن اهتمامات القائمين عليه، ولضمان تفعيل دور هذه الفئة في عملية التنمية حسب رأينا نوصي بالنقاط التالية:

- على غرار التجربة المغربية، فإن إعطاء البنوك المحلية فرصة فتح فروع لها بالخارج، تعنى خدماتها بشكل أساسي بالمهاجرين الجزائريين مع اعتماد سياسة تجارية تعتمد على وفرات الحجم ، لما لتكاليف التحويل من تأثير على اختيار قنوات التحويل، سيمكن من رفع حجم هذه الودائع، وحجم الإجمالي للتحويلات الرسمية.

- إنشاء خليات إعلام للتواصل مع رجال الأعمال المهاجرين حول الفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر بشكل متواصل، مع إحداث ملتقيات دورية معهم في إطار سياسة لتسويق الاستثمارات.
- فرض رسوم مثالية ومميزة لصالح تحويلات المهاجرين مع منح تسهيلات بنكية لهم.

آفـــاق البـــحث:

تناولنا في موضوع لبحث الهجرة الدولية للعمالة وتأثيراتها على سوق العمل، بالإضافة إلى تحويلات المهاجرين والآثار التمويلية لها وبشكل خاص من جهة ميزان المدفوعات والاستثمار، ويبقى هذا الموضوع مجالا مفتوحا للبحث و التعمق من عدة جوانب يمكن أن نقدم نقاطا منها:

-على مستوى الهجرة الدولية للعمالة:

- دراسة أثار الهجرة الدولية لليد العاملة على مستوى قطاع معين.
- دراسة الأرباح والخسائر من هجرة الكفاءات.

-على مستوى تحويلات المهاجرين:

- علاقة الارتباط بين الرسوم المفروضة وحجم التحويلات الرسمية إلى الجزائر.
- مساهمة النظام البنكي في زيادة حجم تحويلات المهاجرين إلى الجزائر.
- تأثير تغيرات أسعار الصرف على تحويلات المهاجرين في الجزائر.
- دراسة مقارنة بين تحويلات المهاجرين والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وفي الأخير، هذا البحث المتواضع جدا، لا يمثل إلا مقدمة حول جزء من المجتمع الجزائري مقيم في الخارج تربطه علاقة اجتماعية و اقتصادية بأرض الوطن، والتي تناولنها بالبحث من جانب الهجرة و التحويلات، آملين تحقيق تعمق اكبر في المستقبل، بما يقدم معلومة أكثر إفادة لكل طالب أو باحث.

قائمة المراجع

قـائـمة المـراجع:

الـكتب:

1) إبراهيم احمد سعيد، أسس الجغرافية البشرية والاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب-سوريا، 1994.
2) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
3) العربي محمد ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، دار النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
4) الهاشمي مقراني, علي غريب, فضيل ديلو, الهجرة و العنصرية, مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة, الجزائر, طبعة 2003.
5) جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية والدولية والتنمية، دار هومه للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000.
6) حسين عبد الحميد احمد رشوان, السكان من منظور علم الاجتماع, المكتبة الاجتماعية, الإسكندرية, طبعة 2001.
7) رمزي زكي الاقتصاد السياسي للبطالة"تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
8) رمزي زكي، تحويلات العاملين العرب بالخارج، المعهد العربي للتخطيط، دار الشباب للنشر والتوزيع، قبرص، 1987.
9) رونالد ايرنبرج, روبرت سميث, تر: فريد بشير الطاهر, اقتصاديات العمل, المملكة العربية السعودية, دار المريخ,طبعة 1994.
10) زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي"نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، بيروت، 1998.
11) زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للنشر والطباعة، الاسكندرية، 2003.
12) شقيري نوري موسى،مسعود سعيد مطر، ياسر المومني ،المالية الدولية، دار الصفاء للنشر لتوزيع عمان الأردن،ط 2003.
13) طارق عبد الحسين العيكلي، اقتصاديات الموارد البشرية، مؤسسة لوراق، عمان-الأردن، 2007.
14) عبد الرزاق حلبي, علم اجتماع السكان, دار المعرفة, مصر, طبعة 2007.
15) عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، طبعة2002.
16) عبد الله عبد الغني غانم، المهاجرون، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2002.
17) عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999.

18) عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية في العالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1996.
19) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الاردن، 2007.
20) عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 1992.
21) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر، القاهرة- مصر، 2001.
22) فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، 2000.
23) فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان الاردن، ط 2000.
24) محمد الفتحي الكبير محمد,الجغرافية الاقتصادية أسس وتطبيقات, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, طبعة 2004.
25) محمود عبد الرزاق، اقتصاديات السكان والموارد البشرية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع،2001.
26) موردخاي كريانيين، تر:محدد ابراهيم منصور،علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي، دار المريخ، الرياض، 2007.
27) ميشال تودارو، تر محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية،دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1993.

أطروحات ومذكرات:

1) أحمد خير، تطور التشغيل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية ,مذكرة نيل شهادة ماجستير العلوم اقتصادية –جامعة الجزائر 2006.
2) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر1990 -2004، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005.
3) عبد الباسط عثامنة، الآثار الاقتصادية الكلية لهجرة العمالة دراسة قياسية حالة الأردن 1973-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد العمل، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، أوت 2006.

مداخلات تقارير اوراق عمل:

1) التقرير العربي الموحد، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية، 2006.
2) جينفر ايسون، وراني بيشباندي، إستراتجية تحويل الأموال، المجموعة الاستشارية المساعدة للفقراء (CGAP).2005.

3) روابح عبد الباقي وعلي هامل، اثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسالة الاجتماعية، جامعة قسنطينة 29-30 ماي 2000
4) صالح صالحي،محضارات في عرض الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بجامعة سطيف 1986
5) مأمون صيدم،تقرير: تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج، غرفة التجارة عمان – الأردن،2007.
6) محمد الخشاني، تحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي، اجتماع الخبراء حول الهجرة و التنمية في لمنطقة العربية، الاسكوا،بيروت، 2006.
7) محمد خشاني، العلاقة بين التنمية و الهجرة في شمال إفريقيا، ملتقى حول الهجرة والتنمية الدولية في شمال إفريقيا، الرباط _المغرب، 2007.
8) محمد فارس الأمين، تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، 2006.

مجلات:

1) بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، لبنان ،العدد 41/ 2008.
2) محجوب عزام، تحويلات لعمال التونسيين وانعكاساتها على الاقتصاد الكلي، مجلة بحوث عربية اقتصادية، لبنان ،العدد السابع 1997.

قائمة المراجع بالغة الفرنسية والانجليزية:

Thèse :

1. Jennissen Roel Peter Wilhelmina, Macro-economic determinants of international In Europe migration, Thesis for obtaining the doctorate in Spatial Sciences, University of Groningen Netherlands, 2004.
2. Nadia mercey ,le troisième âge de l'immigration marocaine en France, mémoire pour l'obtenir du master 2 mangement interculturel et médiation religieuse, université AIX Marseille 3,2005.

Editions :

1. Bank Al Maghreb : Rapport annuel sur le contrôle, l'activité et les résultats des établissements de credit.

2. **CERFM (Centre European Forum For Migration Research), forecasting international migration: selected theories, models, and methods, Poland, 2006.**
3. **congress of united state , congressional budget office(CBA), "remittances: international payment by migrants; a series on immigration**
4. **femip : facility for euro-Mediterranean Investisement and partnership, study on improving the efficiency of works' remittances in Mediterranean countries. rapport 2005.**
5. **ILO, IOM, OCSE Publications, " establishing effective labor migration labor policies countries of origin and destination", press and public information, Austria, 2006.**
6. **International Organization for Migration (IOM).**
7. **OCED, international migration Outlook,2006.**
8. **the world bank, global economics prospects " economic implications of remittances and migration; Washington, 2006.**
9. **World Migration 2008: Managing Labor Mobility in the Evolving Global Economy published by the**

Publication:

1. **Abd errazak bel haj zekri, la migration de retours Tunisie rapport d analyses MIREM ,2007 .**
2. **Abd errazzek bel haj zekr, tunisie : migraion,transferts et developement ,CARIM, European university institue ,2005 .**
3. **banque de l'Algérie, rapports annuel : 2003,2004,2005, 2006.**
4. **Claudia M.buch, Anja kucklenz, Marie Helene lemanchec, « worker remittances and capital flows, keil working paper, germany, June 2002.**
5. **Claudia M.buch, Anja kucklenz, Worker Remittances and Capital Flows to Developing Countries, Discussion Paper; centre for European economic research, 2000.**
6. **CNES, rapport national sur le développement humains, Algérie 2006.**

7. **crestin sander, bannock consulting, migrant remittances to developing sander, department of international development (DFID),2003.**
8. **John T. Harvey, Deviations from Uncovered Interest Rate Parity:A Post Keynesian Explanation, Department of Economics, Texas Christian University, 2003.**
9. **Jorgen Carling, migrant remittances and development cooperation, international peace research institute Oslo, (PRIO) 2006.**
10. **Labdellaoui hocine, musette Mohamad saib, migration et marche du travail : tendance récente en Algérie, CREAD, algerie , 2003.**
11. **Mohamed khachani et Mohamed mghari , l'immigration marocaine en Espagne ,CARIM, 2006.**
12. **Mohamed khachani : l'mpact de la migration sur la société marocaine, international congress on human development, Madrid, 2006.**
13. **Otoe Yoda, measuring global labor migration" global estimates of international migrants workers", working paper, International Labor Office ILO, Geneva, 2006.**
14. **Ralph Chami, Adolfo Barajas, Thomas Cosimano, Connel Fullenkamp, Michael Gapen, and Peter Montiel, "Macroeconomic Consequences of Remittances", INTERNATIONAL MONETARY FUND, Washington, 2008.**
15. **Richard Adams, « migration , remittances and development. The critical nexus in the middle east and north of Africa »,united nations secretariat; 2006.**

Revue :

1. **Faini, Riccardo, , "Workers Remittances and the Real Exchange Rate: A Quantitative Framework," Journal of Population Economics, Vol. 7, 1994.**

2. **Hassan Mzali :marche du travail, migration internes et migration internationales en tunisie ; revue region et développement , N° 6 ;1997**

Site internet:

1. **www.aawsat.com/details.asp?section=28&article=51801&issueno=8292.^vd$, جريدة (الشرق الأوسط)**
2. **www.ANDI.dz**
3. **www.bank-of-algeria.dz (بنك الجزائر)**
4. **www.ILO.com (المنظمة الدولية للعمل)**
5. **www.INE.es. (المعهد الوطني الاسباني للإحصاء)**
6. **www.INSEE.fr, Les immigrés en France - édition 2005 - Publiable le 22 septembre 2005. (المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية)**
7. **www.persee.fr**